مطول ۵



السيد العباس [illegible] الاميني

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا ببدائع الا
يادي وروائع الاحسان واتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
واورد فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير
من برع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبع من دوحة اللسن والفصاحة
وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين وانجلى دجى البا
طل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب
التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من
النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن
حقائق التنزيل ومفتاح لدقائق التأويل وتبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة
ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل وموارد
شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهرت لباب آثار الكتبة وضفي ومنه
عذب عباب بحار اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يكن
سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فلم يبتغوا
من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال فيفسدون

من



من تغيير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى ترتع
في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع
دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف
عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمز الدقيق الشان او التفطن للتلميح الخفي
المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسرار
قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف
باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل
ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان
فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والحكم والمعارف واقتباس الاماني
من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان
اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على
غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب
الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران
واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده
وحاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين ومنطويا
على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مع ما لاح من غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا ايجازا
عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز شعر
ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه
عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعا

به وتبددت مصادره وموارده ، وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه ،
حتى اشرفت شموس الفضل على الافول ، واستوطن الافاضل زوايا الخمول ، يتلهفون
من اندراس اطلال العلوم والفضايل ، ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافا
ضل ، وهكذا يذهب الزمان على الغير ، ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر ، لكني لما رايت
توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله ، وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة
بجملة تفاصيله ، واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار ، اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار ، ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال ، من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ، وبعضهم
قد تصدوا السلوك طرايقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل ، اختلست
من اثناء التحصيل فرصا ، مع ما اتجرع من الزمان غصصا ، وطفقت اقتحم موارد
السهر غايصا في لج الافكار ، والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار ، وبذلت الجهد في
مراجعة الفضلا المشار اليهم بالبنان ، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان ، لا
سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ، ولقد تناهيت في تفحصهما غاية الوسع والطاقة ،
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ، وتسهيل طريق الوصول
الى ذخائر كنوزه المخفية ، واودعته فرايد نفيسة سمحت بها كتب القدما ، وفوائد شريفة
سمحت بها اذهان الاذكياء ، وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ، ولطائف
فوائد اخذتها من عين التحقيق ، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف ،
وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف ، واشرت الى حل اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح

المفتاح



المفتاح ، واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة ، واغمضت
عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ، ورفضت التاسي بجماعة حظروا
تحقيق الواجبات ، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات ، وحين فرغت
عن تسويد التصانيف بتلك اللطايف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى ، فؤادي من
غشاء في نبال ، فصرت اذا اصابتني سهام ، تكسرت النصال على النصال ، و
من تواتر الاخبار بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان ، عند تلاطم امواج الفتن
في بلاد خراسان ، لا سيما بلاد بها حل الشباب تمايمي ، واول ارض مس جلدي ترابها
فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان ، واباد من كان فيها من السكان ، فلم يدع من
اوطاننا الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ، ولم يبق من حزبها الاقوم بالبدع عجبي ، كان لم يكن بين
الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر ، فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ، و
نسجت عليها عناكب النسيان ، وضربت بيني وبينها حجابا مستورا ، وجعلتها كان لم يكن
شيئا مذكورا ، والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته ، وان احسن ندم عليه من
ساعته ، ثم الجأني فرط الملال ، وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض ، وكثرني
رفع الى خفض ، حتى انخت بحضرة هراة حماها الله تعالى عن الآفاة ، ففتح الله علي منها على
النعيم ، بلدة طيبة ومقام كريم ، شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها ، واحسنها الا
يمان واليمن والامن ، فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية ، وخمدت
نيران الجهل والغواية ، وظل ظل الملك ممدودا ، ولواء الشرع بالعز معقودا ، وعاد
عود الاسلام الى رونقه ، وآض روض الفضل الى مآنه ، وانتظم شمل الخلايق بعد الشتات ،
ووصل حبلهم بعيب البتات ، واستظل الانام بظل العدل والاحسان ، وارتعوا في

رياض الامن والامان كل ذلك بما من دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام
مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر و
ناصر الشريعة النبوية سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل
لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الى لص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق
نيته لاحياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اية
سكا نجوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج بيت الله معتركا يحيي نسيم رضى منه الزمان
وكم مكافح ملتظي من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فنهاالى السماك لواء الشرع
قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين
صار قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممسكا علا فاصبح يدعو الورى ملكا و
بيتما فتحوا اعينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق وا
لدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار
الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته فهو الذي
صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الا
ندراس وامطر على العالمين سحايب الافضال والانعام وخص من بينهم الغالبين بمزيد
الاشفاق والاكرام شعر اقامت في الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام
فرايت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ودعت بلسان الاحبة والوطن و
صرت بنعم الله مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي و هز
من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت

البجل

٤

الرجل والخيل في تتميمه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك العكر الفاتر و
سنح بتوفيق الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد وبحرا
مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت
ملجأ لطوايف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبي واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح
الدعاء ويشكروا الي ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى التضرع الله
في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا العمري
موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد
والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر
اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا
ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم
النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء
باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم

وصدق الشكر فقط على الثناء باللسان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان
كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد
عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر
السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه
نظر لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع
من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه
المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر عند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثمة استغراق وما في **على ما انعم** مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج
الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني **علم** لكون ما لم
نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف
او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على
الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض
للمنعم به



للتنبيه بقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى ما يحتاج اليه في بقاء النوع
بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني
نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد
يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرايع
ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا
بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند
ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله **وعلم**
من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير
اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان و**من البيان** بيان لقوله **ما لم نعلم**
قدم عليه رعاية للسجع **والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب** دعاء للشارع المعين للقوانين **وافضل من اوتي الحكمة** اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع
على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي بتنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله **وفصل الخطاب** اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز وتعالى للكلام
البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به

ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب
ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر دون الكل اي سمعت اعرابيا فصيحا
يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته
الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد فلما كان اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى
الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال
متعلقات الفعل لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى
قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف
شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول
والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من
اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا وجه الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل
جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع
ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره
من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف
عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد
بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والا
سرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه



وآله وسلم في جميع ما جاء به لتحقق اثره فيفوز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من
اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في
المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف
القناع عنها علمنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما
ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم او بالذوق المكتسب منه
لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف
ذلك بحسب السليقة اعتدادا اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين ا
وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين
نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور
الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح
وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على
حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف
فانه توالیها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى

الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها
لا تعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف
تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها
اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت زيادة تعرف صدق هذا المقال
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه
ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق
بمحذوف تفسيره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه عند العمل ماول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ
معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول
لشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في
باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا ينبو عن الذهن تحصيل معناه



قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا
الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان
ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم الغيته على منكر
يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى
المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يوكد فيعلم انه يوكد ويشتمل
على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لا
يضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من
الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين
والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هاهنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه
اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليوخذ
من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او الى
المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم
يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان

ذو جعل الواو للحال الخ واعترض عليه بانه ان جعل الواو للحال وجعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقول
اسأل الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف فيه اقرب فلا يحصل الغرض المذكور حتى لو توهم العطف في الاسمية كالانحو لا يغاب
لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء معنى التخصيص والتقوي انتفاء جهة
من التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر كما قيل في الفرق
بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسأل الله دون واسأل لا اخبر عنه انه فيه
به ولو سلم فلا داعي اليه اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المص رحمه الله بل في بيان افعاله مثل
التأليف والترتيب والتسمية والسؤال

ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوص مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مجال الى سبيل الى
الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا
وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه
بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت
الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم
عليها اي على الفوايد وزوايد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها
اي بالزوايد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها بالمعنى لم يتعرضوا لها الا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره
ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوايد ومخترعات خاطره زوايد وسميته تلخيص
المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا غرض بتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضى
للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه للقصد الى
الاستمرار فيه نظر لحصوله من المضارع كما في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله حال
ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان
الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم
كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد ولن



ولذ صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا
على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشائية على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود
فنقول رتب المص المختصر على مقدمة وثلث فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل
المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ
في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع
بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلث فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه
فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سيتبين هناك ان
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا
فعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها
معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار
علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام
ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم
لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق
البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا الى التفصي عنهما الاول ما اعتقدوا
احدهما بيان توقف مسائل الفنون الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح
في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم
وغايته وموضوعه فاذا

الفصاحة

والغرض منه وموضوعه زعمًا منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالًا شتى لا فايدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا للفظ وكانه جزاء الشرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريًا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد المعنوي واللفظي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالمًا عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازمًا لها تسهيلًا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم للمعاني محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة

والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولًا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفًا له ثم عرف كلًّا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على اقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرًا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المعهودون كالسكاكي وعبد القاهر ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها منه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من استشزره اي رفعه واستشزر ثم يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى

حروف المهموسة فحثه شخص سكت والمجهورة بواقي الحروف
سميت بها لان اداء خروج حرفها باللينة لضعفها والصوت تخفيفها بخلاف المجهورة

حروف الشدة قطبك اجدت والبواقي رخوة
سميت بها لان في اداءها لا يجري الصوت بها من كمال القدرة والقوة والشدة

المفتول والمرسل بخلافه يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الآخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بقربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لانك تجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وبين ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق فلما نجد من حسن غلب وبلغ وحسن وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب لثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من

مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي في النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم والاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا او الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واعلم ان جعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج

الغرابة

على انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة
فقد قال سرّج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم و
الوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح
مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ
التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا
يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم بل عندنا وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والقبيح ما يعاب
استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه
مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر
وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان

المخالفة تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف اما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من
الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع

11

فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان
يمجه السمع و يتبرأ عن سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين
علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف وفيه نظر لانا اذا اخلناه تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان
الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش و اطلخم و قد ذكر ههنا وجوه الاول
ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان
ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ
ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث
ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا اُدي بنغم غير
مناسب وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا اُدي بنغم مناسبة وصوت طيب
وليس لشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره و
كذا جحيش دون فريد وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظة ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنعه
السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات

فهي في حكم المستثناة ولكانه قال القياس
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل
والقياس الاجل قيل فصاحة
يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ
الاصوات والاصوات منها ما يستلذ
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة
كريم الجرشى اي النفس شريف النسب
على عليه السلام واللغب مشهور
لكل واضح معروف وفيه نظر لانا
الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
ما ذكره هذا القايل في بيان هذا الشرط
ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم
مناسب وصوت منكر وكم من لفظ فصيح يستلذ
وليس لشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا
جحجخ وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظة ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع
السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات

على انه لا يبعد ان يقال ان مسرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة
فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما نعم من كتبهم كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتاده وهي بحسب قوم دون قوم و
الوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح
مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ
التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا
يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم بل عندنا وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما يعاب
استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت
وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمع كونه
مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر
وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان

المخالفة تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف اما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من
الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع

١١

فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخل لغة ما لا يكون

على وفق ما ثبت عن الواضع **نحو** الاجلل بفك الادغام في قوله **الحمد لله العلي الاجلل**

والقياس الاجل **قيل** فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر **ومن الكراهة في السمع** بان

يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل

الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس بسماعه ومنها ما يستكره **نحو** الجرشي

في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب

**كريم الجرشي** اي النفس **شريف النسب** فالاسم مبارك لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين

علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير

لكل واضح معروف **وفيه نظر** لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان

الجرشي اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم وقد ذكرها وجوه اخر الاول

ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان

ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ

ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث

ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير

مناسب وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم مناسبة وصوت طيب

وليس لشي للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره و

كذا تكأكأتم وملع دون نخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظة ضيزى

ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع ا

السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات

---

واما صاحب مجمل اللغة

المخالفة تكون

او ما في

علم ا

... وما اشبه ذلك من

الشواهد اسابقة في اللغة فليست من المخل لغة في شيء منها لانها كذلك تثبت عن الواضع

فصاحة الكلام

كما يجي في الخاتمة ولفظ ضيري ودسر كذلك و الفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل
وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام
لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فا
لضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور
فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب
غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كا
لفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم ۞ جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل ۞ وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ۞ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ۞ ورد بان
الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر ۞ وحسن فعل كما
يجزى سنمار ۞ وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه ۞ زهيرا على ما جر من كل جانب ۞
فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو
متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان
قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى
امدحه امدحه والورى معي ۞ واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتداء خبره معي والواو للحال

الضعف

التنافر



اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل
الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم
يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب فقال
المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب فلعله اراد ان فيه شيئا
من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل
بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح والافان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه
والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المومن صرح بذلك ابن
العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق
آخر وهو ان منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم
بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومجد
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا اي المصدر من المبني للمفعول
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان
لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف
او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا
على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الا
ستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بعض منها لكنه مع ا

التعقيد

الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما
توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن
اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس
مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه بالفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال
يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة
مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر
اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه
بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في
التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس ولبطلان
العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله
في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم
ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه وفي
الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو
عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع
هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي
الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة و

الحزن



والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني
الدهر بما يرضيني ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من
الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع
حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده
الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا
لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن
قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان
قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد
في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام
واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني
ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان
فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس
المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا
اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل
الفرح والسرور هذا ان نصبت وتسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو
الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال

وح لا بد حصل بسكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب
لنظن الدهر انه مطلوب به فياتي بضده هذا هو المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من
التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح في كلام المهرة
من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر
مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية
هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكر صاحب
الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا او غير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن
كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتا
بع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد
غمرة والغمرة ما يتركن من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة
عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها
كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق
بها شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها لسبوح
يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل
قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى
جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة
واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجا



والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح
وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن
وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في
خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح
ولطف كقوله فظلت تدير الكأس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد
المذكور في علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث
بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات
اعم من ان يكون مترتبة لا تقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة
كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
اراد تتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع ال
اضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا
لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وتنافرا فقد ذكر والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله
تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من
مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته

فصاحة المتكلم

الاعراض الموجود قسمان واجب وممكن والممكن على قسمين جوهر وعرض والعرض تسعة اقسام منها الكيفية وهي على اربعة اقسام الكيفيات المحسوسة والكيفيات الاستعدادية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات المختصة بذوات الانفس وهي قسمان راسخة وغير راسخة

والهيئة والعرض متقاربا بالمفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقار الثابت في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة باقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله **يقتدر بها على التعبير عن المقصود** دون ان يقول يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة بهذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله **بلفظ فصيح** ليعم المركب والمفرد وذلك لان المراد اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب احناسا مختلفة ليحسبها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب كما هو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي

السبب ما يؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر حبيب

المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية **والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال** المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيد الحكم والتوكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني **مع فصاحته** اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين **وهو** اي مقتضى الحال **مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة** الحال والمقام متقاربان المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور

بلاغة الكلام

الى غير ذلك او الى المسند كاذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية
او شرطية او ظرفية بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما
واما الثالث فكالمساوات والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه
وهذا حديث اجمالي لتفصيله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام
الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق
الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين
مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والا
طلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله
ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال
المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الا
طناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد
اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام
مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام
كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية
ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وليس هذه القوة الذهن وجودة تهيئها للتصور ما يرد عليها من الغير

الفطن

الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع
صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك
الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط
مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او
مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد
بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام
آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والا
طلاق والتقييد اعتبارات متناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطا
بقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة
الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره
المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت
حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي
الداخل في البلاغة دون العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق
والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه
قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير

لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان
ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد
القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه انه ليس النظم الا
ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر
مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء
نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل
من ذلك موضعه وتجي به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلا
في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر
في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من موضع
الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف
والذكر والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى
ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير راجعة الى الالفاظ



انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ
وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل فهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المص
بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه صوت ولفظ بل باعتبار
افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من
انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فظ ان الكلام من حيث انه الفاظ
مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له
او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل
ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك
الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض
المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة
راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه
التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها
من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار
التركيب ولا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح

دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
تطلق على معنيين احدهما ما هو بصدد المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس الالفاظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح وانما النزاع
في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني
الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد
بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق و
سوي فيها بين الخاصة والعامة قلت انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في
النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات



فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى
الاول والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا
على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في
هذا دون ذاك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن
ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا
بل هو مشهور في كلامهم ويكفيك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من
التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة
التي تجب للفظ لا من اجل شيء في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته
من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما
يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجازية وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل
والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان
الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ و
الفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع
ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله اي للبلاغة في الكلام
طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين

ولائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
يطلق على معنيين احدهما ما هو صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس الالفاظ والثاني
في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل
ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح وانما النزاع
في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعاني اول ومعاني ثواني والشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني
الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد
بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق و
سوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال
لما كانت المعاني يتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في
النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بما يدل على تفخيمه ثم زيدوا
المطوقة ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات

الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا
والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر قوله
واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي
تعد من المحسوسات بمعنى رقة القوام والكثافة
التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال
بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة والكثافة
عين اليبوسة والمطلق لا غيره انصرفا المطلق للاغير العقلي

وينبادر منه ذلك يتبادر المجازية الا سناد التقييد
بالعقلي وبهذا يندفع ما يتوهم التقييد بالتعقل من خروج الشرعي
بالعرف والاطلاق يوهم دخول العقلي لئن كل منهما يوهم
خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام سبب
خروج امرين ربما يرجح على ايهام دخول امرين

الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون
الفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع
ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام
طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل البيت
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين

لان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا
لانها عبارة عن كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله
فيما سبق ثم تجد لذلك المعنى دلالة
ثانية معناه تجد للفظ لاجل ذلك المعنى
دلالة ثانية عند الحكم

الطعم لابدّ له من حرارة والبرودة المتوسطة بينهما ومن قابل وهو
الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا ضرب اقسامه في اقسام القابل
حصل اقسام تسعة فينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت
في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة والمعتدل حدث
الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي
الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة
هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية
عن الدلائل والافيون بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار
وله وجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها قوله والعفوصة
والقبض الفرق بينهما ان العافص يقبض ظاهر اللسان و
والقبض يقبض الظاهر وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة
والضعف وهذا اعترض بان الاختلاف بهما ان اقتضى اختلاف
النوعي فالانواع غير محصورة في التسعة وان لم يقتض فلا
معنى لعدّها نوعين قوله والتفاهة يقال التفاهة لعدم
الطعم ليسمى حقيقة فقد يقال لكون الجسم لا يحس
طعمه لكثافته فتاجزائه فلا يتحلل منهما ما يخالط
الرطوبة العابية فاذا احتيل في تحليله احس
منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو
المختار قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
المتشاكلات اما انها تفريق المختلفات فلان فيها قوة
مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب مختلفة باللطافة

دلائل الاعجاز
يطلق على معنيين
في الكلام به يقع النو
ذلك ولا نزاع ان
في ان مشابهة العـ
ان الكلام الذي به
ثم نجد لذلك المعنى
على المعاني الاول
والصور والخواص و
الراجعة اليها وان ا
وما شاكل ذلك اغا
الثواني التي هي لاغـ
الالفاظ والمعاني بر

بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق و
سوّى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو ليصرّح به مرارًا كما
لما كانت المعاني يتبيّن بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في
النطق تجوزوا فعبّروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا
المنطوقة ولكن معنى اللفظ الذي دلّ به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات

ثم بالالفاظ الترتيب



والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا في
الغاية ينفعل اللطيف منه يتبادر الى الصعود الالطف
فالالطف دون الكثيف فيلزم تفريق المختلفات واما
تجمع المتشاكلات فمعناه ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع
بالطبع فان الجنسية علة الضم والحرارة معدّة لذلك
الاجتماع فتنسب اليها كما ينسب الافعال الى معدّاتها
والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات
ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات
وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فلا تسقها فتامل قوله
وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة
الخشونة عدمه قلنا من الاعراض النسبية والصلابة
هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال وهي من الكيفيات
الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من
شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف يقابلها
وفيه نظر لانه صرّح في حواشي التجريد بان البلة
بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المتبدل بجوهر
فلا يصح عدّها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة
قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق
ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطح

التي حدثت في المعنى
باس لما ندركه
موصيه توجد في
آخر فرق وتعبر عن
وليس هذا من
باغة وضرب من
ساحة من صفات
تمييز بين ما هو وصف
ليعلموا انا نعني الفصاحة
بالفهم بعد سلامته
حروف وسلامتها
يكون هو الاصل
والجواب ان مراده ان

الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ و
الفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دلّ على تلك الفضيلة فيمتنع
ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دالّ وهما اي البلاغة في الكلام
طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حدّ الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست
البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين

لان المعنى لا يوصف بالدلالة مطلقا
لانها عبارة عن كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى وبهذا ظهر ان قوله
فيما سمع ثم تجد لذلك المعنى دلالة
ثانية معناه تجد للفظ لاجل ذلك المعنى
دلالة ثانية عند الحكيم

الامر بن فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيها حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الآن بهذا الحال تقتضي
ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبار بحسب المقامات
فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما تر وكثيرا من مهرة
هذا الفن نراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه**
ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو
فاسد لان ما يقرب منه انما هو من البلاغة المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى
الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز في كلام غير البشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
حد الاعجاز قلت اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو
من غير نظر الى كونه لبشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى
مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه و
بلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وكما انهمت بين
النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى
لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز
اعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

لاهو



لاهو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه هو المعجز **واسفل وهو** اي طرف للبلاغة **اذا غير الكلام عنه الى ما دونه** اي
الى مرتبة هي ادنى منه **التحق** الكلام وان كان صحيح الاعراب **عند البلغاء باصوات
الحيوانات** يصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص
الزائدة على اصل المراد **وبينهما** اي بين الطرفين **مراتب كثيرة متفاوتة بعضها**
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة **ويتبعها** اي بلاغة الكلام **وجوه اخر** سوى الفصاحة وا
المطابقة **تورث الكلام حسنا** هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه
اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة **وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ فعلم** تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني
والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما **ان كل بليغ** كلاما كان
او متكلما **فصيح** لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق **ولا عكس** اي ليس
كل فصيح بليغا وهو ظ **والثاني ان البلاغة** في الكلام **مرجعها** اي ما يجب ان

الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لايجوز ان يراعيها حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا نعرف بهذا العلم الان بهذ الحال تقتضي
ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبار بحسب المقامات
فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما ترى كثيرا من مهرة
هذا الفن نراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه**
لظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو
فاسد لان ما يقرب منه انما هو من البلاغة المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى
الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالانواع
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز في كلام غير البشر ان يعارضه والثاني
حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
هما الاعجاز قلت اما الاول فشيء لا نفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو
من غير نظر الى كونه لبشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى
مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبما انتهت بين
النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى
لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز

لاهو

19

لاهو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه هو المعجز **واسفل وهو ما** اي طرف للبلاغة **اذا غير الكلام عنه الى ما دونه** اي
الى مرتبة هي ادنى منه **التحق** الكلام وان كان صحيح الاعراب **عند البلغاء باصوات
الحيوانات** تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص
الزائدة على اصل المراد **وبينهما** اي بين الطرفين **مراتب كثيرة متفاوتة بعضها**
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة **وتتبعها** اي بلاغة الكلام **وجوه اخر** سوى المطابقة والفصاحة
**تورث الكلام حسنا** هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه
اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها
اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لان التابعية انما تحصل للمتكلم الموصوف بالصفة
والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة **وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف
كلام بليغ فعلم** تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني
والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب
المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما **ان كل بليغ** كلاما كان
او متكلما **فصيح** لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق **ولا عكس** اي ليس
كل فصيح بليغا وهو ظاهر **والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها** اي ما يجب ان

تحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع
ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
والآلة ربما ادّي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما
مرّ من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والآلة ربما اورد الكلام
المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة
عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره اي تمييز الكلمات
الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تفسر مرجع البلاغة بعلة الغائية لها
والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المصنف يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بها بلاغة المتكلم لان غاية
ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تعتبر بهذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما
غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى
هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم
جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليتحرز عن الغرابة
وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم

بمنزلة



تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان تكأكأتم ومسرجا
غرابة دون اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح
ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان
اللغة قد يطلق على سائر اقسام العربية او في علم الصرف كمخالفة القياس او
في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به
يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يتبين
في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا
بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين
في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وتحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم
انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية و
تمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد المعنوي فمست الحاجة
الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان مزيد
اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطاء في
التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى

## الفن الأول علم المعاني

الاحتراز عنهما واما الياول المقابل للثاني الذي هو تميز الفصيح عن غيره فانه هو الا
حتراز عن الخطاء لانفس الخطا، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فظهر ان علم البلاغة ينحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع
الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم
احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف
به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم
المعاني والاخيرين يعني البديع والبيان علم البيان والاول علم المعاني
والثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول علم المعاني وانما قدمه على
البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار
الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي
مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة جامعة باعتبارها تعد علما واحدا تنفرد بالتدوين فمن
حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادرا
كات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة
اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا لوجه الشبه بين

العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ التفاصيل مسائله
بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه
كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المر
ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا يقال المعرفة لادراك المسبوق بالعدم او
للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم
ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف
به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا
ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له مح وعلى هذا
يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو مح لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الا
حوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي
ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما
لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما
يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه يعرف به هذه الاحوال



علم

من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا اعتبار هذه الحيثية
للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لمن له ادنى تدبر ولهذا اخرج علم البيان
من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك
فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها قلت يجوز في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي يتحقق بها مقتضى الحال والا فمقتضى الحال
عند التحقيق كلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم من جزئيات ذلك الكلام و
يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد
وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولك الهلال والله انه كلام حذف
فيه المسند اليه فظهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي



مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح
تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال اعني
بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها
في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد
غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان
معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعابير الادباء متجوزة
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب
البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا
يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف ان الفقيه مثلا عالم باحكام الشريعة
الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا نعلم من قوله توفية

خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد
الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان
المخاطب شاكا او منكرا والله ان زيدا القايم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت
فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا
قايم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للرد و
التخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها
ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
ذلك المتكلم كما نفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث
يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات
البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من
المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه فظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف
بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشي بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق
عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به
كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال **وينحصر** اي المقصود من علم المعاني **في**
**ثمانية ابواب** انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني
على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف
العلم وبيان الانحصار وتنبيه الاتي خارجة عن المقصود **احوال الاسناد الخبري احوال**



**المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والو**
**صل والايجاز والاطناب والمساواة** وانما انحصر فيها لان **الكلام اما خبر**
**او انشاء** لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسير
بوقوع النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطا في هذا المقام لانه
لا يشمل النسبة الانشائية فلا يتم التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام **ان كان لنسبته خارج** في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية **تطابقه** اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين **او لا تطابقه** بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر
سلبيا **فخبر** اي فالكلام خبر **والا** اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك **فانشاء**
وسنزيد هذا وضوحا في اول التنبيه **والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند**
**قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه** كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره
وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات **وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر**
**او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام**
**البليغ اما زايد على اصل المراد لفائدة** احترز به عن التطويل على ما يجي ولا حاجة
اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزايد
لا لفائدة لا يكون بليغا **او غير زايد** هذا كله ظاهر لكن لا طايل تحته لان جميع ما
ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند

او المسند والذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا براسه والاقعول كل من المسند اليه والمسند مقدم او موخر معرف او
منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن رام تقرير هذا بانه تردد بين النفي والاثبات فقد كلامه اكثر والاوفق
الاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد
اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة
تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد
غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ماله مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
هذا والاقوى من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا
ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه**
وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وعلم
ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا
بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا
دور واليه الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر
صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف



لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا
للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره
المصنف بقوله **صدق الخبر مطابقته** اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة **للواقع** وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري **وكذبه عدمها** اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام
الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس
ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية
لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع
واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له
تقصد مطابقته لذلك بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد
له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية
للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام
له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية **وقيل** قائله النظام ومن تابعه صدق
**الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو** كان ذلك الاعتقاد **خطاء** غير مطابق للواقع
**وكذب الخبر عدمها** اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل

قوله لو لم يكن خطأ ای هذا التغيير لجعل الواو للحال او العطف باعتبار الحكم لا محل قبل النقل والا فاستقر الواو
بعد النقل بمجرد الوصل من غير اعتبار الحالية والعطفية فلا يرد ما يتوهم من لزوم المعنى على تقدير الحالية بهو لزوم
الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد حال كون ذلك الاعتقاد خطأ او لا يصدق على هذا ما كان الاعتقاد صوابا ولا يحتاج
الى الجواب بان ذلك يلزم بالطريق الاولى لانه غير معتبر في التعريفات احمد ابيوردی

كما معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله
ولو خطأ للحال وقيل للعطف ای لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالا
عتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح
واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين
والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا
ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا التصديق بل هو مجرد
تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا
تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا
تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك
النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون في الشهادة و
ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا
وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد لشهادة ان واللام
والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق



للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها ای تسميتهم
الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان
مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية الشيء بشيء ليس من باب الاخبار
ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير
التسليم ما اشار بقوله او المشهود به ای المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون
انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
الاعتقاد وعدمها فان المنافقين يكون يعتقد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب
الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة
لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت
في غزوة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك
لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست

في البيت فقال لي عمّي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة



وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق والكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق كا دليلا على عدم كونه صادقا قابل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق

والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب
الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد
انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان
او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون
كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل
وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري
حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف فظهر الفرق بان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق
والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا تخرجه عن عدم الاحتمال من
حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا تخرجه عن الاحتمال من حيث هو
هو ثم الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه
والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير
التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد
تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم
كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم
الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه
كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم
وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بالـ

الباب الاول احوال الاسناد الخبري



بالتصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل
ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل
كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة
عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه
مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين
الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا
بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام
لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم
او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وكقوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلم رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله
تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته وقوله تعالى هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى
وكفى شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي رح في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك
ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او
كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم

هنا وقوع النسبة مثلا لا ابقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه
عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال
انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر
بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه
والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ
لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم
التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت
الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه
معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
خرج زيد تفهم منه انه خرج مطلقا وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين
تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء
لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم من مفهومي زيد قائم وزيد
ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو
ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول
اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها

٣٨

اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع وهي
بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع
او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد
الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا
الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها
هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تغيير هذا الكلام حيث قال
اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم
من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم
يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم
بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان
لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر
اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول
الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز
ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول
الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء
على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع حكما ولا يخطر ببالنا

ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه
العلم يكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون
الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة
هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن
العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر
عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع
ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تغير الحكم المصنف وعن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال بانه علمه ولو سلم فانا نغرضه
فيما اذا كان مستحضرا مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا ايضا معقود
فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق
بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد
ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان
كان عالما بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل
وللسائل العارف بما بين يديك ما هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة يجب موجبات العلم قال
صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في
الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل

الكتاب

29

الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان
شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به
لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه
اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الايهام
او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظ على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وهي ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره
ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت
اذ رميت واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد
فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي
واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول
الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول اان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها
ام لا ولا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان
قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة
وتكريرها ونونا التأكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب
مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز

وجه الايهام انه لا يستقيم تنزيل علمهم هذا منزلة الجهل فانه جهة التنزيل في حقهم انما هو ترك العمل بموجب العلم حيث ارتكبوا الشراء ولا شك ان علمهم بعدم علمهم برداءة الشراء لا يوجب عدم الشراء حتى يكونوا بارتكاب الشرى تاركين للعمل بموجب علمهم فنزل علمهم هذا منزلة الجهل بل ارتكاب الشرى ينسب بهذا العلم مقابله الذي هو عدم علمهم برداءة الشراء كذا قيل

أكثر مواقع إنّ تحكم الاستغراق بالجواب لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت
فيه أي يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيها
فلا لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب
أين زيد حتى نقول إنه صالح وإنه في الدار هذا محال لا قائل به وإن كان المخاطب منكرا للحكم
حاكما بخلافه وجب توكيده أي الحكم بحسب الإنكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الإنكار
زيد في التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى إنا إليكم
مرسلون مؤكدا بإن واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون مؤكدا
بالقسم وبإن وباللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا
بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل دعوهم إلى
الإسلام على وجه ظنوهم أصحاب وحي ورسلا من الله بناء على أن الرسالة من رسول
الله رسالة من الله ولهذا قال إذ أرسلنا إليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح
إلى الكناية التي هي أبلغ وقالوا ما أنتم إلا بشر زعما منهم أن البشر لا يكون رسولا
البتة وإلا فالبشرية في اعتقادهم إنما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله و
قوله إذ كذبوا أي الرسل الثلاثة مبني على أن تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو
الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به وإلا فالمكذب في المرة الأولى هما اثنان بدليل
قوله إذ أرسلنا إليهم أي إلى أصحاب القرية وهم أهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى
فكذبوهما فعززنا بثالث أي قويناهما برسول ثالث هو يونس أو حبيب النجار ويسمى
الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا ويسمى إخراج الكلام
عليها أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا





في الثاني ووجوبا للتوكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر
وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال
فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الإخراج لا على مقتضى
الظاهر فإن قيل إذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا أكدت الكلام وقلت
إن زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لأنه يقتضي التأكيد وليس
على وفق مقتضى الحال لأنه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير
بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم أنه ليس على وفق مقتضى
الحال لأن المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال
ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه
مطلقا لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على أنه لا معنى لجعل الإنكار
كلا إنكار ثم تأكيد الكلام إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلا بالتأكيد و
تركه وكثيرا ما نصب على الظرف أو المصدر أي حينا كثيرا أو إخراجا كثيرا يخرج
الكلام على خلافه أي خلاف مقتضى الظاهر يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه
لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير
السائل كالسائل إذا قدم إليه أي إلى غير السائل ما يلوح له أي لغير السائل بالخبر
أي يشير إليه فيستشرف غير السائل له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف
الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
الطالب المتردد نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا أي لا تدعني يا نوح في شأن
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق

من قوله واضع العلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم
يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المشارع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا
وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام الساتق والاحتجاج
له وبيان وجه الفايدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي
ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارة الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم
رجل عارضا رمحه واضعا رمحه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف
على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير
التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان
ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في
الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير
المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل
المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له
او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل



والشواهد ان تامل المنكر الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم السلام لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فايدة في ايرادها
وقوا ... فـ ... انه والتمثـ ... الما ... لحو بصدده فان قبا التمثـا ... لا يكاد يصح
...
...ة المرتاب من
...يله لا ريب فيه
...بون على مقتضى
...تنزيله فيترك
...لمنع مع كثرة
...لجواب عن الا
...ن احدهما
...يكون مثالا
...عنه لمعنى ان احد
...وح الدالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه
من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد لكن ترك تاكيده
لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز
اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه لدفع توهم
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلايل الاعجاز يؤكد السؤال

من قوله واضيع العلك بأعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب
في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل انهم مغرقون موكـ
يشير اشارة ما الى جنس الخبر
ويطلبه لانه يشير الى حقيقة
بالسوء وحل عليهم ان
الساعة شيء عظيم وغير
وقال الشيخ عبد القاهر
له وبيان وجه الغاية
ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من
ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح وظهر عليه شيء من امارات الانكار
على النحو فهو لا ينكران في بني
العمات ولكن مجيئه واضعا رمحه على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان
ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في
الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد الموت من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير
المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل
المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له
او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل
والشواهد



والشواهد ان تامل المنكر الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم السلام لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها
وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل لا يكاد يصح
لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه
تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى
الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك
التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول
انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما
ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله لا يكون مثالا
لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه
من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده
لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز
اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه فعالسهو
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال

على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة وفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم كان
مظنة للتحقيق ومظنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون
المتكلم عالما به معتقدا له وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم المذكور كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده
تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يبالغ في تحقيقه لانه
لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام
ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكر بالاسم الظاهر دون المضمر
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز
عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة
عقلية وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما ولبعضه مجاز
جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال المص وانما اخترناه لان نسبة الشيء
الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا بنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على
ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار
انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون
الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب
مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون
المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده

منسوب اليه



منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون
البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد
عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث
انها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا لكانت
الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم
الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب
زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا
ليدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له
في اعتقاده ومعنى كونه له بان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض او مات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل

فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد
فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه اسناد خلق
الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت
تعلم اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما
هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله
انت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ
فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه
بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة
فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به
ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح
بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يتوهم من ظاهر حاله
انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم
فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد
لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى
حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر ان

كل



كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف
غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه
مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا قال بالملتفت اليه في التعر
يفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند
المتكلم اعم من ان عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الا
طلاع على السرائر ولقائل ان يقول ان تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه
مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير
معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها
تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد ذات اقبال وادبار افسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند
من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه
لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى ملابس
فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد
الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام
زيد وما ضرب عمرو ومن المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له

لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاسكاكي ان الاسناد اعم
من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظ
فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر
الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان
النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا النفية
وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له
فيكون مجازا سواء ثبت او نفي وكذا الكلام في ساير الانشاءات مثل انهارك
صايم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى
مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني
غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر
الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز وحاصله ان ينصب
قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تغير التعريف بقوله
وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول



معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به
اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في
تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل
او المفعول يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول المبني للمفعول للملا
بسة يعني لاجل ان ذلك الغير مشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز
فقد استعير الاسناد عما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل
اسم الاسد لمشابهته له في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الا
سناد وانما الغرض تشبيه الى انه بحالة الاستعارة الاصطلاحية كما قال
في دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة
التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو
مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان
تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم
عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى
الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان
كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه

به تأكيد او تشبيها على ما هيه من ذلك قولهم ليل طويل وداهية دهياء وشعر شاعر ومثاله صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثل يوم يقوم الى اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءات الكتب وكلام مظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب وصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس



التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر الانهار وما اشبه النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانها جعل البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل المجازي تمييزا كقوله اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى

الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا
الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فايدة هذا القيد
وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح
عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم دون من الحكم فيه بضرب
من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم
دون ما عند العقل لئلا يمنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل
وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفسه الكعبة فليس في العقل وانما قلت بضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض
المصنف عليه بانا لم نبطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا لبطلان عكسه بما ذكر
لان المراد بخلاف ما في نفس الامر فاشار هاهنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل وتعقل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت
وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه ويندرج
الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفايدة
كالثاني
نفس خاصة مع اشتراكهما في فايدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب
من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لسلامة



طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان
قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر
ح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق
الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والقصد الى انه اسناد الى السبب
لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج
من تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله
بتاول ضايعا والاسناد اخرج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى
غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما
اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بدخل نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما يخرج
عنه ما لا تاول فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الافعال
كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت
الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما
اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن
الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام

وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد
تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة
العام بعمومه قلت مثل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي لان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم
يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكون الاسناد الى ما هو له عنده في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره
مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع اي قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها
واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من
الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي ايضا
ما شئت ايتها الليالي فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان
بقوله متعلق باستدل عقبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم
او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الا
سناد الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع



البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا
المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل
شباب الزمان فيما هو المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه
وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي
لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز
وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد ولئن
كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند
ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا
زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني
ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما
على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته
اي آيات الله زادتهم ايمانا مما يقال منه قوله تعالى او نحو قوله تعالى الاقتباس
وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن
كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانه فعل الله وانما الآيات
سبب له يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه
سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله

حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما
انه لهما من الناصحين يوماً نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة
ان بقيتم على الكفر يجعل الولدان شيباً نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية
عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن
طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل
وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحاً وقوله تعالى فلا يخرجنكما
من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس
سببه ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك
مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر
ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصله بك ياتم
ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله
افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلاً
اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه
يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالاً كقولك محبتك جاءت بي اليك
او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه
اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات

وصدوره



وصدوره عطف على استحالة اي كصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي المتحقق انه ليس
بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد
لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما
ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته
يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له
فما هو له الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند
الى ما هو له قطعاً كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعاً فمعرفة فاعله او مفعوله الذي
اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسناً اذا ما زدته نظراً اي يزيدك الله حسناً في وجهه لما اودعه من دقايق الحسن والجمال
يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني
نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي لمحبتك
اليك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب
هواك نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر
وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير

اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في
نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني
ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه فالاعتبار
اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم
موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون
على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل
في الحقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز
والا فيمكن تقديره **وانكره** اي المجاز العقلي **السكاكي** وقال الذي عندي نظمه في سلك الا
ستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة
في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله **ذاهبا الى**
**ان ما مر** من الامثلة **ونحوه استعارة بالكناية** وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية
بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية
نشبت بفلان **بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي** للانبات يعني القادر المختار **بقرينة نسبة**
**الانبات** الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي **اليه** اي الى الربيع
**وعلى هذا القياس غيره** اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب الشافي في الحقيقة
بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامر المدبر للاسباب الذي هو الجيش بقرينة
نسبة الهزم اليه والى اصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في

لتعلق



لتعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي **وفيه**
اي فيما ذهب اليه السكاكي **نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية**
**صاحبها لما سياتي** في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى
لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق
**و** يستلزم **ان لا تصح الاضافة** في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
الحقيقي **نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه** اللازمة من كلامه لان
المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى
فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى
همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم يمكن فيه بان الاستعارة انما
هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في
المثال ليس من دأب المحصلين **و** يستلزم **ان لا يكون الامر بالبناء** في قوله
تعالى يا هامان ابن لي صرحا **لهامان** لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ~~ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل~~
~~المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من~~
~~كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله~~
~~تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي~~
~~كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم يمكن فيه بان الاستعارة انما~~
~~هي في ضمير المستتر في صائم لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة~~

في المثال ليس من ذات المعيشة ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى
يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء
له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض
وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان
اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع
وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع واقع في كلامهم سمع من الشارع
او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية
لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا انشبت المنية اظفارها بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت
لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيق ذلك نجعل المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس
السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان تكون شيئا آخر غير السبع والمراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار
الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وانه يكون
الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط
المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع اذ المراد
به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله



قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر
واما اذا رجع الى علته فلانه تاويل القميص بل قيل فلان ضمير علته راجع
الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره عليه

الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه منقوض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك
مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام
على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة والجواب انا لا نسلم ان ذكر الطرفين
مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل
نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه ههنا هو شخص صائم
مطلق والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف
على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير
راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلق
فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما
ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه
المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز والنداء حقيقة وخفي عليه انه اذا
كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا
ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان
التوقيف انما هو مذهب البعض واما السكاكي فممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف
ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية وتوهم فيجرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع
ذائع في كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم

## الباب الثاني في احوال المسند

## الباب الثاني في احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر او نحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لان وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في التحقيق الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد تخيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل

حذف المسند اليه

المذكور



المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعائه اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا او بعد ان يذكر الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لك لا تسأل عنه

ذكر المسند اليه

اما لانه يحترز ان يجري على لسانه ما هو فيه لتعظيمه او انجاره المتكلم واما لانه لا يقدر
على استماعه لايحاش السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي
للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع
او زيادة الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كلا من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه
او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في
مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال
الكلام مع الاجتباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في
مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك
فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاستشهاد في قضية او التسجيل على السامع
حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا
للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضي
ذكره بل لا بد ان ينضم اليها امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف فلا اقتضاء لعموم وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له
لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا يتعين



تعريف المسند اليه

بالقرينة وهي ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون
مرجحا لا موجبا فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال فالجواب ان المقتضي اعم
من الموجب والمرجح ولا نم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا
من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة
الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم بانها
بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق متى كان ابعد كانت الفائدة
في الاعلام بها اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى
في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ التوراة فافادته اتم فائدة يقتضي ان يخصص
وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده وقيل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم
التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالا
ضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب
مع معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى

المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا تريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين
اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى
حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راءٍ دون راءٍ واذا كان كذلك فلا يختص
اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب
وفي بعض النسخ فلا تختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف فالاول في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك
وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن
اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون
الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد
مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق
بما يدل عليه الكلام اي تحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ليشير
بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه
اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل
عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق
على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف
بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء
منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل في التقييد مغن عن الاولين لان الاسم المختص



بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس
بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء
احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم
ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على
ان يكون معنى قوله ابتداء [illegible] يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم
بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص
وبعد التسليم فلا يكون احترازا عن سائر المعارف فلا يكون للتخصيص بما ذكر جهة لان اللفظ
الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار لما
ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره
كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر
والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا
او لا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف
ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار
عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب

لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون آله بمعنى المعبود بالحق والله علمًا للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم
وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم
او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في التمثيل بتت يدا ابي لهب
اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر
وابو الفضل وابو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من
ابي لهب الى جهنمي انتقال من اللازم الى الملزوم او الملزوم الى اللازم على اختلاف
الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون
الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي
بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او لم
يكن فان الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه
الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من
الكناية في شيء وعليك ان تمثل فان هذا المقام مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم
او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا كان
الانسب ان يتقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولذا يحمل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف

المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها
مذاهب أخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الا
نتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرات الموصوفة المحققة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فنحو لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا
لك لكن ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان وضعها
على ان تخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المقتضي
قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون
للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديار المشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة
جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي
تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي وردت
زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته
عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه
ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكنت من
نيل المراد منه ومع ذلك عف عنها ولم يفعل كان غاية في النزاهة لما يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الالتفات اليها يكون

في النزاهة عن الفحش وقيل معناه زيادة تقرير المسند لا في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فاستعير المسند اليه ولا يستحق مثل في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وهو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت العنكبوت اعبادا والمسيح يخاف صحي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول انا عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او لئن يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة وان اورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنتقى غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك آثام او تنبيه المخاطب على الخطاء نحو قول عبدة بن الطبيب في قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى جنس وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى ما ينقضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد اصدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة تعتقدهم اخوانا طوت اخوانا مخلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء





الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالقاعدة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكر باسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما يجعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اراد بها الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع واعظم منها او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك

السماء البيت وان الذين تروا نهم العيت فيه ايماء من غير تحقق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التعريض على
الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء والفاضل العلامة
قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا
ان الذين لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما يجعل
ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر في ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اتبع اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار
الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام بناء على فساد
هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم والتحقير او نحو ذلك
كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون
للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض
اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا
فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح له فقد اشار اليه بقوله لتميزه اي المسند اليه
اكمل تميز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية لان فقد العز الحضر
يعني مقيمون بالبادية

آمنوا

اولا ترحم

تهكم عليه او استهزاء





او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي قول الفرزدق
اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك
زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه
انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مشكلة كثيرة في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغوي ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب
مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من
التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا
الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت
او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالته
ذلك محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان
يحكي عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك
الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا
الضرب اي هذا المذكور عن قرب فهو وان كان غائبا لكنه جرى ذكره عن قريب

لكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم
لا تحنث كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالا
شارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه
تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته
بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد ذكر المشار
اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الا
يمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى
الاشارة لجهل المتكلم او المخاطب باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه
باللام للاشارة الى معهود اي حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا
كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا
او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالا
نثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب
اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه



وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد
ونحو قولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى حاضر كما في صفة
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان
التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام
قرينة على ان ليس القصد الى نفس الماهية من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قوله
ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على
الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو
لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد
اطلاق على الاصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد
فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة
تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام نحو ادخل
السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام

مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان
واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكعلم الجنس
على حتى لكافرنا اما المكلف او يعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه لم يعد الضمير في قوله وقد يأتي
الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما شعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
كرعن قريب وان كان اسما موصولا لا يصح هذا ايضا لان الموصول يعامل معاملة المعرف
كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين النعت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم صفة له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق وقرأت
اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى
استعمال الكلمة لم يكن الغرض الا طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها
وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على واحد فانما اردت به الحقيقة ولزم منه ذلك
التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا

في



في بحث الاستغراق وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان
لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث
تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول
المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
باعتبار وجودها فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا
لم يكن للبعض لعدم دليله وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف
حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي
انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما
يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق
والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق
الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة
معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما
على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى النكرة ولاختصار تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه لم
يقصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست
فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها
باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير
لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها

الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس
النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبني على مذهب خلاف الجمهور قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يؤولون
انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف
اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد
تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق
نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد
سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول
كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او اثنان واعلم ان النكرة المنفية بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الا
ستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يثبت الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
فانه حينئذ تحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يحتمل

فيه

فيه مجاز اكثر في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس
ما قدمت واخرت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة
مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق
حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب
الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا
نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها
مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء
كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين
ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم
او العلماء الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على
الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب
الجموع حتى ان معنى قولك جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي
خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج
الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين الآخرين من الرجال او الا
ثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم
ما ذكرتم ان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد
حتى يصح جاءني كل جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع

بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة
حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع
نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح
ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد
قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض
العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في
ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل فرد من العظام بحيث لا يخرج منه
البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار
وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم
انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان
بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل
والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول
والنحو وكلامه في الكشاف اليه مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب

المحسنين

يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما
وجمع العالمين على معنى انه ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين
خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم انتهى يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد
الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل
لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده
كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة
لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيناسبها
الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد منفيا كان او مثبتا مما قرره الائمة وشهد
به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في
قوله تعالى انيأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا
الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية
في جمل الجنس لا وحدانه كذا في الكشاف ونحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا
منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد
روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب

الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قايمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شي واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم وما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كانه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه



في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار اللطيفة مجازا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير ملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق لاحضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة حقيقة وتعميما كقولك تدلك على خزامى الارض النفحة من رائحتها يعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفرد

الخزامى التبت الطيب

تنكير المسند اليه

فاذا اضيف اضافة فهي من خواص الجنس دون الفرد علم ان المقصد به لا الجنس كما
يوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما
تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه
اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع
منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو
غطاء التعامي عن آيات الله تعالى وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل
عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل
امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى هذا اشار بقوله وقد جاء للتعظيم
والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر
الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجي للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني
شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه
يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يعين

بمنيه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل السكاكي التنكير في
قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب
اذا فاح اي فوحة وجوابه ان ارادة بناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير
فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد من الاية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين
في نفحة من العذاب وبين في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى
اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة
للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره لقوله تعالى لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه
للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه
وهي نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه
ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق
التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة
خلقها الله تعالى من ماء او مخصوص بخلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل
قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا في كتبه كثير فليتنبه له او للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله او للتحقير نحو ان نظن

لقوله عليه السلام اعوذ بالله من غضب الحليم

[illegible]

والتكثير والتقليل

الا طناب اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم
والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل
الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب من ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى
من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر
نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي نحن لا نظن الا ظنا ومثله قوله
وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا الا اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من
ان نحو قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون
قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت
ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله
تعالى او اطرحوه ارضا يخل لكم اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل
قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد يسير من
خيولك وقدر يسير من جودك فيفيد ان جودك وعطاءك واعلم انه كما ان التنكير
وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
درجات اراد محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء
قدره ما لا يخفى ومثله قول الشاعر او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد
به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه

وصف المسند اليه

ووصفه اي وصف المسند اليه اخره عن ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو
المناسب من ذكر التنكير يعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من
التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع
المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه
واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف
مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف
للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة
من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا
قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك
الظن كأن قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما رفع خبر لان
او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى
اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله
الذي يظن بك الظن وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يتم تقليل الاشتراك او رفع
الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات

اي احتمال الاشتراك

نحو رجل عالم فانه كان قبل الوصف محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا
فانه يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا
او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف
اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط بهذا لان لا يصير الوصف مخصصا

او تأكيد اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف

نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون
الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة ويكون في الارض ويطير
بجناحيه وصفين موكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها
والمفرد الذي يسبك من الجمل نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو نسبة التنكير وينبغي
ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب
في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب
عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يحكم بما يعرف المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها

صفة او صلة

المسند اليه

٥٥

صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقع في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو لنفس الجملة
القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف
الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة
حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب
ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم
قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا
معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه واله وسلم والمشركون لما سمعوا
الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما تاكيده فللتقرير اي تقرير المسند

تاكيد المسند اليه

اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقر التحقق ثابتا بحيث لا يظن
به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق
بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث
قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار

التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد تجرد تقرير الحكم ولم يتبين
ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير لطلعت عليه وهو خلاف ما مر جوابه في نحو
لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان
قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد
الحكم وتقويته قلت لا نسلم ان المفيد للتقرير هو التكرير بل التقديم الاترى انه صرح
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل في بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فلا يمكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره
في نحو انت لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح
كما سياتي اشارة اليه هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موفرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص في الاظهر ان قول السكاكي
كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع
انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه
ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر ان ما يفهم من ظاهر كلامه من ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا
عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عنه
ان كتابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير

الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما
ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم الا بالتاكيد اللفظي وهو ظاهر او
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وقد
يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام نحو قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون نظرا
الى كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا
يزداد التقرير والتقرير على المبني للادلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد
على ما توهم وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من
قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول
ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول
من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه
لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا
يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد
اليهما انما وقع سهوا او مجازا اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما
ورسول الآخر فطابق لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم

بيان المسند اليه

قدم ح

لزالحالي احدهما الآخر مجرى وباعث ونحو ذلك واما يقع ذلك بتاكيد المسند لان
تعهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان حلا يضاحه
باسم مختص به نحو قدم بيكك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وفايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت
الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جي به
للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم
هود انه عطف بيان لعاد وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه
ان يوسموا بهذه الدعوة وسما يجعل فيهم امر محقق لا شبهة فيه بوجه من
الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
ما ذكروا في نحو قوله والمومن العايذات الطير مسحها ان الطير عطف بيان وكذا
كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف
فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا
بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان
صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا و
يكون كلامه ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التوكيد
على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جي به للايضاح والتفسير
لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين

حامل المعنى

حامل المعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني التعدد الاثنينية وكذا لفظ اله حامل المعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ جنس الاله في الثاني اثبات
الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الالهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض
وتفسير له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال
على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي ساق
له الحديث هو العدد شفع بما يوكده هذا كلامه وقوله يوكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد
انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من
ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه
عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف الموكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد
وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث جعل في الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالايتان
تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان
القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس
دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بينهما بين
صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والامر على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف
بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل
عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا صفتين
بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية
وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة وانا اقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على

عن اتحاد الاثنين مع الاله لا مع

على معنى فيه بعينه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة يكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكفي الغرض من دلالته عليه شئ آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض منه بيان المقصود وتفسيره كان الدابر ذكر ليدل
على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل غلط لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان
البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان
لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه ابدال المسند اليه
اي من المسند اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك
زيد الا ان المسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك هو اخوك
زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم
اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو العين
اثنتين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العينين وسلب
عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت
لم قال لزيادة التقرير دون التاكيد والتقرير قلت قد فهذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو
من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيانية اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير يلائمه في بدل الكل

ظاهر



ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية و
التكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع
يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث
يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او
اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح ايضا وتفسير كما مر فكان الاحسن
ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشئ معطوفا على المسند اليه عطف المسند اليه
فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او
معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من
عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او تفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده
مترتبا او غير مترتب كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة و
ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند
وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم
كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب
الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم
او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا
جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ففي تفصيل المسند حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا

وبالتابع ثانيا بعبارة اخرى قد اخبر بان المتبوع او ضعفهما جاء قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فلم لا احسن ان يقول او تفصيلهما معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان الفعل اذا دخل على الكلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه
امر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا حال سبيل الشك
فيه انت ترى ان الكلام في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وبعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي
زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف فيه لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني
زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمهلة من اخره فان
قلت قد يكون العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة
فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه
في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه
مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن
المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء
على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع ما يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او
صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن
المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا

لا زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب ه

يلابسه

لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يفيد عدم المجيء قطعا واما اذا
انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيئه قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع
مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة
كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نقل الحكم عن التابع الى
المتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء
عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على
مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي
المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كما ترك لا الغلط قلت مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو
جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل
الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها
الجمع لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وجماعة السكاكي من حروف العطف اي الضمير
والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المرفوع
المتصل من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق
له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعم غيره
كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وقاصر قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا

فصل المسند اليه

الى المسند على ان التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به
مقصورا عليه فللتخصيص اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القايم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يؤتى في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من
تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند لا يتعداه
الى غيره قلت نعم غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر ولكان المعنى جعل المسند
اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى
قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على
المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون
حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا
ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك انهم
مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاه عدم التدرب في هذا الفن وقلة
التدبر في كلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ عبد القاهر
في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت ودقيقا مثل قولك هو البطل المحامي
لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل
سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك
له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك
وطريقه طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما
ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف فايدة لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية

بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة
للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو
افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو
للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما
يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو
الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند

تقديم المسند اليه

فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال
لا القار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو
ذلك مما سبق له من التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا
على الخبر والفعل على الفاعل ونحو ذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام
وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة
هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي ذكر المسند اليه اهم ذكر
الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما
لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول

قوله او تحقيره اي فيه بحث لانا نسلم ان التحقير مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه
يستفاد منه التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ولكن ان يقال التحقير يستفاد من
الصفة والتقديم مثل هذا المسند اليه في مقام ... فانه يفيد زيادة تحقير فتدبر جلبي

عن تقديم المسند اليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء فالتقديم تقديم
المسند على ما سيجي تفصيله واما لتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه فان هذا
كان حق الكلام بطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واقع في النفس
كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني و
في ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كما في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهادي يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد
بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلم ولا ناقة صالح عليه السلم ولا ثعبان موسى عليه السلم ولا
العنقاء على ما وقع في الشرح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه
يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده
او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند
على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب الدالة على انه يصدر الفعل
عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في
الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا لكونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفي
الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمعنى لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا
اعترض عليه بان نفي الخبر تصور لا التصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا ولكن يقال
اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات
الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا فنعم

١٢

لو قيل على المفتاح لا نهي للتقديم وخلاف الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه نقل المضارع كما سنذكره
وفيه بحث لان الشرطية في ... مثل زيادة افادة تخصيص كقوله هم يفرشون اللبد كل طمرة
واجرد سباق يبذ المغاليا في محفل من قبيل الاستشهاد ... وكقوله ...
جلبهم سيو فاني عواتهم سيوف جلوس في مجالسهم رزاني وان ضيف الم بهم خفوف والمراد
خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تغيير للشي
باعادة لفظه ليس لشي واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما
سياتي ونحو انا سعيت في حاجتك والخبر هاهنا اسم الفاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط بتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما كان الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم
هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هاهنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا بعيد لكن في بيان كون التقديم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر
قد اورد في دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ ولهم يصرح به
وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف
النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من
العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شي ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول
ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك
معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل

عن المذكور مع ثبوته لغيرِ لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت قائلية
هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري يقتضي نفيها عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا
المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار
نسبة الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يمكن فيما يمكن الانكار كما في هذا المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لم يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد
راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما
تقدم قال المصنف في الايضاح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل
الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
ولى يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا
اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا
على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احد المستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح
دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بجماعة النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه

مع كل

٤٣

بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الجمع والواحد والمؤنث وقيل ينبغي
على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يتغير موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون
المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان لان الكلام في احد الواقع
جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل
المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة
من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد ولان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جميعا
من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا
ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان
الرؤية الواقعة على كل احد منفية وحينئذ يتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم المذكور
امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي ضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال
وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل
العلامة في شرح المفتاح ان المعقول من قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي
يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما لذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاب في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم التقديم فيلزم ان يكون ما تعلق من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا
بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلف عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في
الفاعل فقط
والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني

عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انت انا لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك
هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلات ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ
في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على الالسنة وهي متقاربة ومنشؤها انهم
لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا وليس
هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر من قريب واذا قدم على الفعل
دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي والاثبات فان قولك انا ما سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم السعي في حاجته واصاب في ذلك لكنه اخطا في فاعله
الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود السعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما
نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكره الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت
الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا
قلت هذا كنت نفيت ان تكون القايل انت لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول و
هذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت شيئا
اليوم وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر يكون في الدنيا واكل كل شيء
في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد

مخاطب



مخاطب انك قلت شعرا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس فاصاب في ذلك
لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول في ردّه انا ما قلت شعرا
قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا المعنى صحيحا كما ان قلت انا
الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او راى احدا
ولا يصح في هذا المقام ان تقول ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند
القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطا فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخ
طب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده
او بمشاركة الغير فليتامل ولهذا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد
سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك على ما تقدم وفي هذا اشارة
الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته بعين
ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وهو انه قد
سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه
ثابتا متحققا متفقا عليهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاده انه فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان يكون انت الفاعل لا ينفي الفعل ويعني ان ذلك الضرب الواقع

الملعص

على من غدا زيدا المسلم لكن فاعله غير زيد للقائل فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
ولهذا قرينة ونفيت ان يكون فاعله اياك كمن تشير ضربه ان ذلك الغير ليس الا هو وهذا التحقيق ما ذكره العلامة
في شرح المفتاح من ان التقديم يستفيد ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاحتمال عنه اثبات مثله للمتكلم
بعين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين و ح
يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على غير زيد والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه
المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون
مضروبا له اصلا لانا نقول المعترض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا
لزيد ومنفيا عنه بلا مع وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور
هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من التناقض
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا وكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد
الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف
ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات القرآن الا سورة الفاتحة
فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة و
عندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا محال والا عطف
على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان
منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار

بقوله



بقوله وقد يأتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره بالخبر الفعلي المسند الى المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع
والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا
ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره
وتقرره في الذهن دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه
يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما نذكره في باب تقديم المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم
السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف لها لتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه
محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا
تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولهذا ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت او لا تكذب انت
لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد
له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه
الحالة الى المتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان
وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب
المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع

وجود سعي في حاجته او قد وقع خطاء منه في فاعله فيعتقد ان لك المتقدم بل اذا قلنا ان المثال الاول
خبر ابتداء مفيد للسامع هو وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل
وانما تعرض صاحب المفتاح لحق التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التحقيق وانما خص البيان
بالمثال الاخير لانه محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او
النسيان ما لا يزيدك النظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه قال والغرض انك اذا قلت ابتداء من غير علم
المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب
لكان بتجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا
سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت
انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الا انه لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت
ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد
نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير بمساهلة لا بتجوز او الا كان سهوا او
نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بني في الشجر
يتبين عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف **وان بني الفعل على منكر** افاد التقديم اي
البناء على المنكر **تخصيص الجنس او الواحد به** اي بالفعل **نحو رجل جاءني** فيكون تخصيص جنس **اي لا رجلان**
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احد
هما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس
فيقع القصد تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه
ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه رجل او امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال

الجنس في **لا امرأة**

فيصير ذلك الاخر





ولم يعرف انه رجل واحد ام رجلان او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا
عرف ان قد اتاك شخص من جنس الرجال ولم يدر انه رجل هو ام رجلان او اعتقد انه
رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو
رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ
ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكنه لا يشترط ان يقصد به
الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي **ووافقه**
اي عبد القاهر **السكاكي على ذلك** اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في
شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا
فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر
كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في الله يبسط الرزق والله يستهزئ
بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان
لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان
مضمرا فان كان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق
بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بان فراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا
زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله **الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص**

بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان
كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليها بقوله جاز تقدير التاخير
كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان تقدر ان اصله قام
زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو
فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه
السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا فاعلا معنويا فقط
كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بانه بدل من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا
فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه اي سوى تقدير
كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر
دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير
ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا
امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير
الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ

ظهور

ظهور الخير للكلب لا يهره والغرض منه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا
التقدير عن مظان استعماله اي عن موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه
بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من
التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي
الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا بجعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة
قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتعظيم ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ار
تكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا حاجة لهذا الا ان يقال انه شرط
اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا
قصير من غير تقدير كونه مؤخرا فيدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصر في قولنا ما ضربت اكبر اخوتك
وهو في معنى ما ضربت الا الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقدم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقدمهما
وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يجوز التقديم بوجه والتابع

قوله قبيت اه هذا البيت في المطول وقبله ... نفسه من ابيات ... عجوز تمنّت ان تكون فتية
وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر
وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها اي دخلت بها والمحاق
ثلثة ايام من آخر الشهر شرح ١٢

تحتمله على سبيل النسخ عن التابعية وهو جايز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمومن العايذات
الطير يمسحها لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتداء واقيم مقامه
ضمير فلا وتجويز النسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا
فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق
بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام وفي
وبيت الحماسة لو كان روحي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد اسكيت لا تكاني و
ساكنه قبر بسنجار وفي قبر بمهد فان قوله ساكنه معطوف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا
انا قمت وانت قمت وهو قائم عند قصد التخصيص ليس مبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي
مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع
عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمومن العايذات الطير يمسحها عطف بيان للعايذات لا موصوفا
واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم هنا بعينه فيمتنع تقديم التابع
على المتبوع للالتباس واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان
يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان للدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له
ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط
والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا
على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل
في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم بين انتفاء التخصيص في صورة المنكر الخ

قوله



ونحو رجل جاءني قوله تقديرا لاحتمال التخصيص وان يطلب التقديم كما ذكره السكاكي
في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو
وان لم يصرح بانه للسبب للتخصيص سواء لكن السكاكي كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك
الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء والا فالتنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره
والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لكان لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف
يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من التقديم
والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد
به التخصيص النوعي الذي يكون الاستفادة من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني
بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا
ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
ثم قال السكاكي ويقرب منه قبيل هو قام وزيد قام في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام
فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وبهذا المعنى
قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن الضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله
وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته
للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال
التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد
هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على لتضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم

تقوية ... ان يكون مبتداء ولا توجيه لقول السكاكي اذ ذلك الوجه البعيد ... لاعتبار حكم الا عند الفروع لا خروج في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف

بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم
كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا محل له اي لقائم مع الضمير حينئذ
اي المجرد في البناء حيث اعرب في رجل قائم ورجلا قائما وبرجل قائم واما حصل له عما كان مستقلا
للضمير وشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل في شانه ما هو قائم في التقوي
واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب
في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عن الضمير لوجب الحكم بالافراد والاعراب فيما اسند
الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر
قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في الحكم
بانه مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا
كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل له لهذا الكلام ومما يرى تقديمه اي على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى
انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس
ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن
اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي
عنه واريد لزم كان على الصفات التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل
كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت
الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب
مثلا ليثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من

غير





غير المقصود الى ان انسانا سوى المتكلم خفيف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد
وانما لزم بسبب الانخداع عن المتكلم فهاتان استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم وكانني
سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل فقوله من غير ارادة
معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض
كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربني ما لم ينشا من ذنب كان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من فيتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون
التقديم انسب بهما اي بهذين التركيبين لانهما من باب التاكيد لما بين الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة
وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة من الكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يتبع الا
مستعملا على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما فيما اذا لم يقدما لو قلت يفعل
كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل
نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير

لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك لان افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة
الافراد فلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لافادة لفظ كل تقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض
ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القايل يتمسك في اصل الدعوى
بالاستقراء ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها
بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول
لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما في هذه المادة ولهذا جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها
لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
دايما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق
نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الا

نسان



الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم
عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من
الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا
ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول و
اما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمة
وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض
وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المعتبر عندهم ان المهملة
في قوة الجزئية وقد حكم هاهنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك تفيد
العموم وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم من النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا دخلت عليه
بلفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد

على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فيما حاصل ان التقديم
قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وفي ذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة
ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة
المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون ال
على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في
كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل
لا شيء آخر فيكون كل تقوية وما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التا
كيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد
فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا
على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن

كل





كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس
ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي
عن كل فرد ويلزمه عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا
يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا نشترط
فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان
اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظ وح يبطل ما ذكرتم في الجواب لان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض الافراد او بان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون كل تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله جليا بل دلالة النكرة
المنفية اذا عمت كما في قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ
الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل
افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق
على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة ولئن سلم ان السور فيها ممنوع اذ التقدير

قوله واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد
اي لرفع الايجاب الكلي على الوجه المحتمل
للوجوه الثلثة المذكورة والسلب المراد بالوجه
المحتمل الوجه الاخير المذكور فيما سبق
[illegible]

انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد ان يذهب الى ان شيئا يدل عليه ضرورة ولا تعين لسور
الايجاب او العموم ولذ جعلوا لا يجب سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يتعين الا الانحصار فيهما بل
كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا ظهرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات و
بانهما يجوز ان يكون هيئة القضية دكون الموضوع نكرة منفية وادخال التنوين عليه سور الكلية كما
انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات الخ كان ادخال الالف واللام يوجب تعميم القضية
وادخال التنوين يوجب تخصيصها القضية فلا يهمل في لغة العرب وايضا ... في تقدير ان
كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان
اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قوله
ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك
ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان
يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس ببعيد لان الكلام الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة
لفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باوا ما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان
يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة اولا يقع
نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا ان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل
المنفي ولو جعلته اعم من اللفظ والتقدير دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن
تعسف واعلم انه وقع فيه تغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة
المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله





اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما شرح به المثال المذكور و
المعنى بان اخرت عن اداة النفي الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي
اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان
كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدما
نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق و
جعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا او بني على ما هو الحق في النحو
وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك
فهي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت
الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف
الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم و
في الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم
ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها
او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها
انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض
الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا اد
خال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث
لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي

ما قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه
كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقوله عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة
بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه ابن على عموم النفي وشمول
كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله
على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الشيخ المعتمد في اثبات ان هذا الحديث
وشعر ابي النجم اما للاحتجاج فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل واحد
منهما رادا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع منهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل
ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما يناقض نفي كل واحد منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر
ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت ولم ينصب كل ههنا ما يكسر وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء
مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقايل
ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت
الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا ولا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره
ولا ضربت كلهم

المسند اليه



يبينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا اضطرار فيه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا
اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدا لا قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها
لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة من افراد ما اضيفت اليه ولما اضيفت
الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها ادخل في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان الابتداء عامل
فيه معنوي لا لجز جاز الصورة مما هي له فلذلك لم الامر كله بالرفع والنصب
ولا يتاتى الامران كله لقد هذا كلامه وقد ياتي ذا اقتضاء المقام تقديم المسند
تاخير المسند اليه
وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه
فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في
هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا
الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الا
بهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين
خصوصه والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في
الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المخصوص المقصود وتعيينه بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل
نعم رجلا زيد واعلم ان هذا الباب على القطع في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب

على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر
كذلك لوجب ان يثنى ويجمع في نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قلت لا بل يمتنع لان الابهام للمعتنى في وضع هذا
الباب والمناسب تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له يصح قلت قد التزم في هذا الباب لخواص فيجوز ان
يكون من خواصه التزام كون ضميره مفسرا بمفرد سواء كان المفرد او المثنى او المجموع للمشابهة
الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير بالمخصوص
فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا
يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا ولدفع لبس
المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان والقصة فالاضمار فيه
ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند
مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم
يسمع نحو هي الامير مبني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه واعلم بعض
المضمر نحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه
ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك
الضمير اي يذكر عقيبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر اي انتظر
السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد
الابهام فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما حصل بعد مقاساة التعب ومعاناة
الطلب في القلب محل ومكانة لا يكون لما حصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على
التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب
نعم لكنه قد جاز تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا

ابهامه ثم

ونعم فعل

المسند اليه

٢٣

[illegible]

[illegible]
وهو تفصيل وثانيهما لا يجوز فيه لانه نادر فان قلت السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فقيل التعليل في وضع المضمر موضع
المظهر في باب نعم بما ذكره وليس ببعيد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لادعاء انه
وضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران ادعاء لانه لعظم شانه الى ان صار
متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي ادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره وكقوله في
المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف
لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية البيت
اعيته بمعنى اتحيرته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه
مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر الامور علما اذا اتقنها
زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه
الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن
زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان
هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وتدقيق ان الحكم البديع
هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا بمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة
عنه بعيد والمعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه التعسف او التهكم
عطف على كمال العناية اي للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه

اصلا او النداء بحاله بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده من
المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه ونحوه اي نحو وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال ظهوره من غيره اي من غير باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت
العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى على وزن علم يعلم واما شجي يشجو فهو متعد
بقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به
لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو
قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله
احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق
انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون داعيا من امره يفضي الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال
الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك بكذا وعليه اي على وضع المظهر موضع
المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة و
وضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وآله
الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الا
ستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان
تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان العاصي
يكون عبدا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا
تمكن





تمكن من توصيفه بالحقيقة(?) كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله
وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به واتباعه
بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا
عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص [illegible]
ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة وفي العبارة ادنى تسامح وكيفما (?)
المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير
غايب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر
فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا
زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر
او بضمير غايب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد ورد في
الكلام ثم عدل منه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا النوع (?)
مقصود المصنف تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من
التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي امرئ القيس تطاول ليلك
بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما فخصص هذا المثال من بين ساير امثلة
السكاكي بما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ثلاثة التفاتات لانه خطاب لنفسه ومقتضى
الظاهر التكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة

نقل م

لان المراد في لفظه ان المعطوف عليه الذي هو المسند اليه النقل من غير النقل عن الحكاية الى الغيبة وفي المعطوف النقل المطلق
تحرره (?)

و معنى الالتفات

وهو معنى السكاكي هو اعم من ان يكون المعدول عنه قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده كما في المثال المذكور

الكلام والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من
الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظ اي سوق الكلام لم يعبر عنه
بغير هذا الطريق وبهذا التفسير كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا قطعنا من
اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرئة لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو
لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن
رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن شئ
واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم المظهر او بضمير الغايب ومنها نحو زيد قم ويا
رجلا ليعبر خذ بيدي وفي التنزيل ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها ذكر الطريق الملتفت اليه نحو واياك نستعين واهدنا وانعمت لان الالتفات انما
هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق
بعد الطريق التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي صورة هذه المسئلة فانك الذي
لا ينكر في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شئ بعدكم عدم فانه
لا التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكان نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى
بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشئ
نعم لو قيل في قوله انا الذي سمتن امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه عدل الى المتكلم في الاخبار عن نفسه لما كان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير
على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان

ويكون مقتضى ظاهرها



لن المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرة تردده ومن الناس من زاده لافراغ معنى
ما ذكرنا قيدا اخر وهو ان يكون التعبيران في الكلامين وهو غلط لان قوله باركنا حوله لنريه من
اياتنا فيمن قرا بالغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله
من اياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه وتتماته اي الالتفات
بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق
من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور
مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من
نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود فالصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار
وعاير اي عمص مضى منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلث التفاتات في ثلث ابيات ظاهر في ان
مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في باتت والاخران في جاءني
احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في باتت
او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث
في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور
ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باتت قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وعن الثاني انا لا نسلم ان
الكاف في ذلك خطاب لمن يتكلم المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام

كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم

مكان الرجوع فان قلت فهو

ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون

والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت

ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى

الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام

بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بنا وحادني

وقد ظن المصنف انه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في

خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون

وجاءني من الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لكان

الالتفات من خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف فيه وبين عن

ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى الظاهر

على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد ذكر في انواع

من التكلم بلفظ الجمع تعظيما لنعماء المعظم كالجلالة ولم يجر ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام

القديم وانما هو استعمال المولدين بان نواحي الارض ايعزوا صالكم وانتم ملوك

فالمقصد كم نحو تعظيما للمخاطب بتواضع المتكلم ومن الخطاب الى التكلم كقول علقمة بن عبدة

طحا بك قلب اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب فان المرزوقي معنى طروب

في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى

الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم

يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك

وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى المفعول الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها و

يروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي يكلفني شدائد فراقها او على انه خطاب

للقلب فيكون فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا

عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها قرب ولياها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت

يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز

ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل

والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي

ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد

مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط انه من شرط الالتفات ان يكون المخاطب

بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله

من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف

قول جرير ثق بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي

بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول

امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهو اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء

هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور

من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قائل انه اعراض عن خطاب

بني كنانة الى الاخبار عنهم ولو كان من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب

بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين

اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او

استفهم عن نفسه او الدمع وقت لكون الخيام من جانب نجد ومراده الهاء بحسرة وحزن على فوت تلك الايام
ثم زاد شوقه حتى تخيل الخيام الحاضرة في فكره دائما حاضرة عنده في الخارج فخاطبها خطاب من حضر
ودعا لها بان يسقيها الله الغيث ثم رجع اليه عقله فرجع على نفسه باللوم على استفهامه عن
الخيام قال انتسى اليوم الذي كانت المحبوبة فيه بعود البشام سقاه

الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انفروا فوا
الله قلوبهم وفي كلامهم جهيم الغوطيرت والعرف قامات الظهر وفي قوله مترنا
الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة
سقي البشام والثاني تذكر بعض فتوهم ان السامع احتلجت فتلتفت بالكلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع لما مقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة
اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق اي الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي وقد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه
العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق
بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه ذلك العبد محركا للاقبال اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى
عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر اي خاتمة تلك الصفات وهي
قوله مالك يوم الدين المفيد انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك
الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يعني خاطبته
بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق با
لحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد
الاستعانة على اداء العبادة ويكون هذا بيانا للمعونة فيتلائم الكلام ويكون العبادة له



لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك
المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق
بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة في
لنعوت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على
ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز والاعرق في
فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز يشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس
الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك
وقد وصف ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
ليتنظم لهم امر المعاش وليستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد
فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه و
يشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه
ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ومما اي ومن خلاف مقتضى الظاهر اخرج كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ادرج فيه اقسام منه
وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل
كلامه على خلاف مراده اي التلقي بغير ما يترقبه وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي
المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف
ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له

حال كونه الحجاج متوعدا اياه بالحبس على الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان
حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم
اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو
القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير
في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد
ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان
يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي بتلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي على ذلك الغير
الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب
في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا
ببيان الغرض من هذه الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم
من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة
على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما
انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق وقد ذكر هذا على سبيل التضمين
دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق

تعبير





وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق
هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في كلام العرب اكثر من ان يحصى
ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه اي
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه
من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحكم
معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تعرض الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع
ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت
نعم ولكن فيهما الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن
بين قولك ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك
يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع بهذا او الكلام بعد تحقق نظر ومنه اي من خلاف مقتضى
الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان
يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع
ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه
من جهة المعنى ليتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت
الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه
ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم

الكلام لسياقه

القلب

ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه
ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار اي ذهب التوهم من الناس واتصفوا
بصفات اللئام حتى لو نسبوا على هذا الوصف سنة لا تبالي ان كان منهم انجبا كان ام غير نجيبا
فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبيا مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مفتقر لوجوده
كونه فالمقدم المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق
ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام
امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن
قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما في رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه
في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون
حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده
غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة ملونة بالغبرة ارجاؤه
اطرافه ونواحيه جمع ارجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وفيهما مضاف محذوف اي لون
سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها

لعن ارضه



لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى
حيث يشبه به لون الارض في الاصل الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه العدول
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان
لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى
سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن
والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن يستطاعا وقال ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
كقوله اذ دخل في الرد كقوله لم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح
وذلك لان الجذعة حداثة السن والقروح قدمه ونهايته فالمناسب وصف الرأي والبصيرة
بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع
البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الق من اصبت الشيء الفيته ووجدته
اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان
ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويتحدر منه الدم لان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت
اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من
المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان

التهلكة

لم أصب بعض ولم أجرح وإنما جعله بعض الشيء فلا قرينة عليه مع ما فيه من تنافر النظم ودلالة
الكلام على اثبات الجرح له لا نفيه في ذلك لأنه إذا جعل جذع البصيرة حالا أي لم أصب جار العين
لم أجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قادح البصيرة على أنه لما جعله عمل الفعل فالأنسب
أن يجعل جذع البصيرة مفعولا لا ثانيا لا حالا لأنه أحسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما أشار
إليه الإمام المرزوقي وهو أن جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن
أنه على بصيرته التي كان عليها أول الأمر لم يعرض له ما يندم على الاقتحام ولم يتطرق إليه تقاعد عن
الإقدام وقروح الإقدام عبارة عن أنه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لأنه قال المعنى
ثم انصرفت وقد أصبت ما أردت من الأعداء ولم ينالوا ما أرادوا مني وأنا على بصيرتي الأولى
ولم يبلغ بي الاقتحام ندم ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدا
مي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي **الباب الثالث أحوال المسند**
**أما تركه فلما مر** في حذف المسند إليه وإنما قال في المسند إليه حذفه وفي المسند تركه رعاية
للطيفة وهي أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظم والاحتياج إليه فوق الاحتياج
إلى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به لفرط الاحتياج إليه ثم أسقط لعرض بخلاف
المسند فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض **كقوله**
أي قول ضابئ بن الحارث البرجمي ومن يك أمسى بالمدينة رحله **فإني وقيار بها**
**لغريب** في الأساس الرحل مسكن الرجل ومنزله ومأواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه
التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى إني لغريب وقيار
أيضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر
ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون غريب خبرا عنهما بإفراده لامتناع العطف على محل اسم

٨٠

إن قبل مضي الخبر نحو إن زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار ولكن أحدهما العطف على
محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين كما في إن زيدا وعمرو ذاهبان لأن لكل منهما خبرا آخر والثاني أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره
والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمه وخبره ولا تشريك ههنا في عامل كما تقول ليت
زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب
كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضا بيان ذلك أنه لو قيل إني لغريب وقيار لجاز أن يتوهم أن له مزية
على قيار في التأثر عن الغربة لأن ثبوت الحكم أولا أقوى فقدمه ليتأتى الإخبار عنهما دفعة
بحسب الظاهر تنبيها على أن قيارا مع أنه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الإخبار بالاغتراب قصدا إلى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى
إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو
مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا إلى آخره لا محل لها من الإعراب وفائدة
تقديم الصابئون التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالا وأشدهم غيا يتاب عليهم إن
صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا أبحاث لا يحتملها المقام **وكقوله نحن بما**
**عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف** هذا صريح في أن المذكور خبر عن الثاني وخبر الأول
محذوف على عكس البيت السابق وكقوله رماني بأمر كنت منه ووالدي بريا ومن أجل الطوي
رماني على أن بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف نحو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على أن
المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف
واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا إن البحر مرتفع بالابتداء على تقدير الخبر والمعنى كان
منه البر مترعا والبحر أيضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لأن

المبتدا في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم فقد رد المحذوف من الثاني منصوبا اي
كنت منه بريا والدي ايضا بريا وكان البر منه متبرعا والبحر ايضا متبرعا بكيم من عطف المفرد
كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك
فحذف الخبر عن الثاني للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
اي موجود فحذف ملازم مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة يدل على مطلق الوجود فاذا
اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب فلابد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية
فيقدر بحسبه كان المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك
والفاء في نحو فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة
للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في
اذا هو فاجات فح تكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون
مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم
تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبا
لمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا ان لنا في الدنيا حلولا وان عنها ارتحالا
اي ذهابا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند
وهو هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني ا
العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع
سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على

الشعر والمصنف بعد ما مثل في الايضاح للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان
عمرا قال وعليه قوله ان محلا وان مرتحلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة
ظرفا ولم يقيده انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله نحو قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره
لو تملكون تملكون فحذف تملك الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقام الايثان لان الظاهر يفسر المقدر فلو ظهر
لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدا ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من
حذف الجملة ولانه لا يصح حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف وهذا
ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدا والخبر يعني ان قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو
حجة عليه لا له وقوله نحو فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند
اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق و
رجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له اولا
خبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبان في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبر عسى

صبر جميل اجمل وهذه جنبه على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبانه قيام الصبر به
قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية
ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا
هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر فرج حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
ليهبه فافهم وترجح حذف المبتدا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا انا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلثنا الله تحذف الخبر ثم الموصوف او المراد لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة
اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في وصف ورتبة
قيل هم ثلثة فيحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عمرو عندك او ام عندك عمرو لخرج ام من
الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه او المسند وتقدر على اتصاله مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد و
ازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام
وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن

سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند
لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان
القرينة فعلية فتقدير الفعلية اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل للمعترض وان اريد السؤال عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدا كقولنا
الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل
وهو خالق نحو ان الله خالقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا
والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول
عنه اتم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة ولان
الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال
مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار
والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء و
الضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل
اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التعدي

بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة وذلك الامر الهائل (او فضلة نحو ليبك يزيد ضارع) وهو ان يجعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر (على خلافه) وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا (بتكرر الاسناد) اذ قد اسند الفعل (اجمالا ثم تفصيلا) وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وكيف لا وقد بين ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا (وبوقوع نحو يزيد غير فضلة) بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة (وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره) اي ذكر الفاعل فكيف الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوفى الاهتمام بالفاعل وبان في اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز (واما ذكره) اي ذكر المسند (فلما مر) في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع

الفعل صح

الاهتمام به دون ع

نحو

نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك (او ليتعين كونه) اي المسند (اسما او فعلا) فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره ولم يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم او السامع فبالذكر المستغنى عنه في الواقع (واما افراده) اي جعل المسند غير جملة (فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم) اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في الاعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك اذ يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما في الشرح لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي وارد لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التعريف على المسند السببي لانا نعني ان المسند

المستغنى

فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه صح

بمعنى الماضي عدل اليه لاستحضار الصورة وذلك انه المراد ... اي فضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا
بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر ... وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل و
نصب يزيد مفعولا ... اذ قد استعمل الفعل ... وذلك لانه
لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع
فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان الاسناد مرتين اكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس ويكون اولى وفيه تحقيق ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه
سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث
مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير
مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث
لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل
نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف و
الاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد
وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الا
هتمام بالفاعل وبان في ابهام اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
حصوله ادق واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الا
صل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم او من الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع

الفعل م

الاهتمام به ذكر

نحو

٨٢

نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك ولم يذكر ...
فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره ولم يقل على ...
زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلبيس
التعجب بدون الذكر لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب
فبالذكر المشتمل على ... واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في ... اعتبار
التقوي كما مر وقولنا مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فيخرج المسند يخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف
التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك اذ يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي لما اشتهر من لفظ المفتاح ليشمل صورة
التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا
مبتدأ او المسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بان يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء لشيء
او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التعريف على المسند السببي لانا نشاهد ان المسند

المستقي

فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه صح

| | | |
|---|---|---|
| مغراض زنانه عدد | قندان عدد | ميز عدد |
| دوری حلبی عدد | شيشه للرنبا(؟) عدد | ... |
| حكمه زوج | ... | |

بمعنى الماضي عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهايل [illegible] اي فضل نحو ليبك يزيد الفعل هو
ضارع وهو ان يجعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا
[illegible] بخلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل و
[illegible] سناد اذ قد استفعل الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما
[illegible] هناك باكيا لسند اليه هذا البكاء لكنه مجهول فلما قيل ضارع
[illegible] ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
[illegible] وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني من يبكيه لانه
[illegible] على المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث
[illegible] اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه
بخلاف ما اذا نصب على المفعول به فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة
[illegible]
اي ذكر الفاعل فكيفية الفاعل رزقا من حيث
لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل
نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف و
الاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد
وجعله فضلة يوهم ان لا اهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الا الاهتمام به دون
تهتمام بالفاعل وبان في ابطاء اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
حصول المراد ادق واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الا
صل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع

نحو



نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قول ابراهيم بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت
فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك ولان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا
فيفيد الثبوت او التجدد وكما يذكر ولا يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك
زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول
التعجب بدون الذكر لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم والسامع
فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس مفيدا للتقوي بل هو قريب من زيد قام في الحاله عتبار
التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف
التاكيد نحو ان زيدا قايم ونحو ذلك اذ يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما اشتهر في لفظ المفتاح ليشمل صورة
التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي واوجب
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا
مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بالكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشي لشي
او بنفيه عنه ولقايل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نسلم ان المسند

فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه صح

وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه
بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة فيحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالا
بتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان
الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين
حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب ومع ذلك فيه خبط
ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا فالتقييد مفردا كان او جملة ولم يذكر للافراد
المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكفي التمثيل ههنا
بما ولذا ذكره المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتعبير تقوي الحكم يذكر
تقديم المسند ولو كان فيها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه
قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعل وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين نحو هما لا يكون
مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه
منطلق لم يفسره لاشتهاره وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه و
يمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك
الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد
ونحو زيد قام ابوه وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان
المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي

السببي نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق اذا اعتبر بالنسبة الى زيد
لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا او ظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد يكون
غير مفيد لان الخبر الواقع خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد مر الاسناد الخبري
في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم هو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم
بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد بالثبوت بالفعل
حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا
فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي فيكفي افراده وما
ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف
في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند
في زيد منطلق ابوه ليس فعليا كما انه ليس سببيا والا لكان المناسب ان يورد الفعلي
مثالا من هذا القبيل لانه نحو ما به اولى بان يمثل له واليه القول بان مفهوم منطلق ابوه
ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان
نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعلق به غرض الجملة عبارة المصنف اوضح
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من التربية وربما

مجموع الجملة التي وقعت خبرا عن مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه
بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق
بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي بنوع ما او يكون
المسند فعلا مسندا الى الاسناد لما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله لسبب ما فالاول نحو زيد
ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا الثاني اعني ابوه قد علق بزيد بالا
ثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا له واوقع منطلق مثلا خبرا
عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او المنطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او المفعول
ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا
الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا
كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو لان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه
اعني قوله او اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو
منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان
يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام

جملة

٨٥

جملة وهذا ابعد لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا جملة وقت وقوعه مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان في
قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان او ضمير هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان اي
المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا
وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرنا واما
كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من
اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلوته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على
اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل
فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الزمان الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر
ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او
كلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتو
سم اي يتفرس الوجوه ويتاملها ليحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة
فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكامل بامرهم واما كونه اسما فافادة
عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق
بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف
الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق

ما يثبت له دائما من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقتصد عن الاشارات كان هو الاثبات
المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان
يكون بالفعل و قال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد
و يحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد
طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه الى تجدد الحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل
منه جزءا فجزءا وهو يزاوله و يزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء
المعنيين من غير افتراق وان الاسم يختلفان اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية
الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب
لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول
وتقييده كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر تربية اشار الى
انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس
المسند صنعا اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك
زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على
صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها عين تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار
زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن الحاضر وقول البعض
قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغرض في هذا المثال حكم الاستقبال لانه الجزء الذي انتقل
اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك

التقييد

التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاصلاح البها و
خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه
او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتفرد المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد
منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان تكرمني اكرمك وان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف
الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليراجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان
كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس
الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يستقيم
عليه ان صدق ولا يصح عمرو وان تضرب اضرب كذا واما ما ذكره العلامة من ان مراده ان الجزاء
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد
على ان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا الدقيقة قيل بعد
في نفسها فتعسف بينه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت
جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بعضه ولا يحتمل الصدق
والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك

الجزاء لان قولنا اكرمك لو جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به
والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به
هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا
انما تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤ
لفان تاليفا خبريا او انهم اخرجا عن الخبرية وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف
الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم
لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية
قيد مسندها بمعمول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهمة في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله
تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان
قلت كما ان الشرط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض
له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين اذا وان بعد اشتراكهما في كونهما للشرط

نسخة الجملة

في

الشد

٨٧

في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك
بينهما على ما يشير اليه ما ذكر في المفتاح ان الاصل فيهما الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا يعلم القايل انكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع
وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم بتنكيه فظاهر ان
الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه
ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد وقع سهو الفاضل الشريف ههنا فزعم ان الجزم فيه انما
هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب
ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي مع اذا على لفظ المضارع في الاستعمال لكون الماضي اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على
الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة
جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤ
منين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع بها ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق
عليها وجنس الحسنة ونوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف
نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا اجي بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو
في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول

مثلا ان

تعريف الجنس

الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما منه [illegible] بخلاف الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاء
تهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان تقييده بنوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف
الحسنة ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم صح ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس وان قدر ان المراد
الحسنة المطلقة المقطوع بكثرة وقوعها [illegible] ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حصلها ان يكثر وقوعها كثيرة
الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء
على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط
الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا
المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف
العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد
صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فنص بتعريف العهد ولانه على ان هؤلاء
الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم
اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولان ترك الشكر على القليل كتركه
على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون دافعه موجودة
فتوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول
انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم

من ذكر



من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكفي ان يعود ايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار
وقوع افرادها باعتبار وجود ما من شيء فمتى يتحقق دخول اذا عليها يكفي [illegible] لا محالة
جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر ووضح بطلان
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر
معهود ولا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بان المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون
المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي
في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها [illegible] قلت قد جاء في التنزيل الماضي مع اذا في
السيئة [illegible] كقوله فاذا مس الانسان ضر دعانا [illegible] واذا مسه الشر فذو دعاء
عريض [illegible] الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل
والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر [illegible] الحق [illegible] الضلالات ففيه يلحظ اذا [illegible]
على ان مساس قدر يسير من الضر [illegible] لان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه
للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
[illegible] اذا [illegible] على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر [illegible] ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في
مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو
في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت
ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وتعقد الليل ما فعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا وتسرعا على هذا

او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤ
ذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او
التوبيخ اي تعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق
بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب
عنكم القران وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او
معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي
مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالفرض المحالات
لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا
فهو بمنزلة المحال اعتبارا بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بعض الائمة دون ان لما مر من انه يشترط فيها
عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يليق ان طار انسان كان
كذا بل يليق لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد
لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر

علينا



علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا
مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة
الى بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقو
مون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
يحتملهما مع المرتابين بتغليبهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما
لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو
الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين
على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ار
تياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال
ان بناء على ان الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوقوع والعدم لانا
نقول ظاهر ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر
كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه
لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي
ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم
الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها
مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل

غير المرتابين صح

ببحكمه خبر له لتستقيم المعنى فانه قيل لما كان الصعف مرتبا فوق ذلك المعنى غير مرتب
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا العدم ارتيابهم قلت بهذه نكتة في الاستعمال التي في هذا المقام
وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يغلب على المرتابين وقطعا غير
المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه وتكميل معنى الكلام
او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في امثلة المذكور
ثمة والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والا
ناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من
القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور
والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت
ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الاوجه لان الغرض
مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان
الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر
والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف
الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من
هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما
الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في





باسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في
المعنى ولذا اولوا الزيدين بالمسميين بلفظ زيد فلا يطلق قرآن الا على الطهر او الحيض
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان
فهم يجيزون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فلعلكم مجاز او جمع باب
التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا
جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس
مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم
فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على
الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب　　علم قوم شعيب صح
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود
الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب
المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على
الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان
يكون خطابا من سواه يخاطب غيره من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر
من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم و
جزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان

اي اسم الموصول بمعنى الغيبة وهو الذين　　وهو لعلكم

لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا
ربكم لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع
كما في قوله خلق الله الناس والانعام ذرءكم فيه فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في
لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق
للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم يكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل
المذكور من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب
شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا
لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم
والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس
ان يقال يذرؤكم واياهن كذا في الكشاف وانعام وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا
للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق المخاطبين فالخطاب مختص
بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها ما
تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب
الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد
كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله والا لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب
ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي

لان



لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان
كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا بكونهما اى ان واذا لتعليق امر
هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون الشرط في الا
ستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق تعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك
اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان
المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا اعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما
الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فعلا ومضيه واما الجزاء فلان
حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لان
فعل الاستقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى
وعنادا بان مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان
جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكر
متنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل
من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فسينصره من نصره قبل و
قس على هذا فقدر ما ناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبر وهم لانه ليس بمفروض الصدق
كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط

اى لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فايدة

اى احفظ ودم هذا

اى الجزاء الطلبي مترتب على الشرط

لتغليب لكان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جي بها في مقام التاكيد مع واو
الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها
لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلا فيا وطني لئن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال وقوله ايضا ولئن ذهلت عما اجن صدورها فقد ابلت وجدا النفوس رجال
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله
نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا
على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بأو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اي ولكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان
ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر
يكثر تصوره اياه اي يصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن
التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
بوجوه الاول ان انتفاء التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لان الشرط عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط



من اشتراك اللفظ اذ اللازم من الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا
عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوي
بل قد يكون وجود المشروط موقوفا على الشرط كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فالشرط والجزاء
يتوقف عليه كذا اذا جعل علامة الاول لكونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي
مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم
عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الا
كراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او ان الآية نزلت فيمن يردن التحقق
ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان لا نسلم ان معناه تحريم الاكراه عليكم او اطلب منكم الكف عن الاكراه
وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه
ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم الشرط
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب
لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد
فتقول والله لان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال

الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون
الذي فطركم [illegible] اذ لولا التعريض لكان المناسب ان يقال واليه ارجع
ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على
وجه لا يزيد غضبهم [illegible] وهو ان ذلك الوجه ترك التصريح [illegible]
على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه [illegible] اي قبول الحق [illegible]
اي كون ذلك الوجه [illegible]
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم
قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحا
ورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا
لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر
في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فما نكتة
في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم
ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين
واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم
يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا
لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة

ولالقب



ولالقب شيء اليهم من كفرهم لكونه اقرب الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة
المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز ان
لا يشتغلوا بهما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعاشرة وبما يشاهدوا عليه من قوتهم اذا الملكت
فاستيحوا واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد
واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل
من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف
المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا لا يتوقف على الخروج
اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز ففي اي الاية ان كان من الضرب
الثاني فيكفي مجموع الجمل الثلث لا ان كل واحد لم يتضح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن
في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة الا انها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله ودوا
عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده وان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى
ولن يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه
من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستغناء مقتضاها ولا شك انه موقوف على الظفر
بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا واللائق ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لهم قبل ظفر
المشركين بهم يظهرونهم كفارا امثالهم في العداوة وان ودادة الكفر [illegible] واما اذا ظفروا بهم و
وجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا
نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق والمذكور

ويجوز ان يقصد وجود كل واحد من الجزاء وما عطف عليه بدون الاخر ان يكون لكل واحد من الجزا شرط على حدة

في القصة لأن الكتاب لم يصل إليهم وإنه أخذه أصحاب النبي عليه السلام عن الطريق (ولو للشرط)
أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط)
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لأكرمتك معلقا الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الإكرام وأما عبارة المفتاح فهي أنها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع
كقولك لو جئتني لأكرمتك معلقا لامتناع إكرامك بامتناع مجيء مخاطبك ففيها إشكال
لأنه جعل أولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بأنه
على حذف مضاف أي لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع إكرامك بامتناع
ما امتنع من المجيء والحق أنه لا حاجة إليه لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكأنه
قيل لتعليق ما امتنع من حيث إنه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما
امتنع وهذا معنى لطيف شيخ السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متتبعي
كتابه فنقله بين تعليق الامتناع بالامتناع العظيم وعلى ما ذكرنا للتعليق الثبوت با
لثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهو الجملة بين لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع
الأول أعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء إثباتا أو نفيا أو أحدهما إثباتا والآخر نفيا فامتناع
النفي إثبات وبالعكس فيدخل نحو لو لم تأتني لم أكرمك لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم
الإتيان أعني لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بأن الأول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون أعم من السبب لجواز
أن يكون له أسباب مختلفة كالنار والشمس للإشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء
المسبب بخلاف انتفاء المسبب فإنه يوجب انتفاء السبب الأول لكن قوله تعالى لو كان

فيهما

94

فيهما آلهة إلا الله لفسدتا إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز أن يفعله الله بسبب آخر
فالحق أنها لامتناع الثاني وقال بعض المحققين إن دليله باطل ودعواه حق أما الأول فلأن
الشرط عندهم أعم من أن يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أو شرطا
نحو لو كان لي مال لحججت أو غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة وأما الثاني
فلأن الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فيجوز
أن يكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه فهو الجزاء
فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني أي يدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في
القياس الاستثنائي إن رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي
فقولنا لو كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان وقولنا لكنه
ليس بإنسان لا ينتج أنه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول وفيه
نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول
على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم
بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى لو شاء
الله لهداكم أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة
على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم
بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو لولا علي لهلك عمر
معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا
قول أبي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

لزم استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً على ما تقرر في المنطق ولذا قد دل الجاحظ ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها قلنا على
ان ارباب المعقول قد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء
الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا
شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس فاذا تصفحنا وجدنا
استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا الآية لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا
صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وان قيل لا يتضح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لان نفي
النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل لو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب وانسب باستلزام ذلك الجزاء فيلزم
استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء
مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ولو لم تكرمني

لاثنيت

٩٥

لاثنيت عليك فمن هذه الامثلة اذا اريد لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له
فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لو لا ايضا نحو لو لا اكرامك
اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده ولا
فرق في المعنى بين لو لا ولو الداخلة على النفي وان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على
اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا
فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا التقدير انتفاء الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم الشيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك
الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما اذا وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز
في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم
فيلزم من نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي المنفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء صح ان يكون المعنى في نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم
يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فلا يلزم ان المنفي عام بل معناه ~~لو لم يخف الله لم يعصه~~ عدم
عصيان ~~مرتبطا بعدم الخوف~~ فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يعتبر بل اجري على الاطلاق فلا يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيحذف لينتج لو علم الله فيهم خيرا

لو لم تستعمل في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق
والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضوية الا
لنكتة ومن ذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو دفنت
في جبلة الهام لم تفق من الجزع الا القلوب خوالي نصف ناسخة على مخارقة بغداد وفي
ركائبه الى ماء دجلة والمعنى لو دفنت لكنه جاء بلو قصدا الى ان دفن ركائبه الهام في ماء دجلة
كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء وقد تدخل على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والبلاء لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلم على ما يستصوبونه وانه كلما عن
لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه
انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا بعد فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل لو اريد بالفعل في قوله لقصد استمرار
الفعل الاطاعة مثلا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف
لما ذكره المصنف من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم ولو اريد به امتناع
الطاعة يكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار ودخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر
هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد

لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما
مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانت لزومية
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال
جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الا
قترانى وانما المستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشئ
لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم
تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه شرايط الانتاج واي فايدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا
لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب
عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة
لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الا
سماع فهو دائم الوجود كذا ذكره العلامة ويجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما
هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له ففي تقدير عدم اسماعهم
ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء
التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون
خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان
به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه
واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني
لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء
الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان

المعنى استمرار النفي وبقيد الداخل عليه استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي واثباته
لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه
وآكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه يقدم حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم (و) في دخول لو على المضارع
(في قوله ولو ترى) الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية (اذ وقفوا على النار) اي اروها
حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من
قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
(لتنزيله) اي المضارع (منزلة الماضي لصدوره) اي المضارع او الكلام (عمن لا خلاف في اخباره)
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه لوقوعه بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ فيها المختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال و
لو رايت ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته
لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولمن جعل الخطاب لغيره عليه السلام ولو للتمني
فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في (ربما يود الذين كفروا) فانه قد التزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا
لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن يتبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها

فنقول

فنقول ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي على احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه
بتقدير كان اي ربما كان يود وحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما او انما جعل ما نكرة موصوفة
بيود وما الفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا
يحتاج الى ما فيه من التعسف وبين النظم ورب ههنا لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون رب مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لو للتمني حكاية لودادتهم
ولهم جيء على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان
ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين (او لاستحضار الصورة) عطف على قوله لتنزيله يعني صورة
رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا
صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم متقابلين بتلك الحالات
(كما في قوله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح (استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين
السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر
الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع
للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الو
قوع في الجملة كما يقول لعدو ما ابقيتني حوادث ولو بقي الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول

عن عدم الثبوت الى جعل الجملة اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله

خير دلالة على اثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تنبع الافادة البتة واما

تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد اعني ما يفهم من تعريفه كقولك زيد كاتب

وعمرو شاعر او التفخيم نحو هدى للمتقين او التحقير او لانه لا يوجد ما يدل على تعيينه

فتعين التنكير ... او لقصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول

تصديقا له الذي عندك رجل ولم تكن تعلم انه زيد او التعظيم نحو هو رجل اي عظيم على انه خبر مبتدأ

محذوف او غير ذلك الكتاب او التحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه

نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة

سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله

يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم جوزوا كون

المبتدأ نكرة اسم الاستفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا ماذا صنعت على ان

يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة

بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان

الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير

لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني

ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل

عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الضعف

اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة

معلوم بوجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط

لما سبق في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما عرفت والمطلوب الامتناع

مقتضاه





... بهذا الاستلزام كونه معرفة كما

مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب

كونه معلوما واما تخصيصه اي المسند بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون

الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال

ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة

عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف

يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة

والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك مع انه لا كلام في الوصف في نحو رجل عالم مخصصا

وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل

ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا اطاب زيد يحتمل

ان يكون من جهة النفس وغيرها فنفي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص للا ريب لصحة قولنا ضرب

ضربا شديدا بالوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه

فلافادة السامع حكما على امر معلوم له باحد طرق التعريف بآخر مثله هذا اشارة

الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون

المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم آخر مثل ذلك الامر المحكوم

عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو

المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه

والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف

المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات

الكاملة وليس هذا التاديل بلازم [illegible] المسند دون الخبر على ما توهم
اليه نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقادم الاسد فهو هو بعينه فاحد الفرعين لمن سمعه والاخر
لمن تبعه وهذا مفيد من غير تاديل او لازم حكما عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بامر آخر مثله في هذا اشارة الى ان كون المبتداء والخبر
معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيد السامع من الكلام هو
انتساب الخبر الى المبتداء او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب
احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد
من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك و[illegible] المنطلق
حال كون المنطلق في المثال الاخير [illegible] العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء
من بحث القصر ومما اورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان يكن باق من جنايته فان
من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بعينه ان الناصر للجاني والجاني شيئان على معنى ان هذا ذاك
وذاك هذا فالفرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما يجب اضافتها الى الآخر ويكون ان يكون
المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية صريحة
لا السكر والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن
قوله بامر معلوم على آخر مثله ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالا
ضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام
زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الى الغلام من غلمانه والا لم يبق فرق
بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني

غلام



مسند

غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان
مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم
بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اه وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابطة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه
باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا صفتي شيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف
السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال
عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات
او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا اتضح في قولنا رايت اسودا
غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط لخوض بحار النقع مادة لمن الصواب
مادة نقعه لان السامع يعرف له مادة ويطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان له
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه منطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلب التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق
زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا ظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى [illegible] الملخصة انه اذا
بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وفي على ما ذكرنا [illegible]
طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا تحقيقا
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير تحقيق بل مبالغة فيه

قال فيه اي الحال ذكر الجنس في ذلك الشق او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز
الكلام في صورة يوهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره
لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام
لو حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يحمل لام الجنس فامره ظاهر لانه
بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس
والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على
الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان
قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق
الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظ قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد
به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق فرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر ما الحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا
بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام
زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والا
مام من قريش لان الجنس متحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر ولا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف
بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس

فليتأمل





فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد
به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول
او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي
حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة
اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل
مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل وغيرها وليس هذا مثل
قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع
لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي انه
قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت
به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في
جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى
كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة
منى فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا انه ههنا نوع من
الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحد من محبابك ولا قصور
هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه
ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثلها في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظة قد
اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على

فقيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانه لم يرد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا
لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في كونه اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن البكاء الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان
الغرض ان يثبت لبكائه الحسن ويخرجه عن حسن بكاء غيره من ان يقبح كما في الصبر محمود الا
عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة اذ لم يكن
لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى
التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان
سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله
ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل لا يكفي للجنس فلا يتأتى في القول
بكفاية اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي
للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص
حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر
وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا الحكم في زيد اخوك اذا جعل المضاف
معهودا لان هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم
متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او
تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا
له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق

خبرا

قوله لان الخبر الخ هذا الوجه لابن الانباري والثاني للسكاكي والثبوت عنده اعم من الوجود والمعنى ان مقام الكلام
الايجابي المركب من المبتدا والخبر تقرر الخبر وحصوله للمبتدا سواء كان الطرفين من الموجودات او المعدومات
الممكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف المنفي فانه لا يتصف عنده بشيء وانما خص البيان
بالحكم الايجابي لان السلب فرع الايجاب فاذا لم يصح كونه خبرا في الايجاب لم يصح في النفي وتقرير الاستدلال
ان الخبر ثابت اما للمبتدا اي مدلوله ولا شيء في نفس الامر من الانشا بثابت لغيره فلا يكون الخبر اما الصغرى
فظ لان مدلول الكلام المركب من المبتدا والخبر ذلك واما الكبرى فلان الانشاء اي مدلوله ليس بثابت اي متقرر
في نفسه اي مع قطع النظر عن المتكلم لانه معاني عارضة للمتكلم وكلما لا يكون له تقرر في نفسه لا يكون
متقررا لغيره فان النفي الصرف لا يمكن اتصاف شيء به فان قلت له تقرر في نفس المتكلم فيمكن الاخبار به
قلت الكلام في ان المعنى الانشائي لا يمكن الاخبار به لانه يجد ثبوته في نفس المتكلم وحصوله لا يمكن
الاخبار به فلا يقال زيد طالب للضرب وبما حررنا ظهر اندفاع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله
الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدا قيامه به ينتقض بالامور الاعتبارية وان اريد ان يكون محمولا
عليه مواطاة ينتقض بالجمل الواقعة اخبارا لانه اريد به الحصول والاتصاف سواء كان حقيقيا او
تشريعيا وما قيل لا نسلم ان الانشاء لا ثبوت له في نفسه فان الطلب الذي هو مدلول اضرب ثابت
قايم بنفس المتكلم وغير الثابت انما هو متعلقه لان المراد بالثبوت في نفسه تقرره مع قطع
النظر عن المتكلم وكذا ما قيل لا نسلم انه لا ثبوت له في نفسه لا يكون ثابتا لغيره لما تقرر ان
ثبوت شيء لشيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت المثبت نحو زيد اعمى لان ذلك انما هو
في الثبوت بمعنى الوجود لان الثبوت بمعنى التقرر ضروري ان المنفي لا تثبت له الشيء وكذا ما قيل
انه منقوض بالاخبار الايجابية الجارية على المستحيلات فانه غير ثابتة في نفسها مع ثبوتها للغير
لانها في صورة الايجاب وليس بثابتة حقيقة ضرورة ان النفي الصرف لا يتصف بشيء نعم يرد
على ما ذكره الشارح ان ثبوته وحصوله للمبتدا انما هو في الخبر الذي هو جزء القضية دون مطلق
الخبر بل اللازم فيما ان يكون مسندا هو الاسناد الاعم من الثبوت فانه متحقق في قولك اضرب
زيدا فانه يفيد حصول طلب الضرب للمخاطب واتصافه به فكذا في زيد اضربه لا فرق بينهما الا باعتبار
ان الثاني يفيد التحقيق لتكرر ايقاع الضرب على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي ان قولك زيد
عرفته بالرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا عبد الحكيم

جزء

٢٠١

خبرا ورد بهذا القول بان المعنى الشخصي الذي ... فالصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا عليها من غير مسند او قد يسبق الى الوهم ان تاويل
زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح
من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما يكون من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص
بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة
هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر ينبغي ان يكون محمولا البتة
فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم
كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك
اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والعقد لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد
عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان الظرف في اين زيد والى لك هذا او متى القتال
وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يجوز ان يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا
قولهم في مقابل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل على
احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببا كما مر
من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي عبارة عن الوصف الذي يكون
بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا السببي من ذلك اي متعلق
به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند

على الاتصاف بلي لا يتصف بل كم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لما توهمه البعض
ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح من قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون ان معناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من ان يكون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان التخصيص ههنا
ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم
دينكم لا ديني والمختص بي ديني كما ان معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان
غيره لا يكون قايما فلينظر على الماهر الكلام من الخبط والخروج عن القانون ... اي ولان التقديم
يفيد التخصيص على ما ذكرنا ... الذي هو المسند على المسند اليه في قوله ...
ولم يقل لا فيه ريب ... تقديمه عليه ... في ...
لحجب دلالة الخطاب بنا على الاختصاص عدم الريب بالقران واما قال في ساير كتب
الله تعالى دون ساير الكتب وساير الكلمات لان القصر ليس بحسب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان
يكون غير حقيقي والمعنى ان مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعنى في مقابلة خمور الجنة
خمور الدنيا لا ساير المشروبات وغيرها ... عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه
من اول الامر ... ان المسند ... اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول
الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله
اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه
لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان
المبتدا نكرة غير مختصة كما في الدار رجل ليصح الابتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم ابتدا

الحكم





الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قايم
رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة ولا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وادرد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب
تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا
مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب
وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيا وفاعله هو الدنيا
والقمر العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي بحسن الدنيا
منوطة ببهجتها اي الثلثة وبما ذكرنا وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف
اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو
اسحق وهو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف
زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملها المصنف لان الاول ملتزم امره
ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست لاعتبار مقابلا للاعتبارات المذ
كورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم في جميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه
ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وركبه
المصنف لانه كلام يفرغ عن ضبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او لان يكون المراد من

الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فمع هذا الخصوص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني ومما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد وكأنه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انا اني التخصيص لا تأكيد على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص معطوف دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لا



ختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل و اسم الفاعل انما يعمل بمشابهة الفعل فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني خلفه درهم فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان المتبادر هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد نحى الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فلم يكن المقدر فعلا الا جملة لكنه لو قصد هذا الوجه لكان ينبغي ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه في التقدير جملة لا مفرد او ان المعنى لعبارة المصنف اصطلاحا مع ان فيها فسادا لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الا صح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فتخصيصه بالمسند اليه اي قصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها ولو اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي ودين مقصو

تقديم المسند وتأخيره

على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض

ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح من قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو تشعرون ان معناه حسابهم

مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم

من ان يكون ربي مقصورا على الاتصاف بلي لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم

دينكم ولي دين فافهم ولي فيها غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان التخصيص هاهنا

ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم

دينكم لا ديني والمختص بي ديني كما ان معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا انه

غيره لا الكون فانما ينظر على امثال الكلام من الضبط والخروج عن التعسف وبهذا اي ولان التقديم

يفيد التخصيص على ما ذكرنا التقديم المذكور الذي هو المسند على المسند اليه في قوله

فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب

يجب دلالة الخطاب بنا على الاختصاص عدم الريب بالقران واما قال في سائر كتب

الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس بحسب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان

يكون غير حقيقي والمعتبر من مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة

خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه

من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول

الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله

اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه

لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان

المبتدا نكرة غير مخصصة كقولك في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا

الحكم

الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم

رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين

كونه خبرا لانهم التزموا في الظرف ما لم يلتزموا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب

التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وارد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب

تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا

ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا

مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب

وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق

الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هو المسند المقدم

والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا

والعايد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا

منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف

اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو

اسحق وهو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف

زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره

ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذ

كورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه

ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وذكر انه

المص لانه كلام بعيد عن ضبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او لان يكون المراد من

الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما المسند اليه في الدرجة الاولى
وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند
الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد
الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل
على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم
اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل
الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد
الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في
الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحاصل ان الفعل
كل منها متقدم على ما المسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان
في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق
العقد واحتمال اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الا
سناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل
والمبتدأ قبله فلما تحقق الفعل المسند الى زيد يتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق
الضمير ينعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد

لكونه مبتدأ ثم

قوله فلما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم



المسند

في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ متقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق
الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق العقد مقدم على اعتبار
توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض في المقدم
لان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضائه القول بالاسانيد الثلثة لان
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه
لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق العقد والمسند اليه لعدم الا
سناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف
زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
صعب لا مدفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولوية اسناده الى المبتدأ فلا يكمل لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح
لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى
للتعليل
هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في
ذلك كلاما طويل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه العامل وهو على ضربين الاول الاسناد
في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ بقوله
صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني

من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ح لا تناقض بهذا الكلام بعد
التنقيح والتصحيح والحق انه تسليم على ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد الثلثة
وانه اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره
الشارح ولو اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد
من بيان جهة كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما شعر به قوله ثم لو كان
مقتضيا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة
لفظ القسمة والاقتضاء وتغير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يتعرض في شيء
من كلام الشارح ولم ينبه عما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصد السكاكي من هذا المقال ولم يره
ولا يليق حيال لم تابع في التشنيع على الشارح بلا ضيا على المناظرة والشقيقا عما جرى عليه
وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة
فعلية في نحو زيد انطلق او سينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد
التجدد ولان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة ا
لتجدد والثبوت معا باعتبار الاسناد بين ما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح د
قولي في الدرجة الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل
الى الضمير لا الى المبتداء كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه المبتداء الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر الملفوظ
لو تصا يقتضيا انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء باعتبار انه مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع للفعل مع ضمير المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالا

سناد

[Right-margin gloss:]
مع قطع النظر عن المرجع مقدم على اسناد الجملة
متقدم على الاسناد الحاصل الى المبتدا بعد وقوعها
خبرا واما ما ذكره الشارح في بيان جهة تقدمه
فيجي فعلى هذا لا اخفاء في صحة كلام ذكره الفاضل
الا انه ما اوضحه الاوضاح والله الملهم للصواب عبد



سناد والبتة المعنوية المحصورة فليس في نحو ما عرفت الا اسناد واحد ونسبة العرفان الى
المتكلم بالثبوت ولو اراد به الوصف الذي به يحيل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى ذلك الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا
كالمجرور في قولنا وجبت على زيد فعام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر وبين
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد
بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التالي انه المتفق على كونه وجعل
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء مقدما مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا
وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناده الى الجملة التي
هي الخبر الى المبتداء وهذا مما لم يقل به احد ولم يجر اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت
ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصد فما رايك في تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو ما عرفت مع التصريح بانه يفيد التجدد
دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الا
ولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى
ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد
باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه ههنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث

التنوين لا يدل الا على ما خبر الاعتبار الثاني عند اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا
لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه واعلم ان
الاعتبار الثاني متاخر عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق
الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير
وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن
ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني
بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه لما كان الخبر متضمنا للضمير الذي هو مسند اليه لزم اسناد الفعل
الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني
من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح
لم يستلزم كلامه التناقض ولا ينتقض الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبشع
كما زعم واما الثاني فلان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى يعني على فاعله سواء وجد فيها اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا
مبتدا وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد
والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وما قررته بقوله في الدرجة
الاولى نحو زيد عرف يعني ان اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا بواسطة اسناده
الى ما هو الضمير عبارة عنه فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل
البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في نحو قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم
كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد

من



من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وبهذا يندفع الاعتراض عن نحو زيد عرف
وانا عرفت وانت عرفت لان ما ذكره الشارح من انه اعتراض عنه لانه لا يفيد التجدد لما مر
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص
بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره
في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص
بالبابين ككون الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند المفرد فعلا فانه
مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم لا يصح ان يكون جملة ...
واما ما قيل من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز والتقديم
والمضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من
المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت
اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد
ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال
ههنا بعضها كحذف المعمول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على البعض ثم مهد
لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه
اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما بعرف ... افادة
تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يتميزان فان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمعمول المفعول به لان هذا تمهيد لحذف ذكر ...

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من
جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ انه وقع
الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني الفعل واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل للمفعول ح
المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه
عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او
خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل اعتبار م تعلقه
المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة
المذكور في ان السامع يتوهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض
بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت
عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه

معلوم



بمعلوم
عام او خاص فالمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية
عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرته وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على
الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة
اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق
المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم
اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي
بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام
خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة فيصير بهذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق
الاعطاءات وشموله لها افرارا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم في افراد
الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد
الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم
من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق

المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لا ان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره توجد حقيقة الاعطاء لا غيره وهذا يعرف بما بينهما من الفرق لان ما ذكره من الحصر في نحو حاتم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء واما انه لا يوجد غير الاعطاء فكما لا تشعر به العبارة وانظر الى ما ذكره المصنف بعينه ما ذكرنا تلميحا فلطف عليه لان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم ولابد في وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقوله البحتري في مدح المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه



بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين للمفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اي ولو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين لانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه لشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا بكاء التفكر لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا

بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول فحتى لو شئت البكا فمريت

جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منهما بدل الدمع التفكر فالبكا الذي اراد

ايقاع المشية عليه بكا مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكا الثاني مقيد معدى الى التفكر

فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطيني درهما اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز

ومما نشا من سوء التامل وقلة التدبير في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس

من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض اخر لا يبق يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت

بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكا التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا

على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول

ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكا التفكر ليس

سوى الاسف والكمد والعدم عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكا

الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فح يحسن ترتب

النظم فليتامل وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام ان

امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا ان امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم

واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتدا متعلق بقوله توهم

كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل على فلان اذا لم يعدل

وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان

بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية

ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم

الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله

العظم



الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا التوهم

ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر

لفظ المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال

العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان الضمير كناية

عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي وقد طلبنا لك مثلا

فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت

للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى

بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول

في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف

الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب

مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب

الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك

قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من

ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار

والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكون الهداية

الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول

يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم

لكن التامل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه

المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي

بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكا فمريت

جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منهما بدل الدمع التفكر فالبكا الذى اراد

ايقاع المشيئة عليه بكا مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكا الثانى مقيد معدى الى التفكر

فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطينى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز

ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبير فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس

من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض انه لا يبقى يحتمل ان يريد انى ضعفت ونحلت

بحيث لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا

على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول

ترتيب هذا الكلام على قوله لم يبق منى الشوق غير تفكرى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس

سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء

الحقيقى بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتب

النظم فليتامل وما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى

امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم

واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم

كقوله اى البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل على فلان اذا لم يعدل

وكم فى البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان

بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية

ومحل كم بعدها النصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم

الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما يتوهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله

الى العظم



الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل ... الوهم

ويتصور فى نفسه من اول الامر ان الحز ... ذكر

لفظ المعفول ثانيا على وجه يتضمن ... ال

العناية بوقوعه عليه اى وقوع ... ناية

عنه كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم ... مثلا

فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره ...

للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على ...

بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لا...

فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضمير لا...

الارضاء ويجوز ان يكون السبب اى سبب ...

مثل له قصد الى المبالغة فى التادب ...

الاما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيا...

قد كان منكم ما يوصل اى كل احد بقرينة ... مبالغة ... التعميم وان امكن ان يستفاد من

ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم والاختصار

والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية

الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بقوم بعينهم ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول

يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وبما ذكرنا ان احتمال ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم

لكن المتامل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه

المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعلها صاحب المفتاح نحو فلان يعطى

بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تجول فى حتى لو شئت البكاء فمريت
جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منهما بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد
ايقاع المشيئة علي ... ا التفكر البتة والبكاء الثانى مقيد معدى الى التفكر
فلا يصح تفسيرا ... ا اعطيت درهما كذا فى دلايل الاعجاز
ومما نشاء من ... ل ابكى والمراد ان البيت ليس
من قبيل ما ... ن يريد انى ضعفت ونحلت
بحيث ... شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا
على ... ت ان ابكى دما لبكيته لانا نقول
... هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
... غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء
... لا يبقى فيه غير التفكر فح يحسن ترتب
... ه للبيان بعد الابهام قوله امرته فقام اى
... ذا امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
... ر وابتداء متعلق بقوله توهم
كقوله اى البحترى وكم ذدت ... عنى تحامل حادث يقال تحامل على فلان اذا لم يعدل
وكم فى البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
ومحل كم نصب على المفعولية وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم
الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله



الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم
ويتصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر
لفظ المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال
العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان الضمير كناية
عنه كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا اى وقد طلبنا لك مثلا
فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت
للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى
بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول
فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف
الارضاء ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب
مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب
الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يولم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم والاختصار
والله يدعوا الى دار السلام اى يدعوا العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية
الى الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بقوم مخصوصين ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن المتامل المذوق يشهد ان القصد فى هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه
المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعلها صاحب المفتاح نحو فلان يعطى

محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو
من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر
يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم
فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو
لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القراين ولا حاجة
قيام صح — اليه ومما يقال ان المعنى عند قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان
هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني
وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا
البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يوهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من
حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لامكن ان يقال يوهم كل احد ممن يجوز العقل والعرف

والعرف



والعرف ايلامه اياه فقلت له اولا التقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ
الكتاب عليه وثانيا ان للقطع [illegible] انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر
ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما
ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا منقوض بالتعميم في نحو قوله تعالى والله
يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ما قررته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي
سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء
المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن او لزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله شعر
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين
المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين المتغايرين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون
لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس
يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فمذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى
ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنهما الذود واما ان المسقي غنم والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل
او قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا يرى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك
كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى

الحذف صح

ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله

الذود والمنع

انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة
في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها
صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما
لمجرد رعاية الفاصلة نحو قوله والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك
فحذف الكاف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من
الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي صلعم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى
كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك وقال الله تعالى
لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك
على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفته لمن اعتقد انك عرفت زيدا و
عمروا او غيرهما وتقول في تأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في المثال المذكور بل كان الاحسن
ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو ذلك

قولك



قولك زيدا اكرم وعمروا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف
ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما
الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص و
قولك ولا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ان يقال زيدا ضربت وعمروا
اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان
الخطأ في الضرب فيرده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد
فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته
فتأكيد ان قدر المفسر المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته
والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان
التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص
ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم انه ليس القصر والتخصيص
الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في
قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك
نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي فارهبون وتحقيق
المغايرة ان المعطوف عليه للاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان
الغرض منه مجرد تغيير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة

فإياي فاعبدون فهو على تقدير فإياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط
محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني
فاعبدوا فكأنه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط
المحذوف ابقيت تنبيها على ما التبيين عليه ما قبل اي اذا كان ارضي واسعة فان لم
تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في
المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل
بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فعالم اصله مهما يكن من شيء فزيد
قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد
لزومه لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع فيها
شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني
لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف
واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيد لمقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل
من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما التزم حذفه ينبغي
ان يشغل بشيء آخر وحصل بعد ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع
الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك



من المعمولات ما يتقيد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع
في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها القائم المانع ويظهر
لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود
دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سأل سائل ما فعلت
بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك
بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات
نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم
للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح
وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الا
ستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة والسجع او ما اشبه
ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ولئن عليكم لحي فطرني الى
ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك
من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في
المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي
هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله

[illegible] في إياك نعبد وإياك نستعين [illegible]
[illegible] المتعدي بما ذكره أئمة النحاة التقدير في
مثالين أحدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد
مررت مع أن الذوق أيضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من أن التقديم
في نحو الله أحمد وإياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لأن الذوق وقول أئمة
التفسير دليلان عليه والاهتمام أيضا حاصل لأنه لا ينافي الاختصاص وإليه أشار بقوله
(ونحو التقديم [illegible] والتخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لأنهم يقدمون الذي
شأنه أهم وهم ببيانه أعنى قال الشيخ في دلائل الإعجاز إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال إنه قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر
من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم ومن الخطأ أيضا أن يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة
وغير مفيد في آخر بأن يقال إنه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والأسجاع إذ من البعيد
أن يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل تارة أخرى هذا كلامه وفيه نظر (ولهذا يقدر
المحذوف في بسم الله مؤخرا) نحو بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
(وأورد اقرأ باسم ربك) فإنه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والا
هتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لأن كلام الله أحق برعاية ما يجب رعايته
(وأجيب بأن الأهم فيه القراءة) لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم كذا في
الكشاف (وبأنه) أي باسم ربك (متعلق باقرأ الثاني) أي هو مفعول اقرأ الذي بعده
(ومعنى الأول أوجد القراءة) من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به كما في فلان يعطي أي يوجد الإ
عطاء



عطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى كذا في المفتاح وهو مبني على أن تعلق باسم ربك باقرأ
الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرر والدوام كقولك أخذت الخطام — مهار شتر
وأخذت بالخطام والأحسن أن اقرأ الأول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم أي
افعل القراءة وأوجدها والمفعول محذوف في كليهما أي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
أو الملابسة أي مستعينا باسم ربك أو متبركا به مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون
التسمية من السورة أن يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الأول قوله بسم الله
(وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أي ذلك البعض (التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمرا) لأن أصله التقديم على المفعول لأنه عمدة يفتقر إليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى
عنه فيه والعمدة أحق بالتقديم ولأنه كالجزء من الفعل فينبغي أن لا يفصل بينهما شيء
(والمفعول الأول في نحو أعطيت زيدا درهما) فإن أصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه
من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي آخذ للعطاء وأما ترتيب المفاعيل فقيل الأصل تقديم
المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه
الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والأصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال وا
التابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم
البدل أو البيان (أو لأن ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يتقدم (أهم) قد جعل الأهمية ههنا
قسيما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية
لتقديم المسند إليه وكلام المفتاح ههنا يوافق لما ذكر في المسند إليه فمراد المصنف بالأهمية ههنا
الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع واهتمامه بحاله لغرض من الأغراض

لا الأهمية الذاتية كما في تقديم المسند إليه فإن الاهتمام هناك ذاتي

قتل اي ربي فيه بتقديم المفعول لان الاصل هم قتل الخارجي ليتحقق انه كان من شره
ولكونك قتلت زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار
بانه صدر عنه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله
يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون
يعني انه قد ذكر رجل بثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف
الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير
اخلالا بالتناسب [illegible] تقديم
الجار والمجرور والمعمول على السكاكي الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها وتمسك احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب
عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك الذي تتمنى وتقديم
المعمول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على ان معمولا جعلوا ان ذكر
الله تعالى وذكر وجه الحبيب لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى
المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب
القرية الرسل لان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت
خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل



من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان الله فيما مر مثال الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا
لانها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثال الاخلال بالفاصلة
في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل متعلقا بالله وكذا التعلقه
بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى المفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر فاذا قدم احدهما على
الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله
من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم واراده في الذكر اهم
لكونه في نفسه نصب عين المؤمن والكل انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود او رعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من
جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ارهفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا
على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة لحيوتهم شبيهة بها وهذا الا
عتراض وان كان صحيحا مناقشة في اعتبار لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب
على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه

الباب الخامس

في التقديم مطلق بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر ثم يورد
في البحث تقديم المعمولات بعضها على البعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه
تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على البعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل
فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل واما ان التقديم على الفعل من ابنية الفروق لان منها
تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درّها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان
يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة و
النسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على
الاطلاق بل على ما بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى
القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى للبيان لكن التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح
بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقد جوده توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه
قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر
او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التعريف شامل للحقيقي وغيره
لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا
نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن
اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا
شعراء فتأمل في هذا المقام لئلا يتوهم اختصاص التعبير بغير الحقيقي ثم انه قد اورد في الامثلة



في اثنائه هذا التعبير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير الشاعر
وليس الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيدا وما ضرب عمرو الا زيدا واذا تأملت وجدت
من شرائط التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته دلت
ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له كقولك في الدنيا شعراء ولن جاحدا
كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت الا زيدا افاد
القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع
ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن
تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان
معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان
يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم
بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية
بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت
بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فردها ما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى
والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك

مما وقع فيه الخبر جامدا في قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا
او اخاك او ساجا فليتامل (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من الحقيقي نحو ما
زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها) اي بغير الكتابة (وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) اذ ما من مفهوم الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه قصره على صفة واحدة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض
الى المحال لان الصفة المنفية نقيضها ثابتة وهو ايضا من الصفات فاذا انتفت عنه جميع
الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف
بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
(والثاني) اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي (كثير نحو ما في الدار الا زيد) على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب
والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه (وقد يقصد به) اي بالثاني (المبالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم
ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المعنى فالقصر الحقيقي نوعان احدهما
الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء
على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء
دقيق فليتامل (والاول) اي قصر الموصوف على الصفة (من غيره) اي من غير الحقيقي (تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها) اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى (والثاني) اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي (تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه) ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعيين وقوله دون
اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه

٢١٤

باحديهما ويتجاوز الآخر ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في
الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول
ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر ان اريد به صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج
عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين
نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اريد به اعم من الواحد
والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر
قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا غير واقع
وكذا الكلام في الموصوف ثم هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا
على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في
الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الجميع وغير الجميع لكنه خصه
بغير الجميع لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد
والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده فيه بين ذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور (وكل منهما) اي يعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد
من قصر الحقيقي الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول التخصيص امر بصفة

دون صفة اخرى وتخصيص صفة بامر دون امر آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر مكان آخر (و) المخاطب (بالاول من ضربي كل) يعني قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف (من يعتقد الشركة) اي شركة الصفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا
ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة (ويسمى هذا القصر قصر افراد
لقطع الشركة) اي لقطعه الشركة المذكورة (و) المخاطب (بالثاني) اي الثاني من ضربي كل
وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر (من يعتقد العكس)
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد (و
يسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده) الظاهر انه عطف على قوله
يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من اعتقد العكس واما من
تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف
ذلك واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين (ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب) فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا اذا
تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى

لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك
الصفة مكانها الاخرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام
مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا
الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين
قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت
مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية فاذا اريد بالا
خرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من
غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد
المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى
وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز
ان يكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام

مكان القعود لأن القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالإشكال بحاله لأن
غاية هذا التكلف أن يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يتحقق أن يمتنع
فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لأن قولك ما زيد إلا قائم لمن يردده بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيجب أن يقال دون آخر مشترك بين
قصر الإفراد والتعيين ولا يلزم أن يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل إما أن يعتقد
الشركة أو من تساويا عنده وغاية ما ذكر في هذا المقام أنه لو بين في كلامه هذا وأضمر
وتقديره والمخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
أو تساويا عنده وليس القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الأمران عنده سواء كان دون
آخر أو مكان آخر قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام
أنه يفتقر إلى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد إلى المخالفة
**وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين** ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا
كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لأن الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر
وشرط قصر الموصوف على الصفة **قلبا تحقق تنافيهما** أي تنافي الوصفين حتى يكون إثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الإيضاح وفيه نظر لأنه إن أراد به ما يسبق إلى بعض الأوهام
من أن يكون إثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد إلا قائم مشعرا
بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لأن هذا لا يتوقف على
تنافيهما لأن إثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الإفراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي
والإثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وإن أراد به أن يكون إثبات المخاطب تلك الصفة التي
نفاها



نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون
هذا عكس الحكم الذي عند المخاطب فيكون قصر قلب فهو أيضا فاسد لجواز أن يكون انتفاء الغير معلوما من
وجه آخر مثل أن يصرح المخاطب به ويقول ما زيد إلا قاعد وأيضا يخرج عنه قولنا ما زيد
إلا شاعر لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر عن أقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة
على أنه لا شبهة في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد أحسن
في عدم اشتراط هذا الشرط وأما ما يقال من أن هذا شرط لحسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ
بل يأباه لفظ الإيضاح ولو فهم فلا دليل عليه لأنا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد إلا شاعر لمن
اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال أن المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بأن لا يجتمع فيه
الوصفان لأن هذا الاشتراط يكون ضائعا لأنه قد علم أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب
العكس أعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما أثبته وأيضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب أن يكون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف إنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وأما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الإفراد عدم تنافي الوصفين فمبني على أنه داخل فيه قصر التعيين **وقصر التعيين**
**أعم** من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو غير متنافيين لأن اعتقاد كون الشيء موصوفا
بأحد الأمرين المتعينين لا بعينه يقتضي إمكان اجتماعهما أو امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الإ
فراد أو القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس **وللقصر طرق** والمذكور ههنا أربعة وقد
يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص
به وما أشبه ذلك فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من
هذه الطرق الأربعة ويمكن أن يجعل الفصل وتعريف المسند أيضا من طرق القصر لكن ترك
ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف

العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما ليسا من غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا كقولك زيد قائم لا قاعد ولنفي التعدد لمن علم منه اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس ولطريق دلالته على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل حكما اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا نعرف له وجه صحة ولعل انه انما يكفي في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد حاليا لكونه مثال القلب لاشتراطه عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما لم يكن كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح

مثالا



مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما لان على قصر القلب دون الافراد لانه ذكر ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا جميعا وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تعن به انه لم يكن قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا جميعا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول ووجه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه اسبق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات لما بعده والنفي لما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تمنع الا ما دخلت عليه باجماع النحاة وان اشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يتضمن الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه

اشار الى الاول بقوله كقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا
الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان
القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا
للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب
الميتة وحرم مبنيا للمفعول او للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان
بلا خبر والموصول بلا عائد لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم
الا الميتة يثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر
لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان
قلت بل اصحت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة مبنيا للفاعل
وهو المذكور في المفتاح والمفصل ههنا فظ انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله ولا وجه
لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل
ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لا
رتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله
ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر
الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما
في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما

سوى الحكم





سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد
يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير في القصد لموصوف او لا نهاية على صفة مع
نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع
انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الا
انفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل وا
الفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفحل
وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس
الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار
وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه
ان المدافع عن احسابهم هو انا لا غيري ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان
يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان
وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم
بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقع انا الذائد والمدافع انا مع انه لا [illegible]
في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى
ضمير المتكلم قلنا لان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه الفعل

في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام
وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة انفصال الضمير الواقع بعده على ما تمسك
به بعض النحاة كقولك انما قائم انا مثل ما قائم الا انا وقد يعلل تضمنه معنى ما والا بما نسبه
عن علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما
المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لانك في نحو قولك
زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا
في قولك لا عمرو ولان نفي الحكم لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد
ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني اثبات
الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطراده
حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق
القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا او معمولات الفعل عليه كقولك في
قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي
قصرها انا كفيتك مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير
به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح
تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب يجب ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب
في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف

على احد



على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب
ايضا كونه لاحدهما والخطا تجويزه كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي
التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي
الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر من الامثلة فانه في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي
وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو
لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا بكر ولا عمرو وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها بالغايات من حذف الايهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة
وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك
وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس عمرو [illegible] وليس الا واعترض عليه بانه ليس من طريق
العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو واي العالم
ما النحو الا هو واجيب بانه اراد ترك النص على المثبت والمنفي في العطف فقد يكتفى بالحذف المنفي
وقيام مقامه لفظ اخر افصح منه مثا وله لاله ويكتفى العطف بحاله نحو لا غير وقد يكتفى بالحذف
العاطف والمعطوف جميعا وقيام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا و
ح لا يبقى العطف [illegible] فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية

النفي على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نفي فيه على
المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما يبقى طريق العطف
كما في انما لان الحكم مختص ... دون المشكل بل ... اعني النفي والاستثناء
لا يقع ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في التراكيب المصنوعة لا
في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح
ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها
شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عن عمرو وبكر وغيرهما
القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا احد وجهي ضعفها ان
قلت ما فائدة قوله بغيرها كانه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكذا وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح
المصنف بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الايهام فهو مرتفع بالتامل فيجوز ان تقول ابى
الرجل الكريم ان يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الغير لذلك الشخص منفي بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفيتها ذلك المنفي معلوم

انه



انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها
وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع اي النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل
بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة
النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا
نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من
اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد من المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا
صريحا فيه وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن
الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد الا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان المنفي
الضمني ليس في حكم النفي لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالضمن كما في انما انا
تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فتامل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا

القرع ح



[illegible] دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نفي فيه على
المنفي اعني القعود وانيق اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يجامع الا العاطفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما يقبل طريق العطف
كما في امتناع لان الحكم تحقق ملاذ من المنفي بل [illegible] اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في التراكيب المصنفين لا
من كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم [illegible] على ما صرح به في المفتاح
و دلائل الاعجاز لكن [illegible] ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها
شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرو او بكر او غيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا اخرج عن وضعها لان
قلت ما فائدة قوله بغيرها فانه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عنه ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الادوات الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكذا وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح
المص ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرته من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قوله
الرجل الكريم لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الغير لذلك الشخص مفهوم من بغيرها ان بغير لا العاطفة انتفى بها ذلك المنفي معلوم

انه





انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاثبات بها
وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا [illegible] بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا [illegible]
لا النساء لا هند لا زينب ولا غير [illegible]
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال [illegible]
فنحو زيد اضرب لا عمرو وانا [illegible]
النفي والاستثناء فانه ولذ [illegible]
النفي واذا لم يكن الاخيران [illegible] لا
نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يكون المنفي بلا [illegible] ذات
النفي فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من
اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد من المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكنه لا
صريحا فيه وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو لنفي عن
الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد الا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي
وهو ايجاب يصح من وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد من المجيء لا عمرو من جهة ان المنفي
الضمني ليس في حكم النفي لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالضمني كما زعم انما انا
تمييز لا غير اذ لا دلالة لقولك امتنع زيد من المجيء على نفي المجيء عن عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وخرجت الا يوم الجمعة لا

الفرق ح

شرطه دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نفي فيه على
المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على [illegible] العطف
كما في المفتاح لان الحكم يتحقق بلا د [illegible]
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد [illegible]
في كلام البلغاء الذين يستشهد [illegible]
ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك [illegible] موضوعه
لا ان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا [illegible] في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما [illegible] حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا [illegible] يجيء [illegible] نفيت بها
شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا او غير
هما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان
قلت ما فائدة قوله بغيرها فكأنه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابي
وكف ونحو ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح
ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الايهام فهو مرتفع بالتامل فيه ونقول داب
الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الغير ذلك الشخص فقد نفي بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي معلوم

انه




انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها
وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال
لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا وبيانا النفي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل
بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة
النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكونا صريحا في الايجاب فيكون لا
نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي
الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من
اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا
صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن
الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان المنفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالضمن كما زعم انما انا
تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي المجيء عن عمرو لا ضمنا ولا صريحا فلا يصح
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود وقرئ الا يوم الجمعة لا

القرع ح

سائر الايام لان النفي طالب منفيا لبني من كلمات النفي اللهم الا ان يكون القرينة دالا
مستشهد باداة النفي ايضا في حكم المنفي به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت
الزيادة الا يوم الجمعة فيجتمع ثم ذلك المذكور من شرطي صحة اي النفي بلا العاطفة الثالث
اي اعان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الانتقاص
نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا
يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام
من نفسه بزيد ثم قال الشيخ عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن
في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ... بكر
وانه الشرط في التقديم للاختصاص اولا الثاني فاصل ان ذلالة على النفي اضعف من انما ثم
قال عبد القاهر ان النفي فيها يجيء به التقديم النفي يتقدم تارة كما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو وتارة اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث
لان الكلام في النفي بلا العاطفة ولا دليل على امتناع نحو ما جاء زيد الا عمرو وما زيد
الا قائم ليس هو بقاعد ... في التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب
وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
ونقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما
ينزل هذه المنزلة وما والا عكسه اوفق لكلامه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم
يكن حكمه مشوبا بالخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه

يجيء



يجيء لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا
يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا
رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما
كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا
عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر
مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين فالمخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة لان الكفار القائلين
بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطأ منهم فالرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي بين الوصفين فقلبوا

هذا الحكم وعكسه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف
الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين
البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم
مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة
الخصم اي اتماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر
الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم
والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلم كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم
حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يمن الله تعالى علينا بالرسالة وهذا لا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قولهم ان نحن الا
بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب
المتن فليتامل ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول وقد قلب قوله تعالى حكاية عن اهل
انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر
قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله
صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفرة
نزلوا المخاطبين وبتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة
بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامع

فنفوهم



فنفوهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في
انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت
تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على
ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه عالم مشفق على اخيه فكانه اخطا
فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي ينزل ما من شانه
ان يكون مجهولا للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية
عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر
وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق
الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع
الثلثة الاخيرة في انه لا ينص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك
الاخيرين في صحة اجتماع مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان
اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الا
ثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي
مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم
فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت

وجدنا اقوى لما يكفيه واعلق بما تريد تطلب اذ الآن لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكنه
التعريض بأن هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر
كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا
الا درهما ونحو ما اعطيت درهما الا زيدا والحال وذي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء
راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في
الدار وما نام الا الليل وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة
والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت
زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك
وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور
حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير
ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا
الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها ٭ باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله ٭ كأن لم يمت حي سواك ولم يقم ٭ على احد الا عليك النوائح ٭ وكذا سائر المعمولات

وانما



وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق
بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك
الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بأن يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب
زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخر الا
داة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة
على المفعول لكن مع تأخر الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما
هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض
النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك
اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما الا
كثرون فعلى منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى
بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل
المقصور في النية مقدما فيجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة
على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا
زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل حق المستثنى نحو

رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فضاحكا مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق
ويطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا بابه الامير في البيت الاول اي لا
اشتهر بابه الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان
الفعل الاول سيبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر
المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا وقال المصنف فيه نظر لاقتضائه القصر في
الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع
فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان
الفعل المقدر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انما لزم اقتضا
ذلك القصر في الفاعل والمفعول جميعا ودفع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي
السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير
ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فيفرغ الفعل الذي قبل الا
ويشتغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج وليلا يلزم التخصيص
من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث الضمير في كانت في قراءة
ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا

ضرب صح

مساكنهم

مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ
والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شي من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد
الا فان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف
ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه فاذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك
المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني فان اسم
كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان
فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكفيه هذا متشبثا فيما قام الا هند بدلا
عن الضمير العايد الى احد لكنه التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من
اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب
للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا
وفي نحو ما جاءني الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسب في الجنس
بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى فقط اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة
شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك و
في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شي
بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشي على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا كقولك ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من احد الا رجل

يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثر اي شاع في الحال بعد الا ماضيا مجردا
عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما اتى الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء
وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير اي ما اتى الشيطان
من بني ادم في حال من الاحوال الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به
غدا اي عازما على الصيد جعل العزم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر وههنا ليس الا المذكور اخر الكلام متضمنا لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه
يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر فههنا لفظ وهو ان تقديم المقصور عليه
جائز اذا كان نفس التقديم مفيد القصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب
على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن
الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين
اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا او تعيينا تقول في
قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو
لاستواء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس الانشاء

الباب السادس

الانشاء



الانشاء وقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل
المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها
بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام
الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا التقسيم كغيره من مباحث من غير احوال اللفظ لان المقصد
ينجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصد
بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات
الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في
الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا
يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة
ومنها على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه
ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب
يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل

في لعل وعسى او لما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى
بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول
الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في
التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي
لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فلما يفرض بلو غير الواقع
واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى
التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بها عن فعل التمني فينصب
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي وددت لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون
من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة منهما من هل ولو اللتين للتمني حال
كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء
في ضمن الشيء يقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان
الغرض من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد على تضمينهما
يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني
المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما اكرمته قصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب





ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعوله الثاني وهذا ولو لم يكن مصرحا به في المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال
مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا
مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم
وانما لم يجعل تركيبهما اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل
السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل
منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير
من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو
لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني كما مر من انه طلب محال او ممكن
لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها
اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك
الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور
والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان
فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين

ولهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب تطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير
النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء
شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك
تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي يطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول
اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانه لا يلزم ان تقديم المرفوع
يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون
ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح
هل زيد قام بانه عنده لانه مختص لطلب التصديق لما سيجيء والمسؤول عنه بها
اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب
التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
بان الضرب هو ام الاكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق
وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت

لكنه



تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين
المسند ولهذا الظاهر من كلام المصنف انه عن تعيين والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان
الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت
اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته وارا كبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يوضح ذلك انك تقول افعلت شعرا قط ارايت اليوم
انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى
للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص
نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار ونحو ذلك مما لم يتفق فيه على شيء
واما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا
دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي
ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل
على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فلا
يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع
لما سيجيء ولا يقال ان التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق
في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو لانا نقول التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى
احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق

لانه المقصور بوجه ما (وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل) فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال والاهتمام عنه لاحتمال ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال
المفسر بالمفسر وقيل ثم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه
نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح
وجه الجيب المبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به (دون هل زيدا ضربته) اي لم يقبح
هل زيدا ضربته (لجواز تقدير المفسر قبل زيدا) اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح
لان الاصل تقديم العامل على المعمول ولا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فيحسن وذكر بعض الائمة المحققين من النحاة امتناع وجود الفعل في الكلام لا تدخل هل
على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر ولا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها
اياه لفظا (وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك) اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اذ اعلم يحكم بالامتناع
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف (ويلزمه) اي السكاكي (ان لا يقبح هل زيد عرف)
لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح لوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز
ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في
الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه (وعلل غيره)

اي



اي غير السكاكي (قبحهما) اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بان هل بمعنى قد في الاصل)
واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام)
الغريين
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا
ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها
اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت
الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها
ذاهلة (وهي) اي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح
هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك) يعني انه لا يصح استعمال
هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه
اثبات له
وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان
التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الا
ستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل فقد صرح السكاكي بذلك وقال في انكار الضرب
واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في
قولك للقوي المتعدي على الصبي مالا تتعلمه وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح
وقوع هل في هذا الموضع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل المستفهم عنه وهم الا
ترى الى صحة قولنا سيجئ زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي

سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيد فعلهم حينئذ
داخرين والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد الجملة الحالية عن علامة
الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن
حرف الاستقبال حتى انه لا يصح تقييد هل يضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو
ينادي على خطائه ولم يتفطن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال وتعرب ان التعرض لا
مثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل
ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي بكلمة هل معقودة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما في تخصيص بالعبادة يعني لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالا
ستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا
خبر الكون اي للشي الذي زمانيه اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل بعروضه اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك
فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان
التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من
حيث هي لان الذوات ذات فيها مضى وفي الحال وفيها يستقبل ولهذا اي ولان لها
مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم شكرتم وفهل
انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في
معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لان هل داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل

فعل



فعل محذوف يفسره الظاهر [illegible] ايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من [illegible]
وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية [illegible] اي ترك
الفعل مع هل ادل [illegible] اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [illegible] اي لان هل ادعى
للفعل من الهمزة [illegible] مطلق [illegible] لانه الذي يتقيد به الدلالة على
الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد فلان الاولى به ان يدخل على الفعل كما هو اصله [illegible] اي هل [illegible]
[illegible] او لا موجودة [illegible] او لا موجوده [illegible]
[illegible] او لا موجودة له [illegible] او لا دائم فان
المطلوب هو وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اختلفني هذه شيئان غير الوجود
وفي الاولى شي واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي
المركبة رابطة [illegible] من الفاظ الاستفهام تشترك في انها [illegible] وتختلف من
[illegible] المط بكل منها تصور شي اخر [illegible] كقولنا ما العنقا طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او
من غيرها [illegible] المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ
فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل [illegible] اي ليس ما التي
لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم
وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود
المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به يكون الشي هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ

في الجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذوات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان وابو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من حيث ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم ~~اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم~~ اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ومن الحديث سيروا فقد سبق

المفردون

يعني ان الموجودات لها ماهية مركبة من الذاتيات ماخوذة باعتبار التحقق والوجود وهي حقيقة ذلك الموجود وصورة حاصلة في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كان من الذاتيات او لا وهو مفهومه والمعدومات ترتسم في الذهن من اسمائها صور هي مفهوماتها لكن لا تحقق لها حقايق منه



المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر ام ملك ام جني ففاسد لظهور ان جواب موسى عم بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عم والكافرون واصحاب محمد عم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الذي يعم المتشاركين فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا اي هؤلاء يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من لما فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو والقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال

اي بكونه العارض المشخص

لعل مراده عدم الوجدان قطعا فانه يعلم ... في الايام نحو ... مع ما من الكثرات او عدم الوجدان في صورة عدم الفصل بفعل متعد عبد الحكيم

عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل
قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل يسئل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى
كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم
بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين
نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه
يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد
ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين
عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف انه
تستعمل بمعنى من اين ليكون ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كما في الاسماء الاستفهامية وبعضها
مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز
ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف
ينفع ما تعطي العلوق به فام هاهنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار
استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يضمحل ما قيل في قوله اكذبتم بآياتي
ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام لو كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين
والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع
ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة
والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية

زعم اليهود انهم كانوا يقولون في جماع المرأة من دبرها في قبلها كان الولد احول فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذبت اليهود فنزلت هذه الآية

... انه اذا ما ضن باللبن ...

في المغني حذف حرف العطف بدون معطوفه لم يسمع ... وحذف الشرط ... غير دليل عليه ...

كثيرا ما



كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه
من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم يعللنا ركائب
وثم ما الى ان تكف بنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب
ذلك والتقرير فقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على
الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف هاهنا بايلاء المقرر به الهمزة
اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت
ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا
مررت وغير ذلك وقد يجعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية اانت فعلت هذا بالهتنا
يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه
كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم اانت فعلت هذا وقد قال بل فعله كبيرهم هذا
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت هذا او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو
الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية
وهو انه قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم بالسوء
فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد ورد انه هرب وتركوه في بيت

الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه بكسرها اقبلوا اليه يزعمونه ليكفوه وقوله بايلاء المقرّ به
الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول و
غيرها بخلاف البواقي فان هل يكفيه للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوّب الكفار والاسماء الاستفهامية
للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعل هذا ونحو ذلك
والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة و
اما غيرها فقد يجيء للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ايضرب لو فعلت
كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العواقب من الرندو ما
اشبه ذلك اما الهمزة فهي للانكار بما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكفيه
منه من الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس ممن يقدر منه على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج
الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا
نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا
اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس الفعل في هذه الآية فلذا ولي الفعل الهمزة
وكالحال في نحو أراجلا تسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار
على المفعول وعلى نفس الفعل يجب تقدير المفسر نحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه للانكار المفعول
فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم
على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار نفس الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى
ان المخاطب وهو النبي عليه السلام يعتقد انه اتى في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من
قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته

على ذلك



على ذلك كانه لا يليق بهمزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي
يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوية دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان
الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل
الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان
معرفا وقد اشار هاهنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على
التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه
تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا
ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار
التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف
عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان
الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه
ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب
ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه
قد قال ذلك فافهم وقولهم والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة
ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى
وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا
انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى قل آلذكرين حرم
محل و

ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا
اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو افي الليل
كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي
ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع وقيل هذا
الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق
البدر ... فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك
او لا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن
نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو ا
نلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال
انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يذهبن الفرعام ... اذا ادفر واستمل الطعام ... وقد
يكون الاستفهام للانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله ماذا عليهم لو امنوا بالله
بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك الانفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فلا مصلحة
فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رض ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والا
ستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا الكلام ظاهر والحاصل
ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام

ولا ينحصر



ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر شيء ايضا منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك
هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او
مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي
من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة
او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون
في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها
للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها
حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء
واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام
نحو ليضرب زيد وغيرها نحو اكرم زيدا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر
ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو
عند النحاة من اسماء الافعال والاولان تغلب اسمهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل
الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فسموه اسما لا امرا ... بين البابين موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اي على طريق كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم

ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بغير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الطلب فيدخل اكفف ويخرج لا تكف

قيل المراد من الكف كف مشتق منه الصيغة فلا يرد عليه اكفف

عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة
الاباحة اولام الاباحة مثلا يقتضي كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة
العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
ومثالهما فليتأمل وبمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا
دون ان يسموه اباحة مثلا يقتضي ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة
الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار
بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الا
نذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا
حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على
ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى
اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة و
انما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا او الفرق بينها وبين
الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم انه ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له

من الفعل



من الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل و
الترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح
والانجلاء الانكشاف يقول لليل الا انكشف بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي الهموم نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في
عيني لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك
لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولا
ستطالة تلك الليلة كانه لا يترقب الانجلاء ولا ليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا احمل
على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار
بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن
يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا وكون الالتماس في العرف
انما هو للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه
الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان
المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الى الفهم انه
غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب
استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما
ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد

ايجاب الكرم ترتيب شيء على الوجه الذي يترتب على ذلك النفس
ملكة في النفس التي ترتب على ...

بتاريح توهج اللوعة
بالباء

الفعل حر

الجازمة اي هو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما
يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور
وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر
والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة
وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستعمال وفي النهي
للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب
البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس
عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد
كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب الكف عن الامتثال او يستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا
تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل يا اخي كذا
ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما كان عليه المخاطب من الفعل
او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه
الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها
مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه للتمني
وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك
اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد
ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يتحقق من سبب

حامل



حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب اي الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لا العلة
الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية و
لهذا قالوا ان الغائية متقدمة في الذهن على المعلول ومتاخرة في الخارج عنه وهذا معنى قولهم
اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب
في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت
هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط في السبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول
ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل
كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف
غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على
المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا فلهذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء لمفهومها
وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا
يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
شيء اخر كقولك ان توضات صحت صلوتك فاذا لم تقصد السببية فيتعين المضارع على رفعه اما
حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او صفة نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا فاما جوابا عن سؤال
يتضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض ولم يعده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها

الشرط والجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
مولد منه اي ليس هو باعثا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل
المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذا
في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار النفي اثبات فهذا اصح تقدير
الشرط المثبت بعده كقولك ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم
تدخل النار يعني ان تكفر ولا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز ذلك تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من
دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب
ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار للتولي لسواه
فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء
وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغي ان تعبد
غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك
الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استفهام الانكار بمعنى النفي لتقييد وان لا فرق بينهما اصلا لكن سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام
كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو
طلب



طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي يا وهيا للبعيد وقد ينزل
غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادي له
يعني انه بلغ من علو الشان الى حيث المخاطب لا يليق بما هو حقه من السعي فيه وان بذل
وسعه واستفرغ جهده كانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه
واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تيقظه
لكن على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على
اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته
اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم
فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي
مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل
ونحن نقرأ ايها القوم فكل ذلك صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا

لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فيكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل اي
مضموم والرجل مرفوع صفة لاي كما في النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال و
لهذا قال المصنف بغيره المختص من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر
الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف
غير منقول من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون
منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب
الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه
لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعلا لذلك لا يخلو من خمول
فيهم وجهل من المخاطب بهم واذا نصب امن ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه
لا افعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى اين سلماك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري
واحلاسي واقتابي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة
كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعالى فانا مشتاق اليك وامثال هذه كثيرة

الكلام



في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي
دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله
للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته
في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني
الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل
واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر
كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني
تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك
في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى السعي الى المخاطب في
تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الا
سباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير
مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر
في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن
التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك

وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

## الباب السابع الفصل والوصل

الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل
تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان
الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل
طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل ولم يقل عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي
لا محل لها من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب
الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف
على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او نحو ذلك يجب عطفه عليه فالجملة التي لها محل من الاعراب الواقعة موقع
المفرد يكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى
مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب



ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كالعطف المفرد على المفرد وشرط
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف
زيد كاتب ومعطي وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا انما يرد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير
التشريك والجمعية فاذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يعطي بعد الكتابة بخلاف
الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر
او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا
وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل البيت السابق وهو قوله زعمت
هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلول باللوى ورسوم حاصل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب
في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا
غدوت نفسي على الف سواك بخوض الى الا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها
فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم لان قوله انا معكم في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف
الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مشاركا له في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقولهم

المنافقين وانما قال علينا انا معكم دون انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه
وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط
الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى
بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد
التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تجيئان في عطف الجمل واو واما
وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات ولكن او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو
اقرب وقوله مائة الف او يزيدون ليست للعطف بل هو استيناف لمجرد الاضراب بمعنى
بل ولكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لتدارك
الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول و
جعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم
فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما
يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان موضع التفصيل بعد الاجمال
تعالى ولا ينافي ان تكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم لكونها للترتيب
بالمهلة لا ينافي كون الثاني في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار

يبتدر



يبتدء عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن
الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لا
ستبعاد الاشراك بخلق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في المفرد
اكثر من ان يحصى وقد يكون لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي و
عند انتفائه يشتبه الاشتراك فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول بحالك اذا قلت يعطي زيد ويمنع عمرو احتمل ان يكون ذلك يمنع رجوعا
عن قوله يعطي والابطال كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو
والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا
يحسن هو الذي يشكل فيه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على
معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه

من الطرف وغيره بقيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم ولم يخذلهم وخلاهم وما
سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس
كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال ما قلت لا نسلم ان اذا في الآية للظرفية بل شرطية ولو سلم
فنقول ان الظرفية هو الجزاء ولا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد
تقدير الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعمل استعمال الشرطية ولا شك ان قولنا
اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك
باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولك ان جئتني
اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل جملة بالجزائية كقولك ان تأتيني
اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون
الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت
وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون يعلمه الله
يستهزئ على ما قالوا من هذا القبيل قلت لا نسلم صحة المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم واراد انتم اياه
لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن
شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة لذلك دلائل الاعجاز في الاعطف على قوله ان كان للاولى
حكم اي ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على

مفهوم



مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا اي بين الجملتين
اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
اي احد الكاملين يتعين الفصل اي وان لم يكن بينهما
كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل يتعين وتحقيق
ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة
لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم
يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس المتوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المحوجة
الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة
اي يكون ادى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى
انشاء لفظا ومعنى
الرايد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت
السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاول اي ننزل للقتال نعالجها والضمير للحرب
قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا للقتال فان موت كل نفس يجري بمقدار الله
وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا
وعلى كل ارسوا الفعلي انشاء معنى ونزاول لها خبر لذلك لم يعطف عليه وجعل ايضا مجزوما
جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر الجرم بالعلى يقر الارسالة

لم اوله لكان اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون
للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسول الله محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح ما ذكرتم قلت قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما فاشار الى تحقيق هذه المعاني من
غير نظر الى كونهما بين جملتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لتجرد
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام ارايد و
الجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما
هو هذا المقال والجملتان فيه محل له اعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن
مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لا لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله فانه انشاء
معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه اي عطفه على اصلا نهما والغير لكن ...
بينهما اي بين الجملتين بيان اي جامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم والعلم حسن ووجه زيد قبيح
واما كمال الاتصال بينهما فيكون لكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما
لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى
مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة
التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم طائفة
من الحروف المعجم مستقلا وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب جملة ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا دقيق اخر



خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والبالغة في قوله بولغ متعلق
بوصفه اي بالغ في وصفه بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في
في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك على ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده درجة الى تعظيمه وبعد درجته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد
فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي
يستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة
فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز
الى ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه
تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان
نفسه في جاءني زيد نفسه [illegible] نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء
نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين
هذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت عليك بحسب ذلك اي على قدره ومقداره
وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان
قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز

نظم قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التقدير ودليل عليه نحو زانه اي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني من جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله
ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما
مختلفا المعنى فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه بيان وتأكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول
هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على
قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى
لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا شبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الا
بدال ان يجعل الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه
اي لنكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
فينزل الجملة الثانية من الاولى بمنزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف
عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه
لا يتميز من التأكيد اللفظي الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دون التأكيد بخلاف الثاني
وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول
وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته
اي بتادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليه اي على نعم الله تعالى بالتفصيل





من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول
الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني و
هو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في
السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر
والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي بتادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بكونه
بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه من الا
قامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فقال لا تقيمن
عندنا دال على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا او صريحا
بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع
انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في
السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب
مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن لكنه
اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في

فمن ذلك لانه عند الاقامة اظهار المراد وظاهر انه كمال اظهار الكراهة بلا قامته
فليس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن وبهكذا يبقى انه خفي على
ان الامر بالشيء لا يتضمن النهي عن ضده فقول ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته يجب الكرف كما مر فيه تعسف ودوانه اي وزان
لا تقيمن عندنا وزان [illegible]
[illegible] فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقول ارحل او بدل كل [illegible] اي عدم
الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض [illegible]
والملائمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل
لكونه مفعول القول كما في ارسوا نزاولها وقوله في كلا اعنا لست اعني الاية
والبيت لان الثاني اوفى بتادية المراد بدل مثل ان الجملة الاولى فيهما وافية بتادية
المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلا
لتها على تمام المراد من العقد او بيانا اما عطف على موكدة اي القسم الثالث من
كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فينزل منها منزلة عطف البيان
من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة
الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم
وزان [illegible] اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله
فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه
من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم
يكن



يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس حتى يجعل من قبيل عطف الجملة التي يحصل بيانا للاولى
عليها تنبيها على الفعل لها وبمغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابناءكم في سورة ابراهيم ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو جعله بيانا
ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس
العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم
فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على
ما اراد من عذابكم وما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال
واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي
عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه
هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد
كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتغايرين اللذين لا جامع بينهما يشتملان على مانع
لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال
تهيم بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة
ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب
وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله
ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك
ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال

ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلا
هما فاسد لما مر فظهر ان عطفه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه
لم يثبت امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية
على الشرطية ولظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي
الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة
بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وقولهم هذه المقالات في الخلوات بل لا
تجاوز هنا في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل
انه تعالى قطع الله يستهزئ بهم من جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليتهم
[illegible] اي الثانية [illegible] اي بالاولى [illegible] اي الثانية [illegible]
[illegible] اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
الثانية [illegible] اي عن الاولى [illegible] لما بينهما من الاتصال [illegible]
النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال [illegible] السؤال المدلول عليه بالفحوى [illegible] ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال المدلول عليه
بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه [illegible]
[illegible] عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير



تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة
الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى
مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ للسؤال كاف في كون
الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال
وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين امنوا كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان
ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا
ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام في صفة اضدادهم اخر
كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله
الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع
له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك
اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية ايضا تسمى نفسها
استئنافا كما يسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي
تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل
سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك [illegible] وذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب
علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانه

من البدا اسباب المرض فيعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم
التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء
فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب
لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب
اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فيعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا
الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك انه
العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا
قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع
للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستئناف جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما
فتفاوتت هذه الثلثة بحسب تفاوت الاعتبارات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية
الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت
اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى
جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته
مما ينكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي
لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه
قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل هذا يحتمل ان السؤال عن

عن السبب



عن غير السبب ايضا اما الحكم على اطلاقه كما في المثال الاول واما المشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني
فان العلم حاصل من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكاثر
المحاسن وايضا منه هذا تفسير آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف
عنه اي اوقع عنه الاستئناف كجزء المفعول بلا واسطة والاصل المستأنف عنه الحديث
نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف
عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفة اي
اعادة ذكر الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال
المقدر فيهما ماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا الاستئناف المبني على صفة ما استؤنف
عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور على ما سبق
الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعقب المستأنف عنه في الكلام السابق
بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم
الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم
على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره كما في قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام
قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ايجاب ان السبب ذلك انه
مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب ثبوت
هذا الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس

يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال
وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي
هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كله ويقام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف
اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف
الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا
وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف
وليس لكم الاف جوابا عن سؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال
لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح وفيه نظر هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى قوله كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا للسؤال
وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب نعم يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا
للجواب المحذوف او بيانا له وقد يحذف بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على ما
قيل اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا
من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل
هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية لانه بمعنى
الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم

انه



انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة لا لان ساله عليه عطفا للاخبارية
المنفية الاولى عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام
واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد يتوهم بعضهم ان الكسر
الهمزة يوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة عطفا على اما السابقة وقد سبق ما مر ان الوصل اما لدفع
الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل
للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط وكان بينهما جامع واما ترك
هذا القيد اعني وكان بينهما جامع لظهوره لانه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من
ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانتا الجملتان خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيتين كذلك او كانتا خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى
انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانتا انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او
تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين اعني الاسمية والفعلية او
المتماثلتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا
واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقط نحو قوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان
اختلفا لفظا ولكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى
فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا

وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لما نحن فيه وهو لكونهما انشائيتين معنى فقط لكونهما خبريتين
لفظا او بتقدير مراد بالامر صريح الطلب على ما هو الظاهر (وقولوا) بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وهما وان كانا متناسبين لكن
لا يحسن انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو
على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون الى آخره
فلا يصح عطف وبشر عليه فالحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر
او عطف على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر بين بشرته فابشر اي سر وحاصل الجملتان في الخبرية
معنى فقط والثانية انشاء معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اي واشهدكم وبالعكس نحو قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه تقرير
فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير تاويل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس
بل يوقف عطف الكلام من مضمون الى الكلام من مضمون الاخر حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل
من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا وان كان
حسنا لكن مع اشتراط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء الا انه صحة ما ذكره من الشرط ولهذا قال المصنف في قوله وبشر
الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف
على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي الآية لكونه امرا للنبي صلعم بان يؤدي معنى هذا الكلام

لانه فساد في نحو قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا كما تقول العلامك قد ضرب زيد قبل
لزيد اما المستحق لان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب
ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند
اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد
المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة
والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سبب الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا
متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد
شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة
بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي
الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا فلنشر اليه اصلاح له
نحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما يتعلق بالمقام من الاخلال فنقول
القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا
وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات

الحواس ح



وتبقى فيها بعد غيبوبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق
الحواس الظاهرة فتنتقش كما هي الى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
وتنتقش بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها
قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظاهره انه اراد بالتصور
الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما فانه اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي لاجله العقل جمعهما
في القوة المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان
العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان لما كانا فردين من المشخصات حال اتحادهما يكتفي بحضور
احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من ان
يتشخص بمشخصات عقلية ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا





٢٤٩

لكن ادراكه للكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض الكلية الحاصلة
في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت
بحسب الخارج مختصة ببعض منها فيرتفع التعدد وهو ان التماثل اذا كان جامعا يتوقف صحة قولنا زيد
كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى
الجمع عندها كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول وتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد
يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال
الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يتعلق به المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس
وكذا تعقل خمسة اشجار ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة
وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالباري
والكرسي فانه محسوس وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية
كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة

مثل

الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما في ذلك او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع
واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد
هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في
المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق و
القمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها نوع آخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق
انهما من تقابل العدم والملكة لا التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلعم في جميع
ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود مع الاقرار به باللسان ٧ على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين صح
والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه
وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد ان يكون مؤمنا صح
مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه
تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين
والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما

لكنه



لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت لم يجعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين ولم يجعل نحو السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والاظهر انه قد ثبت الفرق لان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف السماء والارض فانهما لا انما لهما خارجان واما الاول والثاني فان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليستا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد منه الى الاول من الثاني مع ان العدم
معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما
اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر و
لذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الآخر وليس عنده بالمتضايف اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالخيالي امرا بسبب ح
بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك فان اسبابه اي اسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في
الخيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وبيان ذلك
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا انشأه وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر بذلك فساد ما قيل ان المراد
بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد و
شبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل

جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان
يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان المراد كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي
فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل و
التضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور
وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا بالنظر الى ما في نمط المفتاح فان قلت
ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في قيد من قيوده وهذا فاسد واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الجنود يوم الجمعة
وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل
يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما اشتراطه بامتناع العطف فيما لا
تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين ونعم ما نسبه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار مخبر عنهما والمسند
ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه بغيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور
مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فلهذا العساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما متصوريهما حتى يكون له وجه صحة
واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور

معرفا

٢٥١

معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان التحقيق على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق مجوزاته تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او
فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت
مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى فلم تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم
وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما يصح بتأويله كذا الا
فالحال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام وقعد خبره او يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين
لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان نحكم بتقدير اما اسميتين او فعليتين لان تقدير احديهما اسمية والاخرى
فعلية يورث الكلام في غاية السقوط مالا ينبغي ان يقدر مثله من مثله والفعل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية وخبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لا الفعلية المناسب
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من نحو زيد قام وعمرا
اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة الاسمية عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية
التي هي خبر المبتدأ او الضمير يجوز في اكرمته عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه ذكر مثال الضمير
لان غرضه تبيين تلك الاسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد اكرمته قام لان تلك ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب انما هو
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور
وخفي على كثير من النحاة الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد
او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل ان اردت زيد ان تقتلني انكرت

وقال لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب ثم شرع في تعقيب باب الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة
للشيء وذلك لان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له اي على ضرب من التوكيد يؤتى بها تقريرا
لمضمون الجملة الاسمية على راي ولمضمونها مطلقا على راي والحق ان الحال التي تأكيد ما ثبت
تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ... في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لا يمكن ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وليست دائمة او ثابتة في الجملة اي الغير المنتقلة
ليجب الا الواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث عنها هنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال
المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة
على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها
فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت وهو ان
الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي للحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب
له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له
اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في
الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود به حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه حال مباشرة الفعل
او غير مباشرة ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والاسمر والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا ولا بالجملة لان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو وكذلك الحال لكن قد

الخبر



الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو
عريان وخبر الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة
للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها
امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك قلت اشار بذلك الى ما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على مذهب صاحب المفتاح
لان قوله ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كالنكرة المعرفة
نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان تكون بغير
واو وذكر قوله هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق عليها لما مر انك لا تقصد بها اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا
كلاما ثم توصل به الحال وتجعلها صلة لتثبت الحال على سبيل التبع لم تحتج الجملة الواقعة حالا
بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير
والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته
انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والاتيان بالواو اشد في الربط لانها
له فالحال المؤكدة لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط وصدرت الجملة التي اصلها
الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها تبقى على الاستقلال بخلاف
حال المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت ودلالته
على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى فيه بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام

بدون ما يظهر من ربط الجملة الحالية بصاحبها فقد يكتفى بالواو وقد يكتفى بالضمير ولكل منهما مقام فصل الجملة التي تقع حالا اما ان يكون
خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب
الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
على قلة وعلى هذا فمعنى ... اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا
يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك
بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا فانه لا يجوز نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو الا
اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه على سبيل الاطلاق صاحب
الحال ... الايجاز اذا ما نقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة ... المعدية
بالمضارع لان ذلك الاسم ما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه ما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة ... لكنه
قدر كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع ... المذكور صح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيجيء من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره
شامل للجملة الانشائية ... لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان ... الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون ما ... علي حصول مضمونه
وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لان الجملة لانها المقصودة بالنظر ...
سوق الكلام ... فهل تقع الجملة الشرطية حالا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك
لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية يتصدرها حرف ... الكلام لا بد ان يرتبط
بشيء قبلها الا ان يكون ... مزيد افتقار لذلك كما في الخبر والنعت ... العدم استغنائه

ع



عن الخبر يجوز ان ... وقع بعد ما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك
والاتحاد المقصود حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة مستقلة عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المعطوف على جوابه ما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالتلازم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين
فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين
ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق ألية
وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ... انا سيد ولد آدم
ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم يخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية
او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فينبغي ان يبحث في
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيها الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك
وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء
بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها
لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت اي الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو

شارح ... ص ٢٢

ليس المراد بالالتفات الالتفات المشهور ... السكاكي ...

وتحقر الدنيا احتقار مجرب

كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على
التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على انه مشترك بينهما او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر فالاستقبال
فيهما لكن لما كان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي يجب بعدده بحسب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع لا دخل له في المقارنة
والاولى ان يقال المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله
وهاهنا سؤال وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقول ابن قول عبد الله بن همام السلولي
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم
فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم
قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو فيها اي في قوله واصك وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت
صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي
واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل
في الجملة الحالية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان اي دخول الواو وتركه
من غير ترجيح لما جرت بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف
النون فان لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا حالا فيصح عطفه

على الا



عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ
بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتوكيد واما
مجيئه بغير الواو فكما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء
ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سببه
عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم
الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة
المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي هنا المنفي بما اولا
دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذا الحال والحال التي تقابل
الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب
حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم
لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع بلفظه
المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه
ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول
مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير
منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة

وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لى غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والدالة على المضي في الحال في جملة فاتوا بلفظة قد لظاهر الحالية وقولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما عرف في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يعتقد الفعل الواقع

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لجاز تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال صح

في زمان



في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدق في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قاله النحوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جبر بالماضي وتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا لانه للحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق

التناقض لجواز تغاير الحزين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وانه الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات لان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتداء في الجملة ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما

نحو ح

الاسمية ح



نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج زيد التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد متقلد سيفه او خرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجريدها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا

كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت
على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث
بقي قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو فانه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضكم
بعضا فانه قد اوله ونزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك
لوجب ان يقال فارسا فلهذا احكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع بمنزلة جاءني مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع
وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت
جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت
المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال فلهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم
جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها
ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة
العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء
المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه انتهى ثم قال الشيخ وان
جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة
او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على

شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم
قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا
ماضيا مع قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى الاصل في الحال وهي
المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولم يجوز التقدير
بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما
ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر نكتة تقتضي اختيار الافراد
في الحال على الخصوص من دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو وان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا
لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون
الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد
وقدام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير
اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك
الواو وهو اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة
نحو جاءني رجل فارس على كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ
ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي
الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول

تنصرني ولولا دخول كان لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله طوالي اي في كنافي وجوانبي حال من بني عليهما
لما في حرف التشبيه معنى من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية
نيب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما بردايك
تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والحالان اعني الجملة الاسمية وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله
برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب
الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا كخوفوه الى في واهبطوا بعضكم
لبعض عدو او خبرا كخو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون
الرابط في اول الجملة وبهذا البيان نبذ القبيل والا فهو ضعيف كقوله نصف النهار الماء
غامره الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين من الامور النسبية التي تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا
بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني
لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد
ان يقال هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه





اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي
كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام
لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم
لان غرضهم تادية اصل المعاني بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها
من حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه
باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما
ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق
الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد
يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني
وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربي
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ
ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف
حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذ قال الخميس نعم
بحذف المبتداء فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدونه

الاول كما فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب
ايضا لكنه ترك لانسباق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم
من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص
فى اصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور
النسبية والمعانى الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة
والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضرورى وليس
المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكر السكاكى تفسير لهما ثم البناء
على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل
مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول
والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقام انما هى من داب البلغاء ولما
المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى

بالمعنى الاول ح





فيما بينهم فى الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا
معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هى بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام
يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر بيانه من ذلك
فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال
التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثانى اما ان يكون ناقصا
عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون
لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان منها مردودان
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل
المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون
اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ
ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى
والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا
اى مكدودا متعوبا اى الناعم فى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش
الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير
واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش
المعتد به هو العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين
فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم

ن ل
فى ظلال النوك خير من العيش الشاق
فى ظلال العقل

والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزبا بجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزبا وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطا فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لو ثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال من ابن لي صبر ايوب في ابن لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال

لاحتياجه



لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل واما ما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد اي الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظة قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبته يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى عنك واسع هو اسم موضع من انتاى عنه اي بعد والمعنى انه لا يفوت اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى

عنك واسع اي ذو سعة

الایجاز

انه لا یفوت الممدوح وان بعد فی الهرب نصارا الی اقصی الارض لسعة ملکه وطول
یده ولان له فی جمیع الافاق مطیعا الا وامره یرد الهارب الیه فان قیل کلا المثالین
غیر صحیح لان فی الایة حذف المستثنی منه وفی البیت حذف جواب الشرط فیکون کل
منهما ایجاز الا مساواة قلنا اعتبار ذلک امر لفظی ورعایة للقواعد النحویة من غیر
ان یتوقف علیه تادیة اصل المراد حتی لو صرح بذلک لکان اطنابا بل ربما یکون
تطویلا وبالجملة کون لفظ الایة والبیت ناقصا عن اصل المراد ممنوع علی انه قد صرح
کثیر من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا یحتاج الی الجزاء والایجاز ضربان
ایجاز القصر وهو ما لیس بحذف نحو ولکم فی القصاص حیوة فان معناه کثیر ولفظه
یسیر لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متی قتل قتل کان ذلک داعیا الی ان لا
یقدم علی القتل فارتفع بالقتل الذی هو القصاص کثیر من قتل الناس بعضهم لبعض
فکان ارتفاع القتل حیاة لهم ولا حذف فیه فان قلت الیس فیه حذف الفعل
الذی یتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب ترکه لعدم احتیاج
تادیة اصل المراد الیه حتی لو ذکر لکان ذلک تطویلا صح ان یقال لیس فیه حذف
شیء مما یؤدی به اصل المراد وتقدیر الفعل انما هو مجرد رعایة امر لفظی وهو
ان حرف الجر لا بد ان یتعلق بفعل وفضله ای رجحان قوله ولکم فی القصاص حیوة
علی ما کان عندهم اوجز کلام فی هذا المعنی وهو قولهم القتل انفی للقتل بقلة
حروف ما یناظره ای اللفظ الذی یناظره قولهم القتل انفی للقتل منه
ای من قوله ولکم فی القصاص حیوة لان قوله ولکم لا مدخل له فی المناظرة لکونه
زائدا علی معنی قولهم القتل انفی للقتل فحروف فی القصاص حیوة احد عشر ان اعتبر

وما یناظره منه وهو فی القصاص حیوة صح

السوین



التنوین والا فعشرة وحروف القتل انفی للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة
لان الایجاز انما یتعلق بالعبارة دون الکتابة والنص علی المطلوب الذی هو الحیوة
بخلاف قولهم القتل انفی للقتل فانه لا یشتمل علی التصریح بها وما یفیده تنکیر حیوة
من التعظیم لمنعه ای لمنع القصاص ایاهم عما کانوا علیه من قتل جماعة بواحد
فالمعنی لکم فی هذا الجنس من الحکم الذی هو القصاص حیوة عظیمة او النوعیة عطف علی
التعظیم ای لکم فی القصاص نوع من الحیوة وهی الحیوة الحاصلة للمقتول الذی یقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل لانه اذا هم
بالقتل فعلم انه یقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود
واطراده ای یکون قوله ولکم فی القصاص حیوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب
للحیوة بخلاف قولهم فان القتل الذی هو انفی للقتل انما یکون علی وجه القصاص
لا مطلق القتل لان القتل ظلما لیس انفی للقتل بل ادعی له وخلوه ای خلو قوله
ولکم فی القصاص حیوة عن التکرار بخلاف قولهم فانه یشتمل علی تکرار القتل
والتکرار من حیث انه تکرار من عیوب الکلام بمعنی ان ما یخلو عن التکرار
افضل مما یشتمل علیه ولا یلزم من هذا ان یکون التکرار مخلا بالفصاحة
فان قیل فی هذا التکرار رد العجز علی الصدر وهو من المحسنات البدیعیة قلنا
حسنه لیس من جهة التکرار بل من جهة رد العجز علی الصدر وهذا لا ینافی رجحان
الخالی عن التکرار بان یکون کل من اللفظین بمعنی اخر واستغنائه وباستغنائه قوله
ولکم فی القصاص حیوة عن تقدیر محذوف بخلاف قولهم فانه یحتاج الیه ای القتل انفی
للقتل من ترکه والمطابقة ای باشتماله علی صنعة المطابقة وهی الجمع بین المتضادین

ولهذا قالوا الاحسن فی رد العجز علی الصدر ان لا یؤدی الی التکرار صح

كالقصاص والحيوة ورجح ابن بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة
الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه
نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتداء للاختصاص مبالغة
وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف جزء جملة
يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا
كان او جملة انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة
وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره
او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجار والمجرور بمن او فى كقوله تعالى ومنهم
دون ذلك وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غير هذا نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة
غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله
نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا فى اوله زيادة
كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله
وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة او غير

اقسام

مضاف





معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على
ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر فى اخر باب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله
تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله
لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شئ
لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما
يسهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب وكذلك
اذا قال المتبجح بالحائين المهملتين الذى فى صورته بجة وهى حالة مشعرة بكبر السن وعلم
القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى التنوح يقال بجح بالشئ بالكسر وبجح
بالفتح وهى لغة ضعيفة المتبجح اذا ادعى شيئا وسكت جالت الافكار له بما لم يجل به
لو اتى بالجواب مثالها اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط بها الوصف والحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ
الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله
تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على جواب الشرط اى او المحذوف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة
وكالحال نحو البر الكر بستين اى منه والمستثنى نحو زيد جاء فى ليس الا والمضاف اليه
نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو يارب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال

ما بين ايديكم وما خلفكم
لعلكم ترحمون ح

وجواب

عش والسقم لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على ما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب انى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط كقوله تعالى فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى فالفاء فى مثل قوله تعالى فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث الاستيناف من انه على حذف المبتداء والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما كل اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالى ببغداد وهنا ما لهن ومالى اى طربن الابل فاخفت اسكنها وهى لا تسكن ثم اعاودها

[marginal gloss:] اى ببغداد ...





وتقاضني الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة ممانعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى المراودة لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه

لكونه شاملا له ويتمين ان يقدر فى براوده نظرا الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين
المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه
واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق
هو به على ما تشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله
فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند
الشروع فى القيام والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران
اى من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام والمخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء
للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفات الثوب ارفاءه اذا اصلحت ما وهى منه

الاطناب

والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احدهما مبهمة
والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع
الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا
او ليكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل
به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصلها
العلم على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل
واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وما يوافق ذلك ما فى قوله تعالى
هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة فانه جعل العذاب يأتيهم من
الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كانه اغم



كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير
ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله
ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح شئ ما للطالب
وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل
ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم ذلك الشئ المبين كقوله تعالى ولتعظيمه
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على
احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد مبتدأ
فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله
اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز
والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل
نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذى هو صدر الاستيناف
وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان
الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستظرفة التى يظهر فى النفس عنده وجدانها
تاثر وانفعال العجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على
ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد من جهة واحدة
وهنا محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام التوشيع
بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب معه خصلتان

الحرص وطول الامل ولوادب الاختصار لقيل ويشيب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم
اولا ثم اوضح لماسبق وبسبر هنا توشيعا لان التوشيع لغة لفظ المندوف وكأنه يجعل
التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام
لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اى من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز
عن ساير افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين
له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف منه حكمه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى من الصلوة او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون الجناب او تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان تكون الدنيا
جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف
تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد
للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول

ومنه قوله تعالى

ونه



واشد كما تقول للنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان
لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا
ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي
التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي
امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ويا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا
ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب
طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الرابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين
هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قوله
الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط
كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا
تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا بعد فيها واختلف في تفسيره
فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اى في قول
الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدي الهداة به كانه علم اى جبل
مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصد وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية
لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اى وكتحقيق التشبيه
في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا وارحلنا

وقد

لجزع الذى لم يثقب نسبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد
وبياض شبّه به الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع
اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقر اذا كانا حيين فعيونهما
كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما ماتت
والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرئ القيس وبه
تبين بطلان ما قيل ان المراد به تعطلت مسافرهم فى المفاوز حتى التقت الوحوش رحالهم
واخبيتهم وكذلك نحو غير المقص فى بيت السقط فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر
لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس
غالبا مما يكرع فيه كل واحد من اهل المجلس كان يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه
لم يقبله ملك منكر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تع قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان
الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل اى لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد
علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه
من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب
لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى

عيون

حتى صح

ذلك



ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء
عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة فلما استعمل فى معنى المعاقبة
فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل
يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع
الضربان فى قوله تع وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة
الموت من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم قسمة
الاول و قوله كل نفس ذائقة الموت صح
اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى
القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم
ان هذا تقسيم للضرب الثانى كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذى يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية
فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة
الذبيانى ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه لوقوعه فى سياق النفى او عن
ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعنى لا تقدر على
استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه اى لا تصلحه على شعث اى تفرق وذميم خصال فقال
لم الله شعثه اى اصلح حاله وجمع ما تفرق من اموره اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال
المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا

وقوله افان مت فهم الخالدون بدل صح

لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقٍّ عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى
في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع
الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى
ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع
اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا
لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف
يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على
وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين
دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى
العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن
هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو
مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بان
حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا
واما المصراع الثاني فزعم المص انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم
بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال





ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المص وان المصراع تكميل وذلك لان كونه
حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة
الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب
يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره
فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه
مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن
فيه لانه لتاديه اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا
مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه
عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو
كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة ولا
حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله

ابراهيم خليلا  انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو لا اهل اتاها والحوادث جمة فاين بها تا كمد
وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنا ومثله ما ذكر في قوله
تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني
سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير انما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف
حيث ذكر في قوله اتخذتم العجل وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة
في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله ايضا كالتنبيه في قول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير
الشان محذوف يعني ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل
للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة
من السببية وربما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما
ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم
الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن
الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق
بهما كقوله ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما

ايجابا



ايجابا للوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف
في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه • يا جنتي لرايت فيه جهنما • فقوله يا جنتي
اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول
الشاعر  فلا هجره يبدو وفي الياس راحة  ولا وصله يصفو لنا فنكارمه  فان كون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون
النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة
لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او تليها
جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء
ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل لها  او غير متصلين
من الاعراب لنكتة ما القسم الثاني لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فينبغي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون لجملة لا محل لها
من الاعراب كما في قول الحماسي • وما مات منا سيد في فراشه • ولا طل منا حيث كان
قتيل  فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال
على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به
تفسيره لجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة على

معناها معرفة باعرابها بل لا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيدا للاولى اللهم الا
ان لا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم
لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اى وجوز الفرقة
الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير
جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل
وهما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا
ظاهر واما على ما ذكر في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان تكون جملة او اكثر من جملة فيح تشمل من
التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اعنى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن
التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر
ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب
او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام محل
من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب
وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل
من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه
لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما للايضاح بعد الابهام واما بكذا

وكنا



وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر يؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر
قوله يؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه
اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن
الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم
ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لانه ازالة
توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى انه
لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر
لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل
ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له
اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اى قول ابي تمام يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن

لم يذكر يؤمنون به

اى ظهر سودد اى سيادة وتمامه ولو برزتها فى زى عذراء ناهد التى الهيئة

والعذراء البكر والناهد المراة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى قول الشاعر الاخر

ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا فى جانب الفقر اراد بالغنى سعة

اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة فى التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة

بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته

له فى الاصل المعنى مع قلة حروفه والبيت الطناب بالنسبة اليه فمثل هذا الايجاز يجوز ان يكون

ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب

ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى

وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد

تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياد الهوانا واقتداء بحزمنا بصدد

رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت

وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه

عموم الافعال ايضا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب

تم فن الاول
بعونه وحسن
توفيقه

## الفن الثانى فى علم البيان

الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من البلاغة

ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد

علم م



تعريف البيان

المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر

بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف علم المعانى فلبس التقدير علم م

بالقواعد اى ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهم واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل

عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة

الدلالة العقلية لما سياتى والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى

واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح من بعض فلو عرف من ليس

له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد

الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد بطرق مختلفة

فى اللفظ والعبارة دون الوضوح مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا بالنسبة الى ما هو

اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار

على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على

ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية كما سياتى ثم لا يخفى

ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح

ودلالة اللفظ يعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء

وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا منها والدلالة هو كون الشئ بحيث يلزم من

العلم به العلم بشئ اخر والاول الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة

لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على

المؤثر كدلالة الدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير

اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبعية

والالام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى ح

وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان فى شئ ح

والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون
بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها
لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمص ترك
التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة الوضعية
اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وضع ذلك اللفظ
في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة
اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة للسامع وان كان
من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها
به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه
وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى
من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفهوم يصح
ان يشتق منه صفة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركبا لا يمكن
اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى لا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا
عرفت ذلك نقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة

الانسان





الانسان على الحيوان الناطق او جزئه او خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة
على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي
الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية
لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى
ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتختص الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل
واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست
بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء
الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم
اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على
تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق
عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد
التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزئه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت

متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى نفهم
منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر
ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان
كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون
تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل
معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة
على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء
او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكر
هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما
لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن وايما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم
واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه **وشرطه** اي شرط الالتزام **اللزوم الذهني** بين
الموضوع له والخارج عنه اي يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له
في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا كانت نسبة الخارج
الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
تكون ترجيحا بلا مرجح **ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره** الخ لو كان ذلك اللزوم الذهني

لان قانون الوضع ح

مما





مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف
في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة
الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما
ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول
الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك والظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما
يتاتى فيه الوضوح والخفاء **والايراد المذكور** اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح **لا يتاتى
بالوضعية** اي بالدلالة المطابقية **لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ** لذلك المعنى **لم يكن بعضها
اوضح** دلالة عليه من بعض **والا** اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ **لم يكن كل واحد** من الالفاظ
**دالا** عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المتراد فات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل
واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم المقتضي من قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون
عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها او دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون

من المرادفات كفهمه اياها ح

فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها صح

ووجه الاشارة انه قوله ان كان عالما بوضع الالفاظ في قوة الموجبة الكلية ونقيضها السالبة الجزئية والبعض لما اشار اليه بقوله والا لم يكن كل واحد سالبة كلية وهي ليست نقيض الموجبة الكلية فامر بالتامل حتى يحصد بان يكون الدلالة عن كل فرد اعم من ان يكون في جميعها او بعضها كما يسر

بعض منها دلالا قلنا تامل وايا ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور المعاني المطابقية في العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تفكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتي بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتي في الدلالة العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فقط لجواز ان تكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم

بهاج

بهاج

بعض ح

اهما في الالتزام ح

بالالفاظ





بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزءا للجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له وكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذا الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هنا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تشبيه المعنى الواحد بما ذكرتم لا يدل عليه اللفظ

كثير ح

عليه ح

ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا
من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنّا لمّا ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون
الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح
دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبّرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الو
ضوح هذا غاية ما تيسّر لي في هذا المقام من الكلام وهو بعدُ موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه
كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل
قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من انّ
الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم
على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على
ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدّم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز
هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها
اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس
بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه
وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها

اما اذا لا فلان عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن وهو قابل للزيادة والنقصان والشدة والضعف واما ثانيا فلان الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الاجزاء عند الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه انه في حصوله من اللفظ لا التاخر بالزمان وهو ما ثانيا فلان فقيد المعنى الواحد بما تؤدية الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا تغيره باللفظ ولا بد منه ليصح الكلام وهو محتاج اجرى يجري مجرى ما ذكرنا منه

عليه

# مبحث التشبيه



عليه فلم يجعل مقصودا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم
فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام
في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب ولا قرب ان يقال
علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات
الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي
يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولمّا كان هو اخصّ من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان
على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات
بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما
يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه
في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على
مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه
التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمروا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد هٰهنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على
وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر
لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد
فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه وعند المص هو الدلالة

فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية وقدّم التشبيه على المجاز فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه

وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه

فمعنى التشبيه في الاصطلاح

على مشاركة امر لاخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمروا وجاءنى
زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية
وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لاخر عند المص
لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقى على ما سيحقق انشاء الله تعالى فدخل فيه اى فى تعريف
التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد
كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثانى نحو قوله تعالى صم بكم عمى بحذف
المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما
تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به
المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق
وتفصيل فى اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هنا فى اركانه اى البحث فى هذا
المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهى اربعة طرفاه يعنى المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفى الغرض منه وفى اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما
باعتبار انها ماخوذة فى تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى بالكاف ونحوه
واما باعتبار ان التشبيه فى الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد فى الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان
وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين

ومن الغرض منه

مبحث طرفى التشبيه

ولجب



ولجبا لبنة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعنى المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس
كالخد والورد فى المبصرات والصوت الضعيف والهمس فى المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج
عن فضاء الفم والنكهة وهى ريح الفم والعنبر فى المشمومات والريق والخمر فى المذوقات والجلد الناعم
والحرير فى الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك
لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
فى العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله
اما حسيان كالعلم والحيوة فوجه التشبيه بينهما كونهما جهتى ادراك على ما سيجيئ تحقيقه
او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع
فان المنية اعنى الموت عقلى لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع حسى والثانى مثل العطر
وخلق رجل كريم فان العطر هو الطيب محسوس بالشم والخلق هو كيفية نفسانية تصدر عنها
الافعال بسهولة عقلى وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعنى العلم المستفاد
من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول المحاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة فى الظهور والمسك
كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء فى الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة
فيصح التشبيه ح ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا

بالقوة العاقلة نحو الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا
للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا
او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان
وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب
اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه
الحس لان الحس انما يدرك ماهو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به
لكن مادته التي يتركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اي ماهو غير مدرك بها اي باحدى الحواس الخمس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني
والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول اتقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارق اليمن وسهام محددة النصال
من السن السيف اذا احده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان
انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما



يجب التنبيه له في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل
وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم ينتج بها الحساس
قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست ايضا مما
لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ~~فيهما واختراع الاشياء~~
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها كانسان له جناحان ورأسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة
وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت
بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء
يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع
وما يدرك بالوجدان اي دخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات
كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا
من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
افة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
او الشهوانية ما هو خير عندها وكادراك كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك

الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة

البواقى فهذه مستندة الى الحس واما العقلى فلا شك ان للنفس العاقلة كمالا وهو ادراكها
المجردات اليقينية وانما تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فان اللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذلك الالم وهذا ظاهر واما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدى المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان
فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا وتخييلا والا فزيد
والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد
بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين
فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس
والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل
نحو ما فى قوله اى مثل وجه التشبيه فى قول القاضى التنوخى وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهى الظلمة
والضمير لليالى او للنجوم والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته بصدود
او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين وتأبى حديثه الاسماع وكان
النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة
غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على

طريق

مبحث وجه الشبه



طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة
فلا يهتدى الى الطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور
لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له
سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى
مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم ببياض المشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواده
متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده
بحسب الابصار فظهر اشتراك النجوم بين الدجا والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بملون متلونا وعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فيه بيان كثرة السنن حتى كانت
البدعة هى البدعة التى تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه
والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هنا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم
يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه

واظلام صح

كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا
والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو
استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزء
منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما
او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين ولا محال يكون معنى قائما بهما ولذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية
اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس
كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين
اللتين تتلاقيان تتفرقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية
واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع
المربع وذلك والمقادير جمع مقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان تكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة واحترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة
عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع

الحصولين

والمقادير صح



للحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة
من مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة
والانحناء والتقعر الداخلة تحت الشكل وغيرها ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية
والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع
للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا ويحسب الاختلاف في صلابة المقروع
وملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قطر المنفذ او ضيقه او سعته في النوائب كما في المزامير
الملتوية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من
الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة
والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من
الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة
او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة
سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي
اوائل الملموسات التي تنفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها الكيفيات

والتحدب صح

بها

عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع عن سورتها في حدوث المزاج وتولد المركبات منها

والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات

والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة

كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك

والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض والبعض ارفع والملاسة وهي

كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن

ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون

قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين

وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم

ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مدافعة محسوسة

توجد فيه مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه

جسمه هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا

فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي المذكورات كالبلة والجفافة

واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على

حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة

بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاداء وقيل هو

ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة

كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء

عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم الثابت المطابق وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى

ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب

ما يمكن فيها ويقال فيها الصناعة والغضب وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو

ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر

الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وتعرف بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها

الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق

دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك

واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي

لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس

فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق

على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبهة

بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر

بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود

او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة

الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة

من امور مختلفة او تركيبا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح

وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف

على اما واحد او بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد وغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد

واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف

المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة

او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه

عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضاً اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان
وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي
طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه
والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من
غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ
من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا
جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين
وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه
التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك
فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو
المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر
وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون غير عقلي لان المهم

قد عدل



٢٨٠

فقد عدل عن التحقيق الى التسامح كما نرى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي
او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصار سبعة اقسام وكل منها طرفاه ثمانية وعشرين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنا عشر قسما ويبقى ستة عشر قسما فالواحد
الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء
ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات
فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر
والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرءة هي على وزن الجرعة الشجاعة
ويقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها
الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن رؤية فيمتنع اشتراك الاسد فيه
بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه
وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية
سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا الشرط يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك
للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين
الاشيا واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء
بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا
نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعمل
على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور

اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ح

مثال للعراء عن الفائدة وفي الكلام لف ونشر مرتب

٢٤

فيما المشبّه عقلي والمشبّه به حسّي فبالعلم يوصل الى الحقّ ويفرق بينه وبين الباطل كما انّ
بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء **والعِطرُ مُحْلى شخصٍ كريم** فيما المشبّه محسوس والمشبّه
به معقول وفي الكلام لفّ ونشر وهو ظ وفي وجه بعض الامثله قادح لما فيه من شائبة التركيب
كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي تقتدر
بها على ادراكات جزئيّة كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما
طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين
العلم والحيوة الانتفاع بهما كما انّ وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا
**والمركب الحسّي** من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان
الحسّي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسّيين لكنّه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه امّا مفردان
او مركّبان او احدهما مفرد والاخر مركّب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصّص هذا
التقسيم بوجه التشبيه المركّب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبّه
او المشبّه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد
كالاسد مفردان لا مركّبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في
الانسانيّة واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدّة اشياء مختلفة او الى عدّة
اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبّها او مشبّها به او وجه تشبيه ولذلك
ترى صاحب المفتاح يصرّح في تشبيه المركّب بالمركّب بان كلا من المشبّه والمشبّه به هيئة
منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنا منتزعا من عدّة اشيا لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه

مركبين





مركبين بالمعنى المذكور لانّ تركيب الطرفين بهذا المعنى ان تقصد الى متعدّدين وتنتزع منهما هيئتين
ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمّهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركّبا فلينامل اعني بمعنى ح
وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد
اما ان يكون في حكم الواحد لكونه امّا حقيقة ملتئمة وامّا اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة
واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركّب الحسّي **فيما** اي في التشبيه الذي **طرفاه**
**مفردان كما في قوله** اي كوجه التشبيه في قول أُحَيحَة ابن الجُلاح او قيس بن الاسلت **وقد**
**لاح في الصبح الثريّا كما ترى كعنقودِ ملاحيّةٍ** الملاحية بضمّ الميم عنب ابيض في حبّه طول
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت **حين نوّرا** اي تفتّح نَوْرُه كذا في اسرار البلاغة يقال
نوّر الشجر وانار اذا اخرجت نَوْرَها **من الهيئة** بيان لما في قوله كما **الحاصلة من تقارن**
**الصّور البيض المستديرة الصّغار المقادير في المرءا** وان كانت كبارا في الواقع **على الكيفيّة**
اي تقارنها حال كونها على الكيفيّة **المخصوصة** منضمة **الى المقدار المخصوص** والمراد بالكيفيّة المخصوصة ح
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة
من التقارب والتباعد على نسبة قريبة ممّا نجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا من تفسير الكيفيّة جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبّر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنّف قد جمع صح
وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانّه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريّا والعنقود اعني مالهما
من الطّول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفيّة الشكل المخصوص لانّ الشكل من
الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا
التشبيه الى عدّة اشيا وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا انّ الطّرفين مفردان لانّ
المشبّه هو نفس الثريّا والمشبّه به هو العنقود حين تفتّح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيّدا

والنه لا يقتضي التركيب فيها اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان
مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تساقط
بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه
مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر كما ستطلع عليه في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه
الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قد قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه
لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم
بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار
النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها
بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة
ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب
فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة
السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال
احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك
الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال

السيوف



السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت
اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها
واما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة
للمصدر معناه انه على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع ومثل هذا كما
يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى
المصدر على ما سبق الى الوهم و المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب
كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به
مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء
في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من
الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين
احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني
ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن
المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم
بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له

راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت فى يد الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعنى كما لابد فى الاول من ان تقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى الثانى لابد من اختلاط حركات مختلفة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى الاسفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف فى قوله اى قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اى قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز وينذر فلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة التحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء تميلها تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب فى هيئة السكون كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب فى صفة كلب يقعى اى يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق من جبل الله لا من جدل الانسان والجدل الفتل من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر

في صفة



فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل نظرا الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطى فانه من قريب التناول يقع فى نفس الرائى للمصلوب لكونه امرا جمليا المركب العقلى من وجه التشبيه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه التشبيه والمعنى المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة الياء فى قوله باتصال ليستقيم التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم

الكشاف بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم قلنا تأمل فان قيل هذا يقتضي ان يكون
بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين
يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بان يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم
قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء
لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر ذلك من الجمع بين الصفتين من غير قصد
الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء
في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد
الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس
من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم
قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين
احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان
يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف **والمتعدد الحسي كاللون
والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد** اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب **في تشبيه طائر بالغراب
والمتعدد المختلف** الذي بعضه حسي وبعضه عقلي **كحسن الطلعة** الذي هو حسي **ونباهة الشان**
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي **في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع** الشبه

اى الثالث



اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه **من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه**
اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للآخر **ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح**
اي اتيان ما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح **او تهكم** اي تسخر واستهزاء
**فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم** كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم
وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك
انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة
الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله تعالى في قول الحماسي اتاني من ابي
انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي فان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان
والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا تمليح
ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما يضاد الاخر لا يكون ههنا
من الملاحة والتهكم في شيء فح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا
قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه
لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضد بضده بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة
وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل
لكن نزلنا منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يحصل

في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح
او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وادواته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم
لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا
على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت
والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كساير ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف
اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان
واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير
او كصيب كمثل ذوي صيب بحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل
الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا
ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل
لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف

فيما يلي المشبه به الكاف ح





التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم
للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك
خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصار الله مقدر ولي الكاف كمثل
ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصار الله
بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار ح
الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار
انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني
مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون
المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظيرا لقوله تعالى او كصيب
من السماء وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه
به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون
المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي داير بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا
ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار
الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول
عيسى على ما هو صريح لكن المراد الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم اذ حواري

هو ح

الرّجل صفيّه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اى قد يلى نحو الكاف غير المشبّه به وذلك اذا
كان المشبّه به مركبا لا يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى
مثل الذين حمّلوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبّر
عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل اعنى الحال والقصّة العجيبة الشّان نحو واضرب لهم مثل الحيوة
الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدّنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحّل تكلّف لتقديره بل المراد تشبيه حالها
فى نضرتها وبهجتها وما يتعقّبها من الهلاك والفناء بحال النّبات الحاصل من الماء يكون
اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيّره الرّياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف
محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبّه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله او كصيّب قلت هذا تقدير
لا حاجة اليه فلا ينبغى ان يعرّج عليه بخلاف قوله او كصيّب فان الضمائر فى قوله يجعلون
اصابعهم فى اذانهم لا بدّ لها من مرجع قال صاحب الكشّاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيّب لان الاعى الكيفيه المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد
يتاتّى به التّشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدّنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس
الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحّل لتقديره ومما هو بيّن فيه هذا قول لبيد وما النّاس
الّا كالدّيار واهلها بها يوم حلّوها وغدوا بلاقع لم يشبّه النّاس بالدّيار وانما شبّه وجودهم
فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا
كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير
مثل لا يقال لان المشبّه به ليس ذوات ذوى الصيّب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبّه به ذوات ذوى الصيّب بل مجموع القصّة المذكورة



كما فى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل
ذوى صيّب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى
قوله كمثل الذى استوقد نارا قليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل
ماء على حذف مضاف فالمشبّه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سهى سهوا بيّنا وقد يذكر فعل ينبئ عنه
اى عن التّشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قويّة لما
فى علمت من الدّلالة على تحقّق التّشبيه وتيقّنه وكما فى حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدّلالة على الظن دون التحقّق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد
ليس بحيث يتيقّن انه هو هو بل يظنّ ذلك ويتخيّل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التّشبيه نظر للقطع
بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا
فانه انما يكون على تقدير اداة التّشبيه سواء ذكر الفعل ام لم يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل
انه ينبئ عن حال التّشبيه فى القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التّشبيه فى الاغلب
يعود الى المشبّه وهو اى الغرض العايد الى المشبّه بيان امكانه يعنى بيان ان المشبّه امر ممكن
فى الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدّعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق
الناس بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع
لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النّوع الى ان يصير كانه ليس
منها فاحتجّ لهذه الدعوى وبيّن امكانها بان شبّه حاله بحال المسك الذى هو من الدّماء ثم انه
لا يعد فى الدّماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التّشبيه فى هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك

واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال قد فاقها حتى لا يعدّ منها فكذلك شبّهه
بحال المسك وليسمّ مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان
حال المشبّه بانه على اىّ وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد اذا علم لون المشبّه
به دون المشبّه والّا لم يكن لبيان الحال لانها مبيّنة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبّه فى القوة
والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدّته اى شدة
السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبّه فى نفس السامع وتقوية
شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيّات اتمّ منه بالعقليات لتقدم
الحسيّات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهّم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده فى قوله ويوم كظلّ الرمح قصّر طوله دم
الزقّ عنّا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصوّر وكلمح
البصر وكانه ساعة لا يجد فيه ما يجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب
ابى نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا همّ بشىء لم يزل ذلك عن ذكره
وقصّر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شىء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه
من انشاد قوله اذا همّ القى بين عينيه عزمه ونكّب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض
الاربعة تقتضى ان يكون وجه التشبيه فى المشبّه به اتمّ وهو به اشهر اى وان يكون المشبّه
به بوجه المشبّه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما يقتضى كون المشبّه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبّه
عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبّه به اتمّ وكذا بيان حاله لا يقتضى

عبارة عن الخمر



الا كون المشبّه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين فى السواد لان الغرض مجرّد
الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتمّ بل هو يقتضى كون المشبّه به على
حدّ مقدار المشبّه فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعيّن مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه الشبه ادخل فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول
واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتمّ الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قيل لم خصّص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف
لا يقتضى الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين
مع ان السواد فيها ليس اتمّ منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد ~~ولان الهيئة المشتركة بين وجه~~
~~المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتمّ منه فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد~~
ولان الهيئة المشتركة بين وجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست فى السلحة اتمّ ولا هى بها
اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبّه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض
اوفى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبّه به ان يكون اعرف بجهة
التشبيه من المشبّه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبّه به لبيان مقدار
المشبّه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه فى معرض التزيين او التشويه لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشىء بما يساويه التقرير الا بلغ او فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا لامتناع وقوع المشبّه به وهو البحر
الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبّه بصيرورته كالممتنع لمشابهته
اياه او بصدد معلّق للوجه الاخراى نظرا لندرة حضور المشبّه به فى الذهن اما مطلقا
او عند حضور المشبّه بمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكر الشارح العلامة
قطب شيرازى

السلحة العذرة

منصوب على انه مفعول له للابراز اى ولا لابرازه فى معرض ... نظرا الى المتقدم

وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف حالا
خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه
وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما
فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا ويحتمل لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه
المقصد الذى توجه اليها التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب
ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه
او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه حال
فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص
بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد
استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه
وجه اسود بمقلة الظبى وتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او
استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن
اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى
العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه

اللازوردية منسوب الى اللازورد وهو الحجر المعروف لكونه على لونه منه



لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعنى بها الازهار الحمر التشبيه باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين غاية
التباعد وجه اخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم يستولى
عليه اليبس وبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان
احدهما ايهام انه اتم من المشبه فى وجه الشبه وذلك فى التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اى كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن
غرته بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال لغرة الشئ ولاغر واكرمه دعوة الصباح لبياضه
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء
وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المديح والضرب الثانى بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجايع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذى ذكرناه
من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص فى وجه الشبه
حقيقة كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه
الى المشبه به بالزيادة فى وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين فى امر

بيان الاهتمام به

من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان اولم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم بعضهم لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز في ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير اعني من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى الايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه فمتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه التشبيه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر

في اقسامه

٢٨٩

تقسيم باعتبار الطرفين

في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكرها هنا الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكونه رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرأة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤسنا البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد

والمشبه بمركب ... بالمركب

الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكأنما المريخ والمشتري قدامه
في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة
لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يبين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف
الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه
به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المتفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال
في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء
النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما
فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب
من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت
على راسه شجرتا غضا والفرق بين المفرد والمركب احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة
الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود

المفتاح ح

المنو

٢٩

نحو ح

وقوله كان اجرام النجوم ح

المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كأن مثار النقع وقوله
كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه
الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى ما لا يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة
بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه
الارض كيف تصور اي تتصور فحذف التاء الاول يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا اذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة
فكأنما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به
ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد بالليل المقمر
فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في عبارته من تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياده
الطيور كأن قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو اردء
التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي
اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين
التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر
الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم

وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك ح

الطرائف لبناء عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد
طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري باتَ نديما لي حتى
الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد
منظم او بَرَدٍ هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور فشبه ثغره بثلثة اشياء
وهو قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن بَرَدٍ وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي
كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا
ان يقال كانها في بيت البحتري يدل على ان تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله
تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته
تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب ظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبى
ونيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب
وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد
امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه كما في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
المغير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه وهو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب
في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى

تقسيم وجه الشبه



مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما
صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه فقط ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا كما يقال ضرب النور
مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا
بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه
كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا
لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج
منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد
العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأل عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا
اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر
ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء

تقسيم للتشبيه باعتبار وجهه

الى وجه التشبيه نحو زيد الفاضل اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه
وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا
يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه
كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن
بن سهل سيصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في حالة الغضب صدفت عنه
اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك
اي اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله اصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله
وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا
وصف الغيث بانه يصيب جثته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه
اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه وصف المشبه
وحده كقولك فلان كثير ايادية لعده وصل مواهبه الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكانه تركه
لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه يستتبعه
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم
للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه التشبه في هذا
التشبيه لازم للحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي



ما ذكر صحيح



هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا من حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وتشبيه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حين قسموه
الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هنا يعني ان ذلك التسامح
ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة
مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي
والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا
ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يؤيد
على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي
وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه
وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد وهو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية
المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي
وظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان
الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل

تقسيم آخر للتشبيه

يشتمل على المجمل وشيء اخر وبهذا كان العلم اعرف من الخاص فوجب تقديمه في التعريفات الكاملة
وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل
النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يمعنه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم
والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا
اى وكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل
حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه
تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اى تكرر
المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في
الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن
مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه
مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور المؤدي
الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر
على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال
كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه
اى هو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر

لعدم



لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادى الرأى وعدم الظهور يكون لامرين اما كثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق
وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولهذا لا يقع في نفس الرأى للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد
ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اى او لندور حضور المشبه به اما
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا
وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة
الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه
ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه
به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومتى ما ينتقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه
اى في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه
والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض
وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اى التفصيل
على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها كما في قوله اى قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا

الرديني الرمح منسوب الى ردينة
مصغرة وهي امرأة كانت
تقوم الرماح وتقدها

التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا
وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء
واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجه احدها ان
تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
~~واعتبر في اللهب الشكل واللون والمعاني~~ والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها
وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار
واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة
بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف
والا فدقائقه لا تكاد تضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان
التشبيه ابعد لكون تفصيله اكثر تفاصيله كقوله تع انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية فانها
عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا
الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا
غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن
من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة
اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور
في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان
المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل
وهذا احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما توصل الى المطلوب بالفهم ونظر

والخفاء

٣٩٤

والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما
يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن
حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم
تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته
بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء
الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذ نظرت الى نداك فقاسته
بما فيها وكقوله اي كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى
هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط
وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض
وهي العنبة هذه فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار
اداته اما موكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه
اي من الموكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون
وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي كالفضة في البياض والصفا
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة فعلى هذا ذهب الاصيل من حين

اذ ذهب الاصيل صفرة الشيء ذلك الوقت يعني صفرة الاصيل وتشبيه اصيل كالذهب

تقسيم التشبيه باعتبار اداته

الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل رسل لحسه الى صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماً لتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من الطيب الاوقات كالسحر قال الابوردى ليالي استجاد وفيه هواجر كما فصلت والشمس تنفس صالٍ هكذا يجب ان يعد الذهب واللجين المذكوران في بيت حصلت
لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة لبصائر النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ماذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظ ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اى في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا

تقسيم آخر





او متروكا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة يصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيد الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب فان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو في مقام الاخبار عن زيد اسد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظ فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى

اسد ح

وأسد في الشجاعة ح

عين المشبه

من حذف وجه الشبه بحمل المشبه به من حيث الظ بقي ههنا بحث وهو الفرق بين
نحو قولنا لقيني اسد يرمى ولقيت فى الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد
فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه
اذا اجرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت فى الحمام اسدا اى رجلا
شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثانى ان يكون المشبه مذكورا
او مقدرا فح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر كخبر باب كان
وان والمفعول الثانى فى باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة
لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى
عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظ لاثبات معنى الاسد لزيد
وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل هذا انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة
التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ
بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد
التشبيه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق
فالمناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثانى ايض اعنى نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا

كان



التشبيه

كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد
اسدا ولقينى منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على
ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما فى لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما فى زيد
اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايض لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر
الا بعد تامل خلافا للسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايض لفظى ثم قال
الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد
اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو
كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق
اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة
لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق
غروبها عنا وبدر الصد ود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحو فى شئ من هذه
الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى
هذا القياس وقد يكون فى الصفات والصلات التى تجئ فى هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه
فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت
لما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذى هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت ومثله

قول البحترى وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلى منه اسود مظلم فانه
ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر
المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة
العجيبة التى لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخييل انه زاد فى جنس البدر واحد له تلك
الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن المشبه به ثبت مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبنى على ان كون
الممدوح بدرا قد استقر وثبت وانما العمل فى اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول
الكاف فى هذا النحو يمتنع دخول كان وحسبت لان مقتضاهما ان يكون للخبر والمفعول
الثانى امرا ثابتا فى الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه
كقولك كان زيد الاسد اوخلافا لظن كقولك كان زيدا اسدا والنكتة فيما نحن فيه غير
ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت
سره وجدت محصوله انك تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا فى هذا
المقام كلام نذكره فى بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اى هذا
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى من مقاصد علم البيان والمقصد الاصلى انما
هو البحث عن المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز

٢ اسم

٢ مجتلبا لاثبات التشبيه نبين انه خارج عن الاصل الذى تقدم من كون الاسم

معنى مثلا قولنا هو الاسد ... خصا بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور

ولا يتصور جواز هذا ... الجنس اعنى الاسد الحقيقى فلا معنى لتقدير التشبيه

٣٩٧

الحقيقة والمجاز

فى استعماله فى غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على
ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على معنى ما وضع له فى الجملة فالتعرض
للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين
هما فى الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعى والعرفى فالتقييد
بالعقلى ينصرف الى ما فى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت
الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها
للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول
فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف
وامراة ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة
لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا
اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو قتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى
عنه لما تقدم والحقيقة فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت
تلك الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت له فى اصطلاح به يقع التخاطب
فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل
فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا
وبقوله فيما وضعت له احترازعن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا
كقولك خذ الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فى غير

فرع الدال ... ما وضع له

الى الاسمية

٣ وارهاق

وليس كذلك كالمجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له

ماوضع له فى اصطلاح التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا
الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح به التخاطب عن المجاز
الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت
هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المخصوصة والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول
اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة والمجاز على
المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا
لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد **والوضع** اى وضع اللفظ **تعيين اللفظ للدلالة**
**على معنى بنفسه** اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون
عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى
للدلالة على المعنى المجازى لا يكون وضعا **لان دلالته** انما تكون **بقرينة** فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايض عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره
لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه
الافرادى ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار
اليه بعض المحققين من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على الاستغراق الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم **دون المشترك** اى خرج المجاز لا المشترك

التعريف الذي هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل الخ بنفسه

وهو

الحقيقة والمجاز

٢٩٨

وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك وزعم
صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى
الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اما اذا خصصته
باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على
الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة
بنفسه على معنى الطهر ~~وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر~~ وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة
بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام
المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر
والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا
بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله
لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفى اكثر النسخ
بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذى هو مسمى لها موضوع فالمجاز ايض كذلك لان اسدا فى قولك رايت
اسدا يرمى موضوع ايض بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة

الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف
الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية
كان المجاز داخلا فى الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريفنا الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد
والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع له
مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الموضوع للملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه
وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية ان شاء الله تعالى **والقول بدلالة اللفظ لذاته**
**ظاهره فاسد** ومن العجايب فى هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق
العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى
فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم والمص
حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرها الفساد توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها
ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى هو
بريء عنه ثم اقول كيف حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بريء عنه والعجب هذا كلام حسن
انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان
السكاكى ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت
شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعنى ان دلالة اللفظ على معنى دون

معنى

الحقيقة والمجاز



معنى لا بد لها من مخصص لتساوى نسبته الى جميع المعانى فذهب المحققون الى ان المخصص
هو الوضع ومخصص وضعه بهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظ ان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعرى من انه تع وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحى او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة
من الناس او بخلق علم ضرورى فى واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو
ذات الكلمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى اختصاص دلالة اللفظ
على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى
لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم
كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل
لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازى
دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من لفظ واحد
هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع **وقد تاوله** اى القول
بدلالة اللفظ لذاته **السكاكى** اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
علمى الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى نفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم

بها اذا اخذ في تعيين شئ مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة

كالقصم بالقاف الذي هو حرف رخو لكسر الشئ حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف

ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى وهو نوع من المشي فيه

تمايل لما في مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال

الطبيعية اللازمة وقس على هذا **والمجاز** في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا

تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى

انهم جازوا بها وعدوها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص

ان الظ انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان

سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شئ باسم يغاير

اعتبار المعنى في وصف شئ بشئ كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار

التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى

بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون

التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار

المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على

تسميتهما بغيرهما من الاسما فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك

المعنى في غير المسمى فالمجاز **مفرد ومركب** وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر

فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد **اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت**

**له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم**

**ارادته** اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة

قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا

كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت

ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله

المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس

بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا

اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان مجازا **فلا بد من العلاقة** المعتبر

نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة **ليخرج الغلط**

من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس

على وجه يصح لعدم العلاقة **ويخرج الكناية** ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته

لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل

في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا

والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة

حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ

الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب

في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد

انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا

يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية

معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى

فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف

المجاز المفرد

الكسر الشئ من غير ان يبين والقصم ... الذي هو بشدة

حاجتي به

المخصوصة

وقد يكون مرتجلا

المستعملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة

المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقى فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق
الدابة فى العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة فى الشرع على كل
دعاء وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى خاص وهو ما يتعين
ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير ذلك او عرفى عام لا يتعين
ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان
الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع واما
المجاز فلان الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا فى غير ما وضع
له فى ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح
الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعنى ان
لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية
وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعنى اذا استعمل المخاطب
بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفى الدعاء يكون مجازا
وفعل للفظ والحدث يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفى الحدث يكون مجازا ودابة لذى الاربع والانسان فانها فى العرف العام حقيقة
فى الاول مجاز فى الثانى فاذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل
نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقى والمجازى والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فالاستعارة
لعلاقة المشابهة
على هذا هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رايت اسدا

يرمى





يرمى وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى على استعمال اسم المشبه به فى المشبه
وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه
به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فهما اى المشبه به والمشبه [illegible] اى لفظ المشبه
به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة لكن
من شان النعم ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة
الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف نسعت اليد فى البلد
والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى اليد وبها تكون الافعال
الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه
الصلوة والسلام المؤمنون تتكافا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اعنى مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين
فى تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكر الشيخ فى اسرار البلاغة
ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحتمل من القبول وههنا كذلك
اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية فى المزادة اى فى المزود الذى يجعل
فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة

كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على

وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبر العرب نوعها ولا

يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق

المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها

مثلا يجب ان يثبت من العرب انهم يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق

الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع

العلاقة المعتبرة كثيرة بل تنتهي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير

ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية

على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه

يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على

ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة

في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون

الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص

كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد

بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منها جزءا منه وعكسه

اي عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تع يجعلون

اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة

كانه جميع الاصابع في الاذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه

تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية

الشيء

آحاده

السبب ح

صارت بدل

جعل





الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح

في امثلة السبب باسم المسبب فلان اكل الدم وقال الله سهو لانه من تسمية المسبب باسم

المسبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم

او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو

واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية

الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا

اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال

فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو

واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة اي يحل فيها الرحمة او تسمية

الشيء باسم الته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لاله الذكر

ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا

الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها

لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظ

لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه

لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال

الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو

ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل

بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول

او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى

قوله سم ح

اي

كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على
وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا
يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت من العرب انهم يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق
الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع
العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير
ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية
على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على
ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون
الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منها جزءا منه وعكسه
اي عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة
كانه جعل جميع الاصابع في الاذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية

الشيء



[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] ای الی [illegible] جبية عن الدم
او ما [illegible] وعليه في الزمان الماضي نحو
واتوا اليتامى اموالهم [illegible] اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية
الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا
اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال
فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية
الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا
الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظ
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولاشك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول
او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير ما يتصف بالمعنى

كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة [illegible] على
وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلـ[illegible] ولا
يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجـ[illegible] لا طلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نو[illegible] ها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت من العر[illegible] او يسمع الطلاق
الغيث على النبات وهذ[illegible] النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع
العلاقة المعتبرة كـ[illegible] لم فذا اورد ههنا تسعة غير
ما سبق اولا في ا[illegible] سببيه الصورية واطلاق الراوية
على المزادة لعلاقة [illegible] المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على
ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون
الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منها جزءا منه وعكسه
اي عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله [illegible] في قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة
كانه جميع الاصابع في الآذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية

الشيء

آحاد
السبب ح
صارت بدر
جعل



المجاز المرسل

الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة السبب باسم المسبب فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم
المسبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم
او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو
وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية
الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا
اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال
فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية
الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا
الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظ
لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل
بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول
او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى

قوله م ح
اي ح

الحقيقى بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الموضوع له الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا نشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقران للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما فى الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة وللراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر فى الجملة وهذا معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة

الاستعارة

وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه لمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد به اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت هى فيه حسا او عقلا بان

يكون



الاستعارة التحقيقية

يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسى كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالتقليب والحذف مقذف اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة وبنالة وتمامة له لبد اظفاره لم تقلم لبد الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن

تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به
نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع المعنى ح
له لم يصح تشبيه معناه بالموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في
قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر
لانا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فيما وضع لا
بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة
حمله على زيد ولا دليل لهم على ان الالة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد
كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيدا اسدا وقعت
اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى ذلك وانما يجب
اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع التشبيه بحذف اداته
فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا قصدا الى المبالغة قلت
استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني لا نم وجوب المصير الى ح
انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع
كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على
ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد
علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ على صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
عليه الصلوة والسلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول
اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في لقيت اسدا اي شجاعا

كالاسد

الحقيقة الاستعارة

۳۵۴

كالاسد وانما اذا حذف المشبه بالكلية لكن اتى بوجه التشبيه نحو رايت اسدا في الشجاعة
ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ما بدا برجها اكتنان فنبه اشكال لان ترك
المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة
وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط
والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت
اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط
الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف في
ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور
ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة
في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة اللفظ ح
في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وليس هذا كذلك
على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه
قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه

قد شارك العذب فى منافع واكثافر خلو عن المنفعه فهو فى طريقه قوله تعالى فهى
كالحجاره او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير
من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين
للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اى الاستعارة
مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا فى ان الاستعارة
مجاز لغوى ام عقلى فذهب الجمهور الى انه لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا فى قولنا
رايت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص لا للمشبه اعنى الرجل
الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة
اللغة فح يكون استعماله فى المشبه استعمالا فى غير ما وضع له لقرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح
فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا او
فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على
زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل
فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا انه مجاز باعتبار
ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم صرحوا ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه

انه مجاز

مع

الحقيقة الاستعارة

٣٥

من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما قصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين
ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
مجاز عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد
ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جوابا لما استعمالها اى استعمال الاستعارة فى المشبه
استعمالها بدل
كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم يطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة
لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة
ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما
انه جعله اسدا لان
لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة
واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما
وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اى ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به صح
التعجب فى قوله اى قول ابى الفضل بن العميد فى غلام قام على راسه يظلله قامت تظللنى
اى توقع الظل على من الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب ويروى

فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب من ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان كالقمر فى الحسن ورد بانه لا ينافى اى ردهنا الدليل بان ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها مستعملة فى الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجراءة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة وما يتلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجراءة والقوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه فى البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كلما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة

فتارق



الاستعارة الحقيقية

تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على التاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل فى الكذب وايضا لابد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى الموضوع له دلالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكى ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل المقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضى العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر فى البخل وسحبان فى الفصاحة وباقل فى الفهاهة

والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل م

وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود ويتاوّل فى حاتم فيجعل كانّه موضوع للجواد
سواء كان ذلك الرجل المعهود من طيّ او غيره كما جعل اسد كانّه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتّصف بالجود لكن استعماله فى غير المتعارف يكون
استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة
لانها مجاز ولا بدّ لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما
فى قولك رايت اسدا يرمى او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان
تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا فانّ فى ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران
فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف
لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون الى الطاعة بالسيوف او معان
ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحّة كونه
قسيما لقوله او اكثر وبهذا ظهر فساد قول من زعم ان قوله او اكثر شامل لقوله معان
فلا يصحّ جعله مقابلا له وقسيما كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على
اضمار ربّ وبالرفع على انه مبتداء موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح
وخبره قوله تنكفى من الكفاء اى انقلب والباء فى قوله بها للتعدية والمعنى ربّ
صاعقة من حدّ سيفه يقلبها على رؤس الاقران خمس سحايب اى انامله الخمس
التى هى فى الجود وعموم العطايا سحايب اى نصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم
بها والمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع
القلة والكثرة تستعار للاخرى لمّا استعار السحايب لانامل الممدوح ذكر ان هناك

وكل مجاز

وعموم

صاعقة



صاعقة وبيّن انها من نصل سيفه ثم قال على رؤس الاقران ثم قال خمس سحايب
فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحايب الانامل
وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الجامع
وباعتبار اللفظ وباعتبار الاخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار والمستعار له
قسمان لان اجتماعهما فى شيء اى اجتماع الطرفين فى شيء اما ممكن نحو
احييناه او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى
وهو جعل الشيء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المط والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شيء وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه او من كان ميتا فاحييناه ولنسم هذه
الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم لعدم غنائه هو بالفتح النفع
اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم
فى شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التى
تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل او العاجز
او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شيء قال المص ثم الضدان ان
كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى
بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لان افعاله

تقسيم الاستعارة

الثلثة صح

منه صح

للموجود صح

المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى
ضدها وكنا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال
انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما
العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم
احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى
فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولنسم هذه
الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من
العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي في الاستعارة
التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو
فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور
المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها
وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع
هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة
الصيحة التي تفزع عنها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل

والمعنى

تقسيم الاستعارة



الاستعارة التحقيقية

والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد
الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع
بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه
وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد
والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف لا الانسان
مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص
الوصف الكائن في طار مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارة وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته
استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى
مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد
والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا نطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه
يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وتقديره في غير هذا الفن ان جزء الماهية

لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه التشبيه انما جعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا
في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو
من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه
بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة
لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوميهما
وهو الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد
للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار
البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة
وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع بينهما
داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة من اوصافها واما
المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المعنيين

والمجموع



تقسيم الاستعارة

والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها
التي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون
تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا
له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود
اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج
الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس
واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل
مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى فم الفرس بهيئة وقوع
الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت فهل يجوز ان يقال انه شبه هيئة العنان في القربوس
ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى
يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرنا اولا لان الركبتين لما صارتا في الشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل
الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان
اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا

تقسيم الاستعارة
هي الغريبة
ممتدا الى جانبي
ركبتيه بدل
والركبتان بدل

مِنْ مِنًى كلَّ حاجةٍ ۔ ومسَّح بالاركانِ من هو ماسحُ ۔ وشُدَّت على دهم المهارى رحالنا
ولم ينظر الغادى الذى هو رائحُ ۔ اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطى الاباطحُ ۔ الدهم جمع الادهم وهى السوداء والمهارى جمع مهرية وهى جمع الابطح
الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح وهو مسيل الما
فيه دقاق الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند
طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر السايرون فى الغداة
السايرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة
المضى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية
السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه سيرها
بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعنى قوله سالت الى الاباطح دون المطى
او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق
ويتبين امرهما فى الهوادى وساير الاجزاء يستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل
والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل والاعناق
كما فى قول امرئ القيس ۔ فقلت له لما تمطى بصلبه ۔ واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد صدر
شيئ فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا اراد ان يصفه
بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل
به والظ ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار تقسيم الاستعارة

الثلثة

٣١٠

الاستعارة الحقيقية

الثلثة اى المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار
له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه
اربعة اقسام والجامع فى الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع صح
ستة اقسام ولهذا اشار بقوله لان الطرفين ان كان حسيين فالجامع اما حسى
نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى
خلقه الله تعالى من حلى القبط التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة سبكتها بدر
التى اخذها من موطئ فرس جبرائيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان
على شكل ولد البقرة وهنا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل
والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر ومما عدَّ
السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار
له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو فى النار اقوى والجميع حسى والقرينة
هو الاشتعال هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عليها بخلاف
المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ
النار فى البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثانى تشبيه انتشار
الشيب فى الشعر باشتعال النار فى سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه هذه
الاستعارة تصريحة لكن الجامع فيها عقلى وامّا عقلى عطف على اما حسى يعنى ان واما عقلى
الاستعارة التى طرفاها حسيان والجامع عقلى نحو قوله الليل نسلخ منه

ومنه

النهار وفائدته المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء
عن مكان الليل وموضع الظلمة وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر
اى حصول امر عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور
الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي
الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اى كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الطارئ عليه الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد
القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في الظلام
لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب
بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار
تميزه عن ظلمة الليل ~~من النهار~~ وبان الظهور هيهنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي
وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو
ذؤيب وعيرها الواشون انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار
له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما
وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب من الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم
مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد

في العادة



الاستعارة الحقيقية

في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان
~~والعادة تقتضي بطول الزمان~~ والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون
بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا
يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل
بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهوى ففاجاه الظلام كما
لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى
الكسر فلهذا جعلوا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك
لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر
الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء
النهار فليتامل (واما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا
كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشان) وهي عقلية وقد اهمل صاحب
المفتاح هذا القسم لندرته وفرعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر قال ولان الاستعارة مبناها
على التشبيه تتنوع على خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة (و) عطف على قوله وان كانا حسيين اى وان لم يكن الطرفان حسيين

وصما اى الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لما اعتبر التشبيه فى المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجئ من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور فى هنا التشبيه هو الموت والرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فتكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر ولاشك ان عدم ظهور الافعال فى الموت اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له اما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت عليهم الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسى والمستعا

سامجرد التعبير والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد





له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اى الطرفان مختلفان والحسى هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهومها او عروضه لها دون الحرف وهو ظ واما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير

تحرى باعتبار اللفظ تقسيم للاستعارة

متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك وكم تقع اوصافا البتة وهم اضافة خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهي ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظ فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني يرجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما ستشير اليه

وحينئذ فالاستعارة تكون في جميعها تبعية صح



الاستعارة الحقيقية

فيقدر التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ويصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني وذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في المجرور هنا اعني ذكر المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة

نوعان بد

اي موسى صح

الى حصليهم

في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة م

على مذهبه سواء كانت اصليّة او تبعيّة غاية ما فى الباب ان التّشبيه فى التبعيّة لا يكون فى نفس مفهوم اللّفظ نعم هنا موجه على ان يكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلّة الغائية ولم يصرّح بغير المشبّه ودلّ عليه بذكر ما يخصّ المشبّه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية فى شيء وكذا يصحّ على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبّه اعنى المشبّه واريد المشبه به اعنى العلّة الغائية ادعًا بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعيّة فى ذلك انه شبه ترتبا لعداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلّة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبّه اللام الموضوعة للدلالة على ترتبا لعلة الغائية التى هى المشبّه به فجرت الاستعارة اولا فى العليّة والغرضية وتبعيتها فى اللام كما مرّ فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العليّة والحاصل انه قد يكون التّشبيه فى امثال ذلك فيما دلّ عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف فيه قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلّم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعيّة ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعيّة فى الاوّلين اى فى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحقّ لنا فى امام ونحو قول القطامى لم تلق قوما هم شرّ لاخوتهم منا عشية يجرى بالدم الوادى نقريهم لهذميات نقدّ بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنّة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة

العداوة

قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالجود والبخل



الاستعارة الحقيقية

او ارادة نفس الابنية في النسبة الينا لغة كاحمرّ وابيضّ الا تقطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريرى واقرى المسامع اما نطقت بيانا وتقود الحرون لسموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور ونحو قرى حرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى بقول الشاعر تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون للجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لان الاكثر ان تكون القرينة غير ذلك لانها الاحوال نحو قد قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبط والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لا تقترن بشيء يلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار له او قرنت بما يلايم المستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوى على ما مر فى بحث القصر والثانى مجردة وهى ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك آخذا فيه غلقت بضحكته رقاب المال

فى ذلك

تقسيم آخر للاستعارة

الاول مطلقة وهى ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اى تفريع كلام بما يلايم المستعار له او المستعار منه

بيا لغلق الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله
فى ايدى السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير
عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لايم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف
عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يلبس الانسان عند الجوع
من الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك
فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذى استعير
له اللباس كانه قيل فاصابها الله بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم فيه
مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه
الله العذاب والذى يلوح من كلام القوم فى هذه الاية ان فى لباس الجوع استعارتين
احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو
انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع
عليه الاذاقة كذا فى الكشاف ~~فعلى هذا تكون الاذاقة كذا فى الكشاف~~ فعلى هذا
تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية ~~فلا يكون~~ فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة
وهى ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فاستعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلايم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة كقولك جاورنا اليوم بحرا زاخرا

متلاطم

٣١٥

متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكى السلاح هذا
تجريد لانه وصف بما يلايم المستعار له اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم
هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه يعنى الاسد الحقيقى والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة
فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة ليس فى التشبيه وترشيحها وتزيينها بما
يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اى مبنى الترشيح على تناسى التشبيه
وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شئ شبيه به حتى انه يبنى على علو
القدر الذى يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابى تمام من قصيدة
يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علو
ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة فى السماء استعار الصعود لعلو القدر
والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهول بان له حاجة فى السماء
فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا فى السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر ما بنى
على علو المكان لتناسى التشبيه ما مر من التعجب فى قوله قامت تظللنى ومن عجب
شمس تظللنى من الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهى عنه وجه كما
سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به

مع الاعتراف بالاصل اى المشبّه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو المشبّه
اركان موجودة فى الكلام كما فى التشبيه
به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبّه ايضا اصل من جهة انّ
الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية
المشبّه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة
مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صرّح فى الايضاح ويدلّ عليه لفظ المفتاح وهو
قوله واذا كان نوامع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوّغون ان لا يبنوا الا على الفرع
كما فى قوله اى قول العبّاس بن الاحنف هى الشمس مسكنها فى السّما فعزّ امر من عزّاه حمله
على العزاء وهو الصّبر الفؤاد عزاءً جميلا فلن تستطيع اليها اى الى الشمس
الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وجب تقديم الظرف على الحصر قد سبق
فى شرح السباجه فمجيئه اولى هذا جواب الشرط اعنى قوله واذا اجاز اى فالبناء
اركان صار عدم وجوده فى الكلام كما فى الاستعارة
على الفرع مع جحد الاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل
اعنى المشبّه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبّه به فكيف لا يجوز بناء
الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى المعنى
الذى شبّه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدلّ عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه
التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدّد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد
للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله
ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدّد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبّه بها فيطلق على الصورة المشبّهة اللفظ الدالّ بالمطابقة
على الصورة المشبّه بها كما يقال للمتردّد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما

تسمية

آن زلف مشکبار بران روی چون نگار
گر کوتهست کوته از و عجب مدار
شب در بهار میکند سوی کوتهی
آن زلف چون شب آمد آن روی چون بهار







كتب الوليد ابن يزيد لما بويع الى مروان بن محمّد وقد بلغه انه متوقّف فى البيعة امّا
بعد فانى اراك تقدّم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايهما شئت
شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدالّ على هذه الصورة
فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اى المجاز
المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
فيه المشبّه به واريد المشبه وترك ذكر المشبّه بالكلية كما هو طريق الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن
التشبيه بان يقال له تمثيل تشبيه او تشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب
كما يكون استعارة فقد يكون غير استعاره وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا فانّ
هيئة التركيب فى نحو زيد قايم موضوع للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
فى غير ما وضع له فلا بدّ وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والّا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد
البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسّر فخص المجاز
المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصّواب ومتى فشا استعماله اى استعمال
المجاز المركب او التمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا
فى معناه الاصلى يسمى مثلا ولهذا اى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل
الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون المشبّه به المستعمل

فاعتمد بر

تارة اخرى

لفظ م

فى المشبّه فلو تطرّق تغييرا الى المثل لما كان لفظ المشبّه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى
هو حق المشبّه به اخذ منه عارية للمشبّه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ
الذى يخصّ المشبّه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى مضربه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل
شيئا صيغة قيل ذلك تقول له بالصّيف ضيّعت اللبن بكسر التا لخطاب لان
المثل قد ورد فى امراة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيّعت اللّبن بالصيف على
لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ويكون المثل ممّا
فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصّة اذا كان لها شان عجيب
ونوع غرابة كقوله تع مثلهم كمثل الّذى استوقد نارا اى حالهم العجيبة الشان وكقوله
تع ولله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله تع مثل الجنّة التى وعد المتقّون
اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصّة الجنّة العجيبة **فصل** فى تحقيق معنى
الاستعارة بالكناية واستعارة التّخييلية قد اتفقت الاراء على ان فى مثل قولنا
اظفار المنيّة نشبت بفلان استعارةً بالكناية واستعارةً تخييليّةً لكن اضطربت
فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللّفظان ومحصّل ذلك يرجع الى
ثلثة اقوال الاحد ما يفهم من كلام القدما والثانى ما ذهب اليه السكاكى
وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانتا عنده امرين معنويين غير
داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها
وتكميلا للمعانى التى تطلق هى عليها فقال **وقد يضمر التّشبيه فى النّفس** اى فى نفس

المتكلم





المتكلم **فلا يصرّح بشئ من اركانه سوى المشبّه** فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها
قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية
**ويدل عليه** اى على ذلك التّشبيه المضمر فى النّفس **بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه
به** من غير ان يكون هناك امر متحقق حسّا وعقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر **فيسمّى
التشبيه** المضمر فى النّفس **استعارة بالكناية او مكنيا عنها** امّا الكناية فلانّه
لم يصرح به بل انّما يدلّ عليه بذكر خواصّه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة **ويسمّى اثبات ذلك الامر المختصّ بالمشبّه به للمشبّه استعارة
تخييليّة** لانه قد استعير للمشبه به ذلك الامر الذى يخصّ المشبّه به وبه يكون كماله
او قوامه فى وجه الشبه ليخيّل انه من جنس المشبّه ثم ذلك الامر المختصّ بالمشبّه به
المثبت للمشبّه على ضربين احدهما ما لم يكمل وجه الشبه فى المشبّه به بدونه
والثانى ما به يكون قوام وجه الشّبه فى المشبّه به فاشار الى الاول بقوله **كما
فى قوله** ابى ذؤيب الهذلى **وهو المنية انشبت** اى علقت **اظفارها** واذا المنيّة انشبت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التى تجعل معاذةً يعنى اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب
به بطلت عنه الحيل روى انه هلك لابى ذؤيب فى عام واحد خمسة بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنىّ واعقبونى
حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكى ان الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما دخل على
معاوية يعوده فلمّا راه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلّدى للشّامتين اريهم انّى
لريب الدّهر لا اتضعضع فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنيّة انشبت اظفارها

يختص بامر

ما لا يكمل

البيت شبه فى نفسه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة فاثبت لها اى للمنية الاظفار
التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى فى السبع بدونها تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثانى بقوله وكما فى قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية
انطق شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت
لها اى للحال اللسان الذى هو به قوامها اى قوام الدلالة فيه اى فى الانسان المتكلم
وهنا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة
فى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له
وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان فى الكلام لا يتحقق احدهما
بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان تكون
قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه
كما يسمى اطولكن فى قوله عليه الصلوة والسلام اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا ترشيحا
للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية
شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا يبتنى على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه
فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية ان لا



الاستعارة المكنية



يصح بذكر المستعار له بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رايت اسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى
المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف
فى قوله تع ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث
تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين
وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه
به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الا
ستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره السكاكى واما الشيخ عبد القاهر
فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة
بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا
قريب مما ذكره المص فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة على
قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه نحو رايت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع
موضعا لا يتبين فيه شئ يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة

ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشبه
الى معنى فيجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء مثل اليد
للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان يغير
الطريقة فنقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف
الشيء بيده فيجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار له نفسه بل مما يضاف اليه
لانك تجعل الشمال مثل ذى اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعنى الشمال مثلا
ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان
لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا
باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اى سلا
مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء
اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اى اقصر عن باطله ولا حاجة
اليه لصحة ان يقال امتنع باطله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث
للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون
تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعنده
حملها على التحقيقية تنتفى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان
التخييلية وقال اراد زهير بان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل
والغى واعرض عن معاودته فبطلت الاته اى الات ما كان يرتكبه وكذا نظير في معاودته
فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها
اى من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب



المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعنى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير
والسفر واثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة
بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل
والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح يقال صبى صباء مثل سمع سماعا اى لعب
مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات
او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ في اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب
مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا اريد
بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع
اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف
السكاكى الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت هى له من غير تاويل في الو
ضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقى
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف
في امر عقلى وجعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة

هو

لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به
بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف بمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت
له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى
الصحيح الذى يجب ان يقصده السكاكى لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففى الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى كون
اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظ ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن
الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو فى كونها مجازا
لغويا فى الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف
تخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
فيرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكى المجاز اللغوى بالكلمة المستعملة فى غير ما هى
موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها فى ذلك النوع والباء فى قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام للعهد
اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع
او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا تكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا تكون
الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس

ام عقلا لا فى كونها
مستعملة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على
كونها مستعملة فيما و
ضعت له
والاخر للغير صح

ولما





ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على
المقصود اقامه المص مقامه فقال فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح واتى السكاكى
بقيد التحقيق اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت له بالتحقيق لتدخل فى تعريف المجاز
الاستعارة التى هى مجاز لغوى على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل فى التعريف اذ لا يصدق عليها انها
مستعملة فى غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته فى هذا المقام قلقة لانه قال وقولى
بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها فى قوله تع لئلا يعلم وقال ايض وقولى
استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ
الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب
العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايض فى الظ فاسد لان مثل ذلك لا يكون مجازا فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق
ونحو ذلك ورد ما ذكره السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع
بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه احترازا
عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة فلا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فحينئذ لا حاجة الى قيد الوضع فى تعريف
الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واعجب

بقوله
بهر

احترازا عما اذا اتفق صاحب
كون الكلم مستعملة فيما
ضعت له الا بالنسبة الى
نوع حقيقتها

دال بنفسه احتراز

بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه
انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة باذاء المعنى بنفسه بحسب الادعا
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى
ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف لتعيين
المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعا المذكور فلا يكون
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وزاد ايضا ما ذكره باق التقييد باصطلاح
التخاطب وما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا
استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا
الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج
الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة
المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى
نوع حقيقتها اولا الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثانى فلكون الحقيقة
ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى
عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات تكلم
لا ينبغى ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد
اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة
له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك



لان تعيين اللفظ
للاستعارة





فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى وقع فيه التخاطب
ولا نعنى بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
كما فى قولنا الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هى
الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله
الشارع فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعا ~~لان استعماله اياها فى الدعا لان~~
~~استعماله اياها فى الدعا~~ ليس من حيث انها موضوعة للدعا والا لما احتيج الى القرينة
بل من حيث ان الدعا لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف
المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه
وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ما وضع
له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز
فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب
فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب
حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز
اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن
المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر
احد طرفى التشبيه وتريد به اى الطرف المذكور الآخر اى الطرف المتروك مدعيا دخول

ان الامور التى تختلف
باختلاف الاضافات
لا بد فى تعريفاتها من التقييد
بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف
من اللفظ لانسباق الذهن
اليه من العلم بكونه اضافيا
كما حذف فى جميع المنطقيين
من تعريفات الكليات الخمس
والمتقدمون من تعريفات
الدلالات الثلث ومعلوم
ان الكلمة بالنسبة الى معنى
واحد ايضا يكون حقيقة ومجا
زا لكن بحسب وضعين كما مر
فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له
من حيث انها موضوعة له اى
مع قطع النظر عن امر آخر لاسيما
صح

ما هى موضوعة له من حيث انه
فيما هى موضوعة له واستعمال
المجاز فى غير م

المشبه فى جنس المشبّه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدّعيا
انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبّه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السّبع بادعا السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به
اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس
والمنيّة قد برزت مع الاظفار فى معرض السّبع معها فانه كذلك ينبغى كما هو شان
العارية فان المستعير يبرز مع العارية فى معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان
احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبّه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار
منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السّبع والمستعار
له المنية وكلامه فى مناسبة التّسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا
وسيجيئ من كلامه ما ينافى جميع ذلك ففى الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط
فى تحقيق الاستعارة بالكناية وقسّمها اى قسم السكاكى الاستعارة الى المصرح بها والمكنى
عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه
به وجعل منها اى من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها
اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقيه والتخييليه ما يكون على القطع وهو
قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا فى بيت زهير وفسّر التحقيقية
بما مرّ اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسّا او عقلا وعدّ التمثيل على سبيل
الاستعارة كما فى قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من التحقيقية
حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

وصفا





وصف لاحدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اى التمثيل
مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عدّه من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز
المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة
وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عدّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من قسم الاستعارة التى هى مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة
وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان
قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلقا الاستعارة من اقسام
المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف
المجاز ان المجاز عند السّلف قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
فالراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة وظن ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة
واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا
يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركّب وفيه نظر لان
استعمال الكلمة فى اللفظ مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير
قرينة مع انه صرّح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا
ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركّب فان اريد بالوضع
الوضع بالتشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان اريد
ماهو اعمّ من الشخصى والنّوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه موضوع

لغوى وعقلى واللغوى قسمان

بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما تبيّن فى علم الاصول الثانى انا لا نسلم انّ
التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنيّة على التشبيه التمثيلى والتشبيه
التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تع مثلهم كمثل الذى استوقد نارا لا به
وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبّه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما
يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكى
لانه قد عدّ من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما عبر عن المشبّه به بمفرد ولا مجاز فى المفرد من مفرداته بل هو فى نفس
الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه لم يستلزم ان التركيب فلا يستلزم
الافراد ايض وهنا كان فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شىء او تقييدها
او اقترانها بالف قيد لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هو التقديم المضاف
الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير
ماوضعت له وهذا فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية فى الحذاقة ولا تسمية
للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى معناه الاصلى والمجاز انما
هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب
فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظ عند من له
مسكة فى علم البيان وفسّر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسّا
ولا عقلا بل هو اى معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شىء من التحقق العقلى
او الحسى كلفظ الاظفار فى قول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما
شبّه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها بصورته اى بتصوير المنية





الاستعارة

بصورة السبع واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليها اى على المثل يعنى على الصورة التى هى مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار
فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبّه به وهو الاظفار المحققة على
المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها
بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم
الشبيه بالناقة فصرّح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من غير استعارة
بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال فى الكلام واما قول ابى تمام
لا تسقنى ماء الملام فاننى صبّ قد استعذبت ماء بكائى فزعم السكاكى انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهّم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار
له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبّه الملام
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة
تخييلية او يكون قد شبّه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبّه كما فى لجين
الماء فلا يكون من الاستعارة فى شىء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايض لانه كان ينبغى
ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اى فى
تفسير التخييلية بما ذكر تعسّف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات
التى لا يدل عليها دليل ولا تدعوا اليه حاجة وقد يقال ان التعسّف فيه انه
لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمّى هذه الاستعارة وهمية لا تخييلية وهذا فى غاية

السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون
ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية
وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف
تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال
صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تحقيقية
واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثباتها ليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لن تستطيع ان تزعم ان لفظ
اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على
انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال لا انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على
تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير
توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف
من ان الاستعارة قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى
الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية

التخييلية

انه





انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل
في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة
بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظ
ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي
غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة
وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات ما يخص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الاظفار
الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما انما اعتبر هنا لك صورة وهمية شبيهة بالا
فليعتبر ههنا ايضا معنا وهمي شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارة بين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه الموضوع له كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن
المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان
التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا
على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة كالاظفار فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار

في التخييلية

لبعض م

من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يخص
المشبه به م

التى هى موضوعة للصورة المحققة التى هى للمشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى
وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما
دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تع واعتصموا بحبل الله لانه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المص مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو
من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه
عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا
يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقى والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقى بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة
المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن
الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف
والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منها وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على
ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع
اليها اى الى المنية فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة

بالكناية



الاستعارة

بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على
سبيل الاستعارة ورد ما ذكره فى تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيما
اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان
المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفى
التشبيه وتريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة
فى غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما
هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب
سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها
والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا
الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس
المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم
جنسه والاعتراف بكونه لا من جنس المشبه به وانكار الادعاء ... اعترافا بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه ثم
اجاب بانا نفعل هيهنا باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما
ندعى هناك ان الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيا لنا التفصى
عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص
كذلك ندعى هيهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل
وهو ان تدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع
اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق

دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون
لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد
بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى
يكون استعارة بل هي حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا
هو الموت وهذا موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل
ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له
ادعا لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد
في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث
انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له في مثل قولنا
دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة
بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه
كلامه على ما افهم وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى
عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له

وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي الغير المتعارف انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر

اللفظ

ولهذا





والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية
بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة
التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من
الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها
المصدري اعني استعمال لفظ المشبه في المشبه به ادعاء ليوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية
وهي ان تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية
قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها
استعارة حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي
قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة
لكنها قرينة الاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل
اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ
القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله لئلا يكون

لم عدّوا وجزئا بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية لالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل
الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى
الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر
التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن
استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة
المشبه الا ان المشبه به فيها يجب ان يكون مما لا يتحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة بالكناية عنها
مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى
عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي فان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى
عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا
فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره
اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى
القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال





بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما
يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينبغي كا فيه ح
ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن هذا اعتراضا المصنف انا لا نسلم
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت
بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن
التخييلية ان المراد ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا
نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا
نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصرح
بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم
بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد
الله ان في ينقضون استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال
العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة وهي توجد بدون بالسمع د

قوله

بكذا بجعل تشبيه الحال

التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت
الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام
السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي
شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه
انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر
في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بان المتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي
كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على
مذهب السلف بناء لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

**فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل
على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب
التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا تشم رائحته لفظا
اي وان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا
قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة
التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه والحاقه
به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه بدليل قول
الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن

زعم





زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او تفريع كلام
ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة
ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد
يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني
يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه
فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان
ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه الصلوة
والسلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة
ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان
لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير
موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي كل ما يتأتى فيه
الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه
يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير
تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه
اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي
الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت

الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول
كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية فان حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكني عنها عندهم وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقية كما مر فحسنها تابع
لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لا يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان
حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البديع غير تابعة
لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم يمكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايض
كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايض لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظ في الحذف كالنصب
في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة
فلا يتحقق ذلك لا انتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمص في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف
لئلا يضيع السامع عند الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق
المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها [...] الظ ان اضافة الحكم الى الاعراب
للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى نوع اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ
فالاول كقوله تع وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك

لا محاله ابدا



لا استحالة له بمجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سوال اهل القرية وان
كان الله قادرا على انطاق الجدران قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
ايضا
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون
كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا
او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل
الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو
الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف و ليس
كمثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة
الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تع لا نفي ان يكون شيء مثل مثله
والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما
انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ
اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تع اذ لو كان له مثل
لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو
انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية

هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي
ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد
فكذا نفيت د

من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو
قوله تع بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد لها وكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد
ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد
مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد
ان بعده من المجاز امتناع اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل التجوز
او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتفسير بيّنا وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني
والاول فظ انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا
يدخل في تعريف السكاكي ايض واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه
يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف السكاكي ههنا رأيا ينفرد
به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو
فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايض فاللفظ مكنى
به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ

طويل





طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايض فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة
لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى
هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد
قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع
اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان

مع الايراد ولا يقال جاء الاسد معه فوجه التوفيق بين كلام المص ان معنى قوله من جهة
ارادة المعنى من جهة جوازها لا ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله
في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جوازها
لا الارادة لازمة فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى وهو لازم المعنى الموضوع
له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين
الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال
من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي وفي المجاز من الملزوم الى اللازم
كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما ولما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام
على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى لازما ولو سلم فليكن المجاز ايض كذلك وح اي اذا
كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق
والسكاكي ايض معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون
المجاز وشرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون

اللازم

٣٣١

اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان تذكر من متلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون
من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية نحو
الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى
واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين
مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية
عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهي ان يوخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر
لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي
مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين
الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي
الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال
المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا
واسطة والبعيدة بما يكون بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معاني كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي
مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار
اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم اخر وتلفيق بينهما وتكلف
في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب

٩٠

بما صيغة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة
قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده
وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وطويل النجاد
بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن
الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل
على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها
لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا
النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
فضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية
على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو
زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمتم انها كناية مشوبة بالتصريح
وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير



العايد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
او خفية عطف على واضحة وخفاء وها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية
كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتياد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود
بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا — خفية م
قال المص وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا
ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح به
وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال
من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي ومن كثرة
الاحراق وكذا كل ضمير عايد في منها عايد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبايخ ومنها الى
كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود
وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها — الكناية م
نسبة اي اثباتا امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها

تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه
اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق
الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو
قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل
السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم
الثانى باعتبار اضافته واسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى
عنه بطول النجاد مضافا الى ضميره فى قولنا زيد طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا
طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ها هنا
هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات
فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤسا ضربت
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذى قباب فى الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبته
له ونحوه اى نحو قوله فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل
فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح
بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى





نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد
اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثباتها لطول النجاد وهو قائم
مقام طول القامة لهذا اصرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين
ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافته
الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم
ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة
ونسبة معا كما فى قولنا بكثر الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه
قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهى
كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد
اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما
مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام
وكما تقول فى عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل
الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد
حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض بالضم ناحية من اى وجه جئته يقال
نظرت اليه عن عرض وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت

باعتقاد حل الخمر

فاذا كان الموصوف غير مذكور
كان القسم الثالث مستلزما
للثالث من غير عكس فافهم

الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل
موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه
المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء اخر
لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما الوضع صح
الحقيقي او المجازي بل من جهة وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على
معنى لا من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله — الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة صح
اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه
المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط
بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان
التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفاء
في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك
على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط
بلا خفاء كما في قوله اوما رايت المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال





السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع
المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان
كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي — معا
ولابد فيهما اى في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو
الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز
من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه
الانتقال من الملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها
تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير موضوع
له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه
نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يودي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده
السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد
المخاطب بسبب الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من — ويلزم التهديد لكل من صدر منه الايذاء
المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه
للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا وفصل اطبق على ان البلغاء صح — والله اعلم

المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع
المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليسا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده
خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة
هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة
قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني
بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان
الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم
منه في المشبه واظهر فقولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد
والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بانه ليس واحد من هذه
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب
في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهنا
يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا

اسدا يفيد للامر شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت صح

رايت



الكناية

رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد
وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو
لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان
المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى
بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان
نجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني
من عبارات الشيخ لا نتلقاها الا بالتامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان
والله المشكور على نواله وهو
[illegible] المسؤول لاتمام القسم الثالث [illegible]
بالنبي واله
[illegible]

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم

منحصر الفن [illegible] البديع

اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة
اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال بعد رعاية وضوح الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوى
للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا يجوز
ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو
عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير
داخل فيكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا
في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها
حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع
انه ليس من علم البديع وهي اى وجوه تحسين الكلام ضربان معنوى اى راجع الى
تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ
ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه في الكتاب تسعة
وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اى معنيين متقابلين في الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب

رعاية المطابقة

المطابقة

التقابل





او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من
الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد
في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى ان يكون هنا ثلثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اى الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفى او احدهما امر والاخر نهى فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثرهم لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة
الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض
اذا زينها وفسره بان يذكر في المعنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق
الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام
الطباق وليس قسما من المعنوى برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد
بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اى ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة
فقد ذكر لوني الحمرة والخضرة وقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما
في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه كلام من لا يعرف معنى

ردى وتردى الثوب اذا اخذه رداء

اى

من سندس خضر

الكناية واما تبديع التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض
وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان
الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هيهنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء
على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو
قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب براسه اي ظهر ظهورا تاما
فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي يضاد معنى
البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي
سبق ما يخص باسم المقابلة الذي جعلها السكاكي قسما براسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابلهما او يقابلها اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل بان لا يكونا متنافيين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة
الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين

لكنه عبر عن ظهور المشيب به

المقابلة

وغيره ص

مراعاة النظير



والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من
بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء
والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريفها المقابلة قيدا آخر حيث
قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط هيهنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرط ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله
فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى
هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع
امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري
في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من عطف العود عطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته
بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي
الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى
من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة

الا

مراعاة النظير

قوله

والقوم والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكلها تناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في
البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية للصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول
اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب يكون ظاهرا نحو
لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم
عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فانه قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف
بالتامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن
الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد
في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي
ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى
ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق تجل عن
الرهط الاماني والنون هو المعهود من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد
بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت رئته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركايب
اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل

عاده

هذه



هذه الحبيبة عن ان تركب من التنوق ما هي فيه من الضمر والاعياء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضمها
رثيتها اذ لا حراك لها من شدة الهزال يريد ان مركب هذه الحبيبة سما ذوات اسنمة ففي ذكر الحرف والنون
والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف
الذي على لونه وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم
ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز
وتطرزت اي اتخذت طرازا والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح
حال من يختل حاله وابر من برى القلم اذا نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي وجمعها
يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه كما تقول لمن يغرس
الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ
الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج
اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم لقد حيل بين العير والنزوان بين
معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على
كل واحد منهما معنى رتب على الآخر كقول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي ومنعني عن حبها
الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى
فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء فان
يرتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت

جمعا بين الامور المتناسبة والثاني من الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ح

المزاوجه

العكس

دموعهما ازدواج بين الاحتراب وتذكر القرب الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع
الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرناه الى ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين
معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها
الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف له حينئذ يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته
فانعمت عليه وشبه ذلك ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر
المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصحيحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فضعيف وعلى نحو قوله تع وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه وقول الشاعر سبع الحاجب العم بلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع فلا عكس فيه ويقع
العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات
سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي
اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي
جملتين ومنها ان يقع بين طرفي جملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون

الرجوع

فحين تعاطيتها الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود
الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف



الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش
حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها

التورية

القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى
الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي
التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظه قبله نحو والسماء
بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا كان الغزالة
من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني
الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا
ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى
العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما
كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك وقد امتنع ههنا
المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم اي هو بخيل بل يداه
مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من
ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تع والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير

لعظمته وتوقيفًا على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة
والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازًا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة
والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم كانوا
يتولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف
في جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام

الاستخدام

وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ
معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي بضميره الاخر معناه الاخر
فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو الضمير المجرور في الساكنيه
المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي
تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على سبيل التفصيل او الاجمال ثم

اللف والنشر

ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد
هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول من النشر للاول والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه
وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما
ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله





اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن
والردف للحقف وهو النقا من الرمل يشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب
كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق
الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولكن ان تجعله قولا الفريقين
فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهو معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال
هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين
ثقة وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا
نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر
ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا
معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا واخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر
فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب المفتاح الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم

الجمع

بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعات عدة ما افطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله ولتكملوا العدة
تعليل الامر بمراعات العدة ولتكبروا الله على ما هداكم من كيفية القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبيينه
الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفصيل المعلل
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا الله على ما هداكم من كيفية القضاء
وهو من مالم يذكر فى تفاصيل المعللات فما ذكر فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكر من تقدير الكلام ويمكن
التفصى عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه مستقل له معلل
بشئ من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد ليفرع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل ومن المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعات عدة ما افطر ليصومها فى ايام اخر وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعات العدة والثانى تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وتوهم
ان قوله ولتكملوا العدة الامر بمراعات العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى
الشهر كله فى الشاهد وعدة ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم
الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعات العدة فى قوله ولتكملوا العدة الامر بمراعات
العدة اشارة الى المذكور قبله وهو الامر المرخص له بمراعات عدة ما افطر فيه ومنه اى ومن المعنوى
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد فى حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تع المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اى مفسدة لا استغناء
يقال وجد فى المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اى استغنى مفسدة للمرء اى مفسدة هى داعية صاحبه

٣٤١

التفريق

الفساد ومنه اى من المعنوى التفريق وهو ايقاع تباين امرين من نوع فى المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هى عشرة الاف درهم ونوال
الغمام قطرة ماء ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على
التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر
ولقايل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر
فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد به لا احد الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فالضاد وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحى الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هنا والوتد هذا على الخسف اى الذل
مربوط برمته اى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم
له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت
هذان ذو اميتا ويا فى لاشارة الى القريب فكل منها يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق
التعيين فيكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب
فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحى
واذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف
والنشر فليتامل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين
جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه
ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب
من جهة الحر والاحتراق ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم ولا الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب ... المدوح وهو
سيف الدولة ولتضمن الافاقة معنى التسليط عداها بعلى فقال على اربا ضرجمع ارباض وهو ماحول المدينة
خرشنة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب للنصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون اليا
وهى معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول
هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقا الروم بالممدوح اجمالا لانه فسد لم يفصل
والنهب والسبى وغيرذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصل فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يبل من نكحوا ومن ولدوا نيرانهم
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولانه فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالات بهم حتى كانهم ليسوا
من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك
مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور
فيما راينا من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشارح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبى ما نكحوا بابيات كثيرة والعكس اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضى الله عنه قوم اذا حاربوا
ضروا عدوهم وحاولوا اى طلبوا النفع فى اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهى فى الاصل الحدث فى الدين بعد
الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز فيها قسم فى البيت الاول صفة الممدوحين الى
ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما فى الثانى فى كونهما سجية حيث قال سجية تلك منهم وهذا اى ومن المعنوى
الجمع مع التقسيم والتفريق ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير هذه الامور الثلثة كقوله
تعالى يوم يات يعنى يات الله اى امره اويات اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس
بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله تع كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف
وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فى موقف اخر والماذون فيه الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر

للجمع مع التقسيم والتفريق





الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها مادامت السموات والارض
اى سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهى عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام
ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها
مادامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثنا
فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار ومن الخلود فى نعيم الجنة بمعنى ان اهل
النار لا يخلدون وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة
ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى وما يتفضل به الله تع عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكر صاحب
الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه فساق المؤمنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثنا
لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبداء معين كما
ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الانتهاء واطلاق السعادة عليهم باعتبار نشرهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان
النكرة فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى
وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقيا
ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر
احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب سأطلب حقى بالقنا
ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا
اى حاربوا الاعداء خفاف اى مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا

لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشائخ واضاف الى كل منهما ما يناسبها وهو ظاهر
والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا
واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا
يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء
الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على
ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر ومنه اى ومن المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة
امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة فى كمال
تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف اخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم
فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى قد بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ذلك الحد ان يستخلص
منه اى من فلان صديقا اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالبا التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو
قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم
بعضهم ان من التجريدية والبا التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا
التقدير فى مثل قولنا لى من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق وليتامل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من تعدو بى الى صارخ الوغى بمستلئم
شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد
الحرب وقيل تعدو بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع

التجريد

والبا



والبا للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع كمال استعدادى فى الحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اى فى جهنم وهى دار الخلد لكن انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
فى اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى فلئن بقيت لارحلن
بغزوة تحوى اى تجمع الغنائم الجملة صفة لغزوة ويروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب
بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه
ولذلك لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وفيه
نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه ان اراد
ان فى البيت نظرا لانه من باب الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لنكتة
كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنصح فى قوله اقول لها اذا جشات وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى
ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب
الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه
الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على
بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شيء وانما هو كناية
عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما
براسه ويكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيها انه ينتزع فيها من نفسه شخصا
اخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد
النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله فى فقد الخيل والمال

المبالغة

والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اى ومن

المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفى هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة

مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر

لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قايله بيت يقال اذا انشدته

صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير

الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى

واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى

وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن او يفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة

منها مقبولة ومنها مردود فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتميز المقبولة

عن المردودة ولذا لم يقل وهى بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة او الضعف حدا

مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى الوصف غير متناه فيه

اى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى الواحد من الامرين وتنحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق

والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا له

بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما

على اثر الاخر فى طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها

دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس

ادرك ثورا وبقرة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا

لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل

منه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ





والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو

كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التى لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح

النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه

الى الصحة نحو لفظة يكاد فى قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط تجاوز كيا دانراسا

وابلا فزادك اذ يشجوا رحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها

عليها الضمير ان للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع

من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق

رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل

حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى

يصف طول الليل يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع فى خيالى ان

الشهب محكمة بالمسامير لا تزول من مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى

فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل ما يقربه الى

الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب

المذهب الكلامي

ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم

المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض

باطل لان المراد به خروجها عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية رد

على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس فى القران وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس

المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان التعدد ليس

بقطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى

الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هي
ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعظم الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي
لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد
اى موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلام وارتاد ومذهب ملوك اى في ذلك الجانب ملوك واخوان
اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلونني حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة كما تفعل انت
في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة
وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك واحسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن
احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك
ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فهو ادخل
في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان فالاعادة افلها افل فقال لا احب الافلين اى القمر آفل وربي ليس بآفل
فالقمر ليس بربي ومنها اى ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف
غير حقيقي اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان
اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتباري لا يكون الا غير
حقيقي ومنشاء هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما
توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لانها اى لان الصفة التي
ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة

التعليل



وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى قول ابي الطيب لم يحك اى لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب
وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى
فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء
اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفوا لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة
الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعدائه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب
ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلي اى تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت
الذئاب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل للغيظ والحنق
اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه
لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الثانية التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن
الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اى حذاري اياك انساني اى انسان عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كانت ممكنة
عقبه عقب الشاعر استحسانا اساءة الواشي بان حذاري اى حذر الشاعر منه اى من الواشي نجى انسانه
اى انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله هذا
البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد
منتطق من انتطق اى شد النطاق وجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح
صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من

امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لروية عقد النطاق عليه ورويه عقد النطاق
عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا
من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت ومن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطاء مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر
من ان يكون انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح به
فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان لو يكون فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا اعنى للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون روية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق
علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد
الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضربين الاولين
لانه ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الضربين الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته
فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على
كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخ عن تكلف لان الظاهر من قوله
ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك النفس لا للعلم به ويلحق بها اى بحسن التعليل ما بنى على
الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله
اى قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا
اراد ترقاء بالهمزة فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من
الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السايل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربا فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهب طلان طال

عليها



عليها الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما نجد وقال بعض النقاد فرهنا
التفسير قوم فقالوا اراد بالحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملايمة لمطلع
القصيدة وهو قوله الا ان صدرى من عزائى بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان
هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابى تمام هو الحبيب
الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنها اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم
لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله
اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب وهو الذى يكلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون
لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف
وفى طريقته قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماءكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم
لسقام الجهل وصفهم بشفاء دماءهم من داء الكلب ومنها اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم اى النظر فى هذه
التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا
تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليسم تاكيد الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة
ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول نابغة
الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها واحدها فل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا
فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح فى المقصود وتصحيح
والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهذا اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية

تاكيد المدح بما يشبه الذم

عن كمال الشجاعة فهو اى اثبات الشئ من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل
فى سم الخياط فالتاكيد فيه اى فى تاكيد المدح ونفى صفة الذم من هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ ببينة
لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن
جهة ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على
تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان
الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر
اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شئ وهو المستثنى مما قبلها اى مما قبل الاداة وهو المستثنى
منه يعنى يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما تقدم من النفى وتقريبا ثبت
حتى يحصل فهم شئ من العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته او وهمته غيره فاذا وليها اى الاداة صفة مدح
وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة
ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب
الثانى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة استثناء اى يذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة استثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا
الضرب ان يكون منقطعا ايضا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى
منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع فى هذا
الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم
منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان الاستثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح





اخرى له جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق
بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط كان
الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو ويفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثانى
بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة
لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام
لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا
ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربى تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن
جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك ان تذكر فى الكلام متعددين ثم تاتى بالاستثناء المتصل
من الاولى مثل ان تقول ما جاءنى رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه
اى من التاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات
الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا
بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفى وهو كالضرب الاول فى افادة التاكيد
من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن فى هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء
فى افادة المراد كما فى قوله اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف ابن احمد السجستانى هو البدر
الا انه البحر زاخر سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناء او مثل قوله صلى الله عليه وسلم
بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه

استثناء منقطع و«الا» بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة
مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه
الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة
ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا تستحسن منه الا جهله
والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى ومن المعنوى الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اى قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته (جمعته) اى
لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا
على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده قال
معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اى في البيت وجهان اخران من المدح
احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتله
اى مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو
كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى ومن المعنوى الادماج يقال ادمج الشيء
في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن
وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه
مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك
فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها
فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابي الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها

الادماج



على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك
الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر
كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه
حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان وتغير
الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودايع تستعاد
اخر الامر ومنه اى ومن المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين
كقول من قال للاعور يسمى عمروا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سوى فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا وتمني خيره بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اى من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها
للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنها اى من
المعنوى الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تع كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو من نواحي ديار بكر ما لك
مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت
فاستعملت كان الدالة على الشك والمبالغة اى وكالمبالغة في المدح كقوله اى قول البحتري المع برق سرى ام ضوء
مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اى الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اى قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن
ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير والدهش في الحب كقوله اى قول الحسين

التوجيه

الهزل

تجاهل العارف

بن عبد الله بالله بالطباق القاع هو المستوى من الارض قلت لنا ليلاء منكن ام ليلى من البشر في اضافة
ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم لمنازل
والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مى سلام عليكما هل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يرفع البكا ثلاث الاثافى والديار البلاقع والتحير كقوله تع حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كان لم يكونوا يعرفون
منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس والتعريض في قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع في كلام
الغير كناية عن شيء اثبت له اى لذلك الشيء فتثبتها لغيره اى فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك
الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك
الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم والاذل كناية
عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير
فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده
مما يحتمله اى حال كون خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ كقوله متعلقة متعلق بالحمل اى يحمل
على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملته المؤنة وثقلته بالاتيان مرة بعد اخرى فحمل على تثقيل عاتقه
بالايادى والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولـ ـت وابرمت قال حبل ودادى اى طولت الاقامة والاتيان
وابرمت اى امللت وابرم ايض لحكم والتطول التفضل الانعام فقوله ابرمت ايض من هذا القبيل واما قول الشاعر

واخوان

---



واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادى وقالوا قد صفت
منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ
المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى من المعنوى

الاطراد

الاطراد وهو ان ياتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمى
اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجارى في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال للذي انتقض عروشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع
حالهم فقد ثل عروشهم اى ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم
عتيبة بن الحارث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

الجناس

هذا تمام الكلام في الضرب المعنوى واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة
فيه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ واما الضرب اللفظي اى في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى
نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ
كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اى اللفظان في انواع الحروف فكل من
الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه
يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة
هى كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبنى
للفاعل وضرب المبنى للمفعول وفي ترتيبها اى في تقديم بعضها على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف
ووجه الحسن في هذا التقسيم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمى متماثلا لان التماثل
هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اى القيمة

يقسم المجهود ما بشواغر ساعة من ساعف الايام نا وجعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما
مختلفان نحو قول الحريري وذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام في مذهبا العرب الذمام الاول الحرمة والذمام
الثاني جمع ذمة وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل او حرف سمي مستوفى فالاول كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد
الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظين اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط
ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير
باقية وكقول ابي العلاء المعري مطايا مطايا وجدك منازل منازل عنها ليس عني بمقلع مطا فعل
ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ
الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا فان قلت يدخل في قوله والا خص بالمفروق
ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري وناثله عن قذى كارد بدره وابكه
بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني
مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة ليسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق وصرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح
هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك

فهو



فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها
او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في العدد
او الهيئة فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة تمام
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله التام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا
فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما
مفرط او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط
مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا
واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا
الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو
ان الفاء في الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك
وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي عدد ان اختلف لفظا المتجانسين
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر على التقديرين فهو اما الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي
او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ا

يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام فان جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار وما
مختلفان نحو قول الحريري وذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام في مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والذمام
الثاني جمع ذمة وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل او حرف سمي مستوفى فالاول كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد
الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظين اي لفظي التجنيس
التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط
ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير
باقية وكقول ابي العلاء المعري مطايا مطايا وجدك منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فمطايا فعل
ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ
الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا فان قلت يدخل في قوله والا خص بكم
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني
مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق وصرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح
هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك

هو

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٢٨ | ٦٤ | ٣٢ | ١٦ | ٨ | ٤ | ٢ | ١ |
| ٣٢٧٦٨ | ١٦٣٨٤ | ٨١٩٢ | ٤٠٩٦ | ٢٠٤٨ | ١٠٢٤ | ٥١٢ | ٢٥٦ |
| ٩٣٤٨ ٣٢٦ | ٤٦٢٤ ١٦٣ | ٧٣١٢ ٨١ | ٨٦٥٦ ٤٠ | ٣٢٨ ٢٠٤ | ٢١٦٤ ١٠ | ٥١٠٧٤ | ٥٥٣٦ ٢ |
| ١٤٣٨٨ ٣٩٢٤ ٨ | ٢٩١٣٤٤ ٤١٤٦ | ٣١١٠٧٢ ٢٠٧ | ٥٥٥٣٦ ١٠٣٦ | ٧٧٧٦٨ ٥١٨ | ٣٨٨٤٠ ٢٥٩١١ | ٥٦٩٩٢ ١٣٩ | ٧٨٤٩٦ ٦٤ |
| ٧٧٦٢٨ ٢٦٥٣ ١٤٨ | ٨٨٦٤ ٤٣٣١٦ ٧ | ٣٤٤٣٣٢ ٣٢٠٥١٦ | ٨١٧٢١٦ ١٨٥٢٥ | ٣١٦٠٨ ٩٢٦٧٩ | ٥٤٣٠٤ ٦٣٣٩ ٤ | ٧٧١٥٢ ٣٣١٦٩ | ٨٥٧٦ ٦٥٨٤ ١ |

خانه شطرنج

ج ٢٩٦٥٣٠٧٥٤٥٦

بیست و نه هزار هزار هزار و ششصد و پنجاه و سه هزار هزار و هفتاد و پنج هزار و
چهارصد و پنجاه و شش عدد

فنوار بعة اقسا...
او في ترتيبها لا ...
او الهيئة فقط ...
وان اختلفا و...
فيما ذكروا ان ا...
حبة البهجة ...
ونحو قولهم ج...
مفرطا او مفرط لان ...
مختلفين في ...
واحدا فكانه في الصورة ...
البابي في حكم المخفف فعلى هذا الراء ...
ان الفاء في الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة علة الشرك
وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي اعداد الحروف بان اختلف لفظ المتجانسين
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر على التقديرين فهو اما الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي
او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب يعني في الاصل

يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام نادجعين نحو قول الشاعر حدق الاجال آجال والهوى
[illegible] القطع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار وانما
[illegible]
بعض كلم
لجام ولاجام لنا ما الذى ضر مديرالجام [illegible]
المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ونائله عن الله كارز بنده وابكه
بدمع يضاهى الوبل حال مصابه وشل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثانى
مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة ليسمى التجنيس مرفوا ولا فهو اما متشابه او مفروق وقد صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب تسامح
هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك





فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هيئاتها
او فى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا فى النوع والعدد مثلا او فى العدد
او الهيئة فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا
فيما ذكروان اختلفا اى لفظا المتجانسين فى هيئة الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب سمى التجنيس محرفا
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما
مفرط او مفرط لان الراء فى مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفوط ومفرط
مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عدا حرفا
واحدا فكانه فى الصورة حرف واحد زيد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا
الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو
ان الفاء فى الاول ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك
وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن وان اختلفا فى اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين
فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب
سمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر على التقديرين فهو اما الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد فى الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او فى الوسط نحو جدى جهدى
او فى الاخر كقوله اى قول ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من فى

صفة موصوف محذوف اى يمدون سواعد من ايد دائمة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها فى قولهم
هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه اى قطعه اى يمدون بضرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما يسمى هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود اخر
الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها
فى نفسه ووعاه سمعه انصرف عنه ذلك التوهم وحصل له فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف
على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الاخر كقوله اى قول الخنساء
ان البكا هو الشفا من الجوى اى حرقة القلب بين الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون اكثر من حرف
مذيلا وان اختلفا فى انواعها اى ان اختلف لفظ المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر
من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب
وفرق ولفظى ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا
الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس
وطريق طامس وفى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الاخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء والهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب
المخرج اى وان لم يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة
لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبنا فعلة
يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعبة الا للمكثر المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان

فى عدم

٣٥١

فى عدم تقارب الفاء والميم المشفوعتين نظرا وفى الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا فى ترتيبها
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين
من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الاخر يسمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف
الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله ثانيا من الثانية وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل
والا سمى قلب البعض واليهما اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك
فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى
قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الاخر فى اخره سمى
تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال
واذا ولى احد المتجانسين اى سواء كان جناس القلب او غيره وكذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير المتجانس
الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا
وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب ونحوهم مما
للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالابكار
فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا
وقد يعد من هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم فى مسعود متى يعود وفى المستنصرية جنة
المسيء بضربه حية وقيل لفاضل استنصح ثقة اثق بصحيفة فقال اثق بصحيفة ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى حروف الاصول مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى
نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثانى ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهى ما يشبه

الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثرها لكن

لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو اثاقلتم

الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك

لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في حروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك وا الارض

مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ

بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي ومن اللفظي رد العجز على الصدر

وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمراد بهما اللفظان اللذان

يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اي في اخر

الفقرة فيكون اربعة اقسام لانها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه

والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان

والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبهة

الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين

او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره

او صدر المصراع الثاني او اعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع

الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على

الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع

الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان

بهما يصير اثني عشر حاصله من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما

الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف

رد العجز على الصدر

لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق

فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت الثاني

واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول [illegible] وما يكون

اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري [illegible]

[illegible] هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع بين عرار رفع على انه اسم ما وبين زائدة وتمتع

مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار يعني لجاري رفيقي وابانه نصبي والروا حل

تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا

من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب

جمع كاعبة وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما

يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله [illegible] وقبله

الماء على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتصحيح على الشيء

الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة

التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد لا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو

مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها اهلها

ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماما بها الا تعريج ساعة فان قليلها

ينفعني ويشفي غليل وجدي اما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع

الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني [illegible] اي تركاني [illegible] هو الخفة وقلة العقل

الشوق [illegible] من الدعاء وما يكون من المتجانسين الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول

الثعالبي [illegible] جمع بلبل وهو الطائر المعروف [illegible] جمع بلبال وهو الحزن

بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المئين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة وتسمى جميع القران مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى معقول من الشيء وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح [illegible] فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله قوله اي قول امرئ القيس [illegible] اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم [illegible] من الماء اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير اي ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثرى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كان [illegible] الى لسيوف القواطع

في الوغى

٣٤٣

السجع

في الوغى بواتر اي قواطع بحسب استعماله اياها فهي الان من بعده [illegible] اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما بالاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين الذي يجمعهما شبهة الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري فلاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض من يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فالاول من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله [illegible] في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر [illegible] وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة براسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطا عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو [illegible] والوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلفا الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين [illegible] اي التوافق على حرف الاخر [illegible]

بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانى توافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية

واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله

من الاولى **والا فتواز** اى وان لم يكن ما فى احد القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك

بان يكون ما فى احد القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا **نحو فيها سرر مرفوعة**

**واكواب موضوعة** او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا

حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل الاخرى

نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ

واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى اخر والا كان

تطويلا كقول الصابى لا تدركها الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا

تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم يرلكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين

مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم **قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر**

**مخضود وطلح منضود وظل ممدود** ثم اى ان لم تتساو قرائنه فالاحسن **ما طالت قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل**

**صاحبكم وما غوى** او قرينة الثالثة **نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها**

**قصرا كثيرا** قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تع فاما اليتيم فلا تقهر

واما السائل فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول طولا لا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا

كقوله تع وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا

فان الاول ثمانى لفظات والثانى تسع وله فى القران نظير ويستثنى منه ما كان على ثلثة فقر فان الاوليين تحسبان

فى عدة واحدة ثم تاتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ولا يجوز ان تجيء مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب

اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت



الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان

السمع قد يستوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر

دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وابعد متناولا

مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظتين ومنه ما يكون

من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى

اثنى عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تع واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة

**والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز** اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك

فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون **[illegible]** فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان

التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى تزاوج الفواصل

واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون ايتك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأنى

فى الطعام ومرأنى اى امرأنى واخذ ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة وما

ظنك بهم فى ذلك **قيل ولا يقال فى القران اسجاع** لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها **بل يقال الفواصل** وهذا مشعر

بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها **وقيل السجع غير مختص بالنثر** بان يجرى

فى النظم ايضا **ومثاله من النظم** قول ابى تمام **تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى** هو المال القليل

واصله فى الماء **واورى به زندى** اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر

الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير فى به يعود الى النصر المذكور

فى البيت وهو قوله ساجمع نصرا ماجديا وانتى لاعلم ان قد حل نصر من الجمى **[illegible]** يعنى القول

بعدم الاختصاص بالنثر **[illegible]** اى السجعة التى

فى الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغى ان ينصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة

السجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع بل مجموعه اي ليسمى كل فقرتين مسجوعتين بسجعة تسمية للكل باسم جزئه فتقول للحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأت المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى وقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهض الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل واحد منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو مكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا بصفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت الاول مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود وضيع بالباب ثم

قفاه



الموازنة

قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل الشعر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من قبله وهي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء تانس بك وتحدثك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها وانظر

ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احد القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في ابتدائهما وكذا في ما تاولك ومثال الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيه مطمعا واقدم لما لم يجد عنه مهربا

ومنه اى من اللفظى القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما فى النثر فكما اشار اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما فيسر ومنه اى من القافيتين وكان عليه ان تقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب فى التشريع ان يكون الشعر مستقيما على كل من القافيتين وقد لانهم فسروه بان يبنى الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اى قول الحريرى يا خاطب الدنيا من خطب المرءة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر ولفظة دار منها وههنا اقوال اخر





مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله وترحمى ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلت الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية الحبل اذا فتلته فهذا لان الفعل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع بين الاحمال او من الروى لان البيت يروى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال عما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمراد ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففى كل بيت يجئ قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبله ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فيجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء

لتحقق السجع في نحو لا تقهر ولا تنهر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا
اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر مجيئه قبل حرف الروي سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانا
يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر لعمرو نعمه فالجار حذف ايادي بدل اشتمال من عمرا فتى اي هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت
القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث
الزمان وفي طريقته قول الاخر اذا افتقر المرء لم يرفقوه وان ايسر المرء الفى صاحبه رأى خلتي اي فقري
من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها
باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر كالداء اللازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو
التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو
تجلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام
الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن
الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان
فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في تفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان
يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى اخر حرف الروي صادق عليه انه
قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة

حرف



حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بانه
يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او كليهما وان
قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية والفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة
وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا
يلزم قد يجيء في كلمات القرائن والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي
من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ لان
المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعاني جميعا وان اتي بالالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح
وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا
يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له
اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع
الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق
ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجني
فتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار رود ودرا دور داور دا
ووردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة والقصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف
الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر

فياتى برسالة او قصيدة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى ما لا [illegible] مثله فى التجنيس قطعا مثل الترديد
وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تع حتى يؤتى مثل ما اوتى
رسل الله الله وكقوله من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول ابى نواس
صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية
واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك
خفاء دلالة فتاتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب
الاطناب ولذا اورده فى المحسنات او كونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله
الى النفس فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثانى ما لا باس بذكره لاشتماله
على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة فصلا وعلم بذلك ان
الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم
خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك
مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا
الغرض العام فى العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين فى وجه
على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له
كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان



الاخذ والسرقة

اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فى الاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض
العام فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته فلم يصل اليه كل احد لكونه مما
لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة
على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى
الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على
الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمة اذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة
اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر
بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يوخذ المعنى وحده فالضرب
الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او دونه فهذه عدة اقسام
اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير للنظم اى لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات
فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس
اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب عليه مثل
ما توجبه لنفسه عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا عنك مستبدلا بك [illegible]
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطعه تقطيع السيف
وتؤثر تاثيره واراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن

وركوب حد السيف من ان اى مهيب يعنى لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل
عليه ضيم او يلحقه عار او اهتضام متى لم يجد عن ركوبه محيدا ومعه لا تقدر حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على
معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس
حتى دخل معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال
اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاع وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل
بالكلام كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول
امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة فى داليته الا انه اقام
تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت
تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها
فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قيل فى قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من
الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ كله
مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة
اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه
بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة المعنى فممدوح اى فالثانى
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم وفى الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب
ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القاتل الذى له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا وزاد واشترى بثمنه

الاغارة والمسخ

عودا



عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد
الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم
فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم فى كل
عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم عيونا
لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة
توجد فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض
غزواته هيهات اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد شيئا فى له بدلالة ما قبله وهو قوله
السنى ابا نصر نسيتا ذاندى من حيث ينقص الغنى ويبذل لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ
عبد القاهر فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل
سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل
الزمان بان يجود بمثله وقول ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع
الثانى ماخوذ من المصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب ولقد يكون
بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كان فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل
المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم
قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فان الزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق فى تصرفه حتى يسمح بهلاكه
او يبخل به كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق فى تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل
واما اعدامه فباق بعد فى تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل به فنفى الشاعر ذلك والحاصل انه
ايجاده واعدامه كان سيحا الزمان سخيا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه قلنا

وعلى نقد برصحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام احسن سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر
قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه
سخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال
ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على
وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه اسعدنى بضمى ليه وهدانى له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله
بمثل المرثى ولو اشترط فى الاخذ اتحادهما فى المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما
كان ماخوذا منه على كل واحد من التفاسير الثلثة لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدى بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان المصراع الثانى من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان
الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد
المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المراد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس
لو تحيرت فى الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبيلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال من سبيلا
وقيل انه جمع وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والوجه ان يبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجانى لم يبكنى الا حديث فراقكم لما
أسر به الى مودعى هو ذلك الدر الذى اودعتم فى مسمعى القيته من مدمعى وقول جار الله فى مرثيه استاذه
وقايلة ما هذه الدرر التى تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هى الدرر التى قد حشا بها ابو مضر
اذنى تساقط من عينى وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على السرقة
باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والامانى وان قلقت





ركابي فى البلاد ولا سافرت فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى وقول ابي الطيب وانى عنك بعد غد لغاد
وقلبى عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابى وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من
النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع فى الضرب الثانى وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى
وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمى المعنى وحده الماما من ألم اذا قصد واصله من ألم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد للشاة فكانه كشط عن
المعنى جلده والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من
الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى اما ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان
الصنع الاحسان وهو مبتداء خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان ترث اى تبطو فللريث فى بعض
المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك عنى اى تاخر عطائه عنى اسرع السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى
لا ماء فيه تقول لعل تاخر عطايك عنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه
الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تالق اى لمع فى الندى اى فى المجلس الغاص باشراف
الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان
السنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا حرماه الشجر قضبانها وخرصان الرماح
اسنتها واحدتها خرص بالضم والكسر يعنى ان الفاظهم مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنهم عند النطق
جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت كالاسنة فى النفاذ كالسنهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحترى
بلفظى تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى
مثل الاول كقول الاعرابى اى زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروى وما ان كان اكثرهم سواما للسائمة فالسوام

والسوايم الابل الراعية ويكن كانه بمتهم ذمها فلا باس فلاه رحب الذراع والباع ورحبهما اى سخى وقول ابن شجع
يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى لضميرفى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يردم الملوك مدى جعفر ولا
يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اوسع احسانه اوسع وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها
الاعليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين
يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان تتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم اى حاجة بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا
يمنعك من الحاجة كونهم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف
الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن
الرجال بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن
فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا
او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى
سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول
ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد
له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى الثانى اشمل من المعنى
الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابى نواس
ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم
وغيرهم روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غار عليه غيرة افضت به الى
التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس



الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس على الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه
ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجد الملامة
فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد
الذى هو الحال اعنى قوله والحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما
على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راى البعض او على تقدير المبتداء اى وانا احب واذا
جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحد
ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص
والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب لهذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف
جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابى الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو
الطيب انه ان سبقت نغمة من مسائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح
لان عادته الاعطاء بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام
الصفة او المفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها
ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان
اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير
مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان رايات
الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو
تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشىء من معنى قول الافوه

راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد
بقوله راى عين قربا لطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل
توقع الفريسة وهذا يوكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعداء ثم قال ثقة ان
ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما
افاده قوله راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابى تمام ظللت المام لمعنى قوله راى عين لان وقوع
الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع او قد يقع ظل الطير على الراية وهذا في جو
السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى المذكور الماخوذ
من الافوه وهذا تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل
لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها
ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى
البيت الاول اعنى تساير الطيور على اثارهم وماذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل
واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى ومن هذه الانواع ما يخرجه حسن
التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع والاختراع وكلما كان اى كل من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف
ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من السرقة والاخذ
وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك ما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ
من الاول بان علم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر عن نفسه والا فلم يحكم بسبق احدهما واتباع

٣٦٣

الاخر ولا ينبغى عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القايلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى
المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة
انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين تذهب بك هذا للحطية
فقال الان علمت انى شاعر اذا وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكى عن سليمن ابن عبد الملك اتى باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد اشار الى سيف
غير صالح للضرب يستعمله فقال الفرزدق بل اضرب سيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى سيفه وكانه قال لا يستعمل
السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال
الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى رعب من خوف
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر
ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم
جلس يقول كانى بابن المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم
تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهدتم قال جرير يا امير المومنين كانى بابن القين يعنى الفرزدق
قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون
ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمايم ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم
فاذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة النقص الى الغير وما يتصل بها اى بالقول الاقتباس
فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ووجه اتصال القول فيها بالقول بالسرقات ان فى كل منهما اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا

كان او نظما شيئا من القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على
وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا
وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لانه اما اقتباس من
القران او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح
البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير جرم
فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن
يرجوه فان شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه
وسلم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريري وقبح اللكع اى اللئيم وقيل البعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل
قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات يقال حفه بكذا اى جعله محفوفا به يعني ان وجهك جنة فلا بد
من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم
ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة وثانيهما خلافه اى ما نقل فيه المقتبس
عن معناه الاصلي كقوله اى ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية رب اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي
زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في غلام صبيح الوجه دخل الحمام فحلق
راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه

فقلت



التضمين

فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله
اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران
انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه
او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان
مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر
اخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي
اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون
كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف
المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه
مشهورا لا حاجة اليه قول العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في ضروب الشعر انشدني ان الكرام
اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه
على انه من شعر اخر كقوله اى قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد
عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
رضي الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقبله مولى امية بن الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر فلم يراعوا حقي احوج
ما كانوا الي واي فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما
اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة اس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة
من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي

كما مرّ نقا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى
واذى والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى البيت ابي تمام ولابد من تقدير
الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه وبجعله بما احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع
المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة
شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب
مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا
ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر
والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر
عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة
الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل
العذيب تصغير عذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه
تبختر قدها بتمايل الرمح وشبه جريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه
التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول
بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه والبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه
وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم وكذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم
وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا ورفوا لان الشاعر الثاني قد اودع

شعره



العقد

شعره من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو
ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو
ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث
فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة
وجيفة آخره يفخر حال اي ماله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره
جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يتغير
تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح يكون لا على طريقة الاقتباس كقول الشاعر انلني
بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خالق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه عقد لقوله تعالى اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول
الشافعي رضي الله تعالى عنه عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد
ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور
متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما

الحل

الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك
النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة لما قبحت فعلاته وحنظلت
نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة وصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قوله
ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه

التلميح

من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما

يسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تمليح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من
العبارات واما التلميح بتقديم اللام على الميم فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب
التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التمليح والتلميح وفسرهما
بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فقوله يشار في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر واقسام التمليح ستة
لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم
فالتمليح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي
وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة
وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره
نضاء ذهب به وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انضم
المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما رائ واستغراب اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى
عليهما السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة
فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى
فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتمليح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض الرمضاء الحارة التي ترمض
فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي اي تتلهب من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك
في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف
على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور والمستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير
للموصول اي الذي يستغيث بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا البيت

قصة

٣٦٥

قصة وهو ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بجار لها من جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا
من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب
فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس
واذلاه واغربتاه فقال لجساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس
يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه [illegible] صلبه ثم وقف
عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر
اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتمليح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن
دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دونه عليان القتادة والخرط دونه خرط القتاد يضرب للامر
الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا انه يعرض بفحل له عليان والخرط ان تمر يدك على القتاد
من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتمليح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت
كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتمليح الى المثل
كقوله انعتني قبالها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التمليح ضرب يشبه
اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان
رجلا من بني محارب ماتركون انام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش
ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا لهم
في طلبه الاد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل من الخاتمة في حسن
الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يتبع الانق في الرياض